المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2014

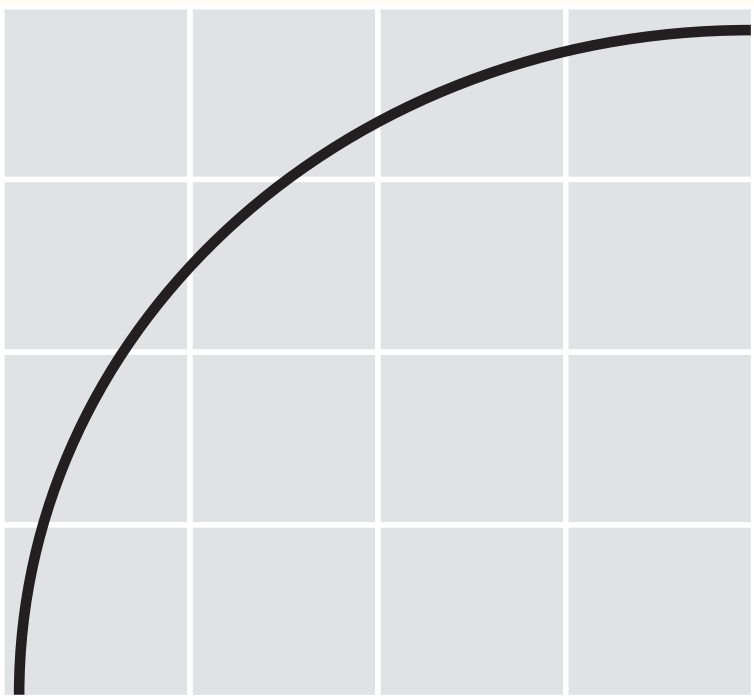

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

38

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

صندوق الاستثمار الفلسطيني

تشرين الثاني، 2014

تقديـــــــم

مع صدور العدد الثامن والثلاثين من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي، نكون قد أصدرنا جميع الأعداد المخطط إصدارها في 2014. بسبب الفارق الزمني بين نهاية ربع معين من السنة وتوفر البيانات المتعلقة به، وبالتالي البدء بتحليل هذه البيانات ومن ثم إنجاز العمليات الفنية والطباعة، يصدر المراقب الربعي بعد فترة من انتهاء الربع الذي يغطيه. ونرى أن المراقب الذي يغطـــي الربع الثاني قد صدر في هذه السنة في الربع الرابع منها. لقد حاولنا تقليص هذه الفجوة في الماضي إلى الحد الأدنى الممكن، لكن تبين أنه من غير الممكن الحصول على بعض البيانات الإحصائية الأساسية قبل شهرين من نهاية الربع المعني، وبشـــكل خـــاص بيانات الحسابات القومية، بينما يحتاج التحرير والطباعة بعد ذلك إلى شهرين إضافيين، مما يعني أن الفجوة الزمنية بين إصـــدار المراقب الربعي والربع الذي يغطيه ستكون في العادة أربعة أشهر.

لقد تأخر هذا العدد شهراً واحداً عن موعد صدوره لأسباب خارج إرادتنا، وسوف نعمل مستقبلاً على إبقاء الفجوة بـــين صـــدور المراقب الربعي والربع الذي يغطيه ضمن فترة الأربعة الأشهر، مع التأكيد أن نوعية المحتوى تبقى في صدر أولويات مؤسســـاتنا الثلاث وكذلك وضع المعلومات النوعية في متناول المستفيدين في أبكر وقت ممكن لكي يستفاد منها بأكثر ما يمكن.

نبيل قسيس	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: برنامج إعادة إعمار قطاع غزة والتعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة **4**

صندوق 2: جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي **6**

2- سوق العمل **9**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 9

2-2 البطالة 12

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 14

2-4 الأجر وساعات العمل 15

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 16

صندوق 3: تحليلات الإنتاجية وتكلفة وحدة العمل: أقل سوءا من المتوقع! **17**

3- المالية العامة **20**

3-1 الإيرادات العامة والمنح 21

3-2 النفقات العامة 23

3-3 الفائض/العجز المالي (على الأساس النقدي) 24

3-4 تراكم المتأخرات 25

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) 25

3-6 الدين العام الحكومي 26

صندوق 4: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية: على مشارف الهاوية **27**

صندوق 5: الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي **29**

4- القطاع المصرفي **32**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 32

4-1-1 جانب الأصول (الموجودات) 32

4-1-2 جانب المطلوبات 34

4-2 مؤشرات أداء المصارف 36

4-3 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض 37

4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة 37

4-5 بورصة فلسطين 38

4-6 مؤشر القدس 39

صندوق 6: المدقق المالي في الاتحاد الأوربي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات إلى فلسطين **40**

صندوق 7: دبلوماسية الغاز الطبيعي في إسرائيل **43**

5- مؤشرات الاستثمار **45**
5-1 تسجيل الشركات 45
5-2 استيراد الإسمنت 46
5-3 تسجيل السيارات 47
5-4 النشاط الفندقي 47
صندوق 8: البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية: معقدة وتعاني من التجزئة السياسية والجغرافية **48**

6- الأسعار والقوة الشرائية **50**
6-1 أسعار المستهلك 50
6-2 أسعار الجملة والمنتج 51
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 52
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 52
صندوق :9 المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين! **53**

7- التجارة الخارجية **56**
7-1 الميزان التجاري 56
7-2 ميزان المدفوعات 56
7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 58
صندوق 10: تحويلات المغتربين والعمال تسد 75% من عجز ميزان المدفوعات **59**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2013 **61**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2014 نحو 1,973.8 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.1% مقارنة مع الربع الأول 2014، وارتفاعاً بنسبة 3.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2014 فقد ارتفعت بنسبة 4.3% مقارنة مع الربع السابق، وارتفعت بمقدار 0.9% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2013. وبالعلاقة مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني 2014 بلغت نحو 119.7% من الناتج المحلي.

سوق العمل: حافظ عدد العاملين في فلسطين على نفس المستوى بين الربع الأول 2014 والربع الثاني 2014 حيث بلغ عددهم حوالي 926 ألف عامل. بينما ارتفع بنحو 26 ألف عامل مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وتوزع العاملون حسب مكان العمل على 61% في الضفة الغربية و27% في قطاع غزة، 12% في إسرائيل والمستعمرات. ومن جانب آخر، حافظ معدل البطالة في فلسطين على نفس المستوى خلال الربع الأول والثاني 2014 حيث بلغ 26.2%، ولكنه ارتفع بمقدار 3.7 نقطة مئوية في قطاع غزة ليصل إلى 44.5%. أما فيما يتعلق بمتوسط الأجر اليومي فيلاحظ ارتفاعه للعاملين في الضفة الغربية والمستعمرات بين الربعين المتلاحقين 2014، في حين انخفض للعاملين في قطاع غزة بمقدار 1.0%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، ارتفع متوسط أجر العاملين في الضفة بمقدار 2.4% وبنحو 7.1% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 3.3%.

المالية العامة: شهد إجمالي الإيرادات العامة والمنح انخفاضاً بنحو 11.3% في الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.2 مليار شيكل. ويعود ذلك إلىانخفاض الإيرادات المحلية، وتحديداً الضريبية منها، التي انخفضت بنحو 44.8%. في المقابل، شهد إجمالي النفقات العامة ارتفاعاً طفيفاً (0.8%) خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى ارتفاع العجز الكلي بعد المنح والمساعدات ليبلغ نحو115.7 مليون شيكل (على الأساس النقدي).

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام 2014 بنسبة 4.9% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 15.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، ليبلغ نحو 4,902.5 مليون دولار. وقد هيمنت القروض الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من تسهيلات القطاع الخاص بنحو 26.6% خلال الربع الثاني 2014. في المقابل، ارتفعت ودائع الجمهور خلال الربع الثاني 2014 بنحو 3.7% مقارنة مع الربع السابق وبنحو11.9% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 8,765.3مليون دولار. أما على صعيد الأرباح فقد بلغ صافي دخل المصارف نهاية الربع الثاني 2014 حوالي34.6 مليون دولار، مقارنة بنحو 40.5 مليون دولار في الربع السابق، وبذلك يكون المجموع التراكمي لأرباح المصارف حتى منتصف العام 2014 حوالي 75.1 مليون دولار.

بورصة فلسطين: بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني 57.2 مليون دولار، بانخفاض مقداره 66% بالمقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2014 عند 502.81 نقطة، متراجعاً بـــ 45.56 نقطة عن إغلاق الربع السابق.

مؤشرات الاستثمار: يتابع المراقب ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2014 من هذا العام 367 شركة، بانخفاض بـــ 73 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بـــ 50 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة حوالي 58 مليون دينار أردني، بانخفاض مقداره 2% مقارنة مع الربع السابق.

استيراد الاسمنت: ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بنسبة 5.2% بين الربعين المتناظرين، ولكن الإسمنت المستورد إلى غزة ظل متواضعا جداً بسبب استمرار الحظر الإسرائيلي على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، حيث بلغ خلال الربع الثاني 9.3 ألف طن فقط، وكان أكبر مما استورده القطاع في الربع السابق (5.6 ألف طن)، وأقل من الربع المناظر (13.8 الف طن).

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 4,402 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 36% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و13% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي

النشاط الفندقي: وصل عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2014 مقارنة مع 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من عام 2014. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2014 ما مجموعه 207,083 نزيلاً، أقاموا 493,104 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 سجل عدد النزلاء ارتفاعاً بنسبة 35.3%، وبنسبة 38.5% بالمقارنة مع الربع السابق 2014.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً حاداً خلال الربع الثاني من العام 2014 مقداره 1.31% مقارنة بالربع الأول من العام 2014، في حين سجل ارتفاعاً بنسبة 1.25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. من ناحية أخرى تحسنت القوة الشرائية للدولار والدينار الأردني بنحو 0.4% خلال الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع السابق، لكنها تراجعت بنحو 5.4% مقارنة مع الربع المناظر.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 1,166.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2014. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 614.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2014، ويمثل هذا العجز 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل العجز في الحساب الجاري في الربع الثاني ارتفاعا بنحو 35.2% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 3.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري، مقابل فائض في ميزان دخل عناصرالإنتاج في الخارج الذي تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية جاء معظمها من مساعدات الدول المانحة.

وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في الخارج حتى نهاية الربع الثاني من العام 2014 نحو5,875 مليون دولار. وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 3.0% فقط، واستثمارات الحافظة في الخارج 18.9%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,895 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.0%. من ناحية أخرى، وصل إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,743 مليون دولار، وشكل منها الدين على قطاع الحكومة العامة 63.4%. أما حصة القطاع المصرفي من الدين الخارجي فقد بلغت 32.9%.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 10 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

برنامج إعادة إعمار قطاع غزة والتعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة: يستعرض هذا الصندوق أهم ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الفلسطينية إلى المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير والذي عقد في القاهرة في 12 تشرين الأول 2014. يتكون برنامج الحكومة الفلسطينية لإعادة تأهيل غزة من ثلاث مراحل تدخل: تتركز الأولى في الإغاثة الأولية والثانية في الإنعاش المبكر والثالثة في إعادة البناء والإعمار. ووصلت تقديرات الحكومة للكلفة الإجمالية للبرنامج بمراحله الثلاث 4 مليار دولار، وكذلك

طلبت الحكومة من المجتمع الدولي دعم الموازنة الحكومية بمبلغ 4.5 مليار دولار لفترة تنفيذ البرنامج (2014–2017). اي ان اجمالي المبلغ المطلوب بلغ 8.5 مليار دولار. تعهدت الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر بتوفير مبلغ 5.4 مليار دولار. ويورد الصندوق التمييز المتداول في أدبيات المساعدات الدولية بين التعهدات والالتزامات للتنبيه بالفجوة المعهودة بين المساعدات التي يتم الإعلان عنها والمساعدات الفعلية التي يتم تنفيذها.

جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (للفترة 1994–2012) والأسعار الجارية (للفترة 1994–2011). وتزيد الأرقام الجديدة المنقحة للناتج المحلي على الأرقام القديمة بمعدل يتراوح بين 1% و8% في السنوات المختلفة. وتم هذا التعديل لعدة أسباب، من بينها انتقال الجهاز للعمل بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد الذي أوصت به اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وقيام الجهاز بتحديث مجموعة من البيانات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

تحليلات الإنتاجية وتكلفة وحدة العمل: أقل سوءاً من المتوقع: تناول أحد التقارير الأخيرة للبنك الدولي موضوع إنتاجية العمل وإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية وتكاليف وحدة العمل في الأراضي الفلسطينية. وفر التقرير معلومات حول تباين هذه المؤشرات في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وحول موقع فلسطين في هذه المؤشرات بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة. توصل التقرير إلى نتائج تتعارض مع نتائج دراسات سابقة ومع "الحكمة المتوارثة" السائدة والتي تتكرر في أحاديث السياسيين ورجال الأعمال بأن إنتاجية العامل الفلسطيني متدنية وتكاليف وحدة العمل عالية.

الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية: على مشارف الهاوية! يستعرض هذا الصندوق تقريراً جديداً لصندوق النقد الدولي حول موضوع الدين العام والمتأخرات للسلطة الفلسطينية. يشير التقرير الى أن الدين العام استمر في الارتفاع خلال النصف الأول من العام 2014، حيث وصل إلى 4.9 مليون دولار في شهر حزيران 2014، وهو ما يعادل 44% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وقام صندوق النقد الدولي بتطبيق تحليل استدامة للدين العام للسلطة في ظل مجموعة من الفرضيات، من بينها انخفاض معدل النمو في الأراضي الفلسطينية عند مستوى 3.7% بالمتوسط خلال الفترة 2015–2019. وتوصل التحليل إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي سوف تصل إلى 51.1% قبل أن تنخفض ثانية إلى 49% في العام 2019، الأمر الذي يعني أن الدين العام للسلطة سوف يبقى أدنى من مستوى 60%. ولكن تحليلات الحساسية تشير إلى مخاطر جمة بأن يزيد الدين عن ذلك المعدل.

الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي: يستعرض هذا الصندوق دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية–الاونكتاد عن تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى خزينة إسرائيل. ويعرف التسرب المالي بأنه الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة على السلع المستوردة التي يستهلكها وتذهب إلى الخزينة الإسرائيلية عوضاً من ذهابها إلى الخزينة الفلسطينية. تشير الدراسة إلى أن التسرب المالي وصل إلى 313 مليون دولار في العام 2011 (أو ما يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي). يتناول الصندوق المنهجية التي اتبعتها الدراسة ويقدم شكلاً بيانياً مبسطاً لتوضيح مصادر وأشكال التسرب المالي.

المدقق المالي في الاتحاد الأوروبي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات الأوروبية إلى فلسطين: يستعرض الصندوق تقريراً صدر مؤخراً عن مكتب المدققين الماليين في الاتحاد الأوربي حول المساعدات المالية المباشرة التي يقدمها الاتحاد إلى السلطة الفلسطينية من خلال ما يعرف بآلية بيغاس. توصل التقرير إلى جملة من النتائج منها: أن المفوضية الأوربية نجحت في تنفيذ برنامج الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية في ظروف صعبة، وهو ما ساهم في الحفاظ على بقاء السلطة. وعلى الرغم من هذا النجاح، إلاأن هناك مكونات عديدة في منهج الدعم المالي بحاجة إلى إعادة نظر وإلى تجديد. وإن استدامة المنهج الحالي للمساعدات ستكون موضع شك دون إجراء الإصلاحات والتعديلات الضرورية.

ومن جملة هذه النتائج يتوصل التقرير إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة وضع مؤشرات أداء لإتاحة الفرصة أمام تقييم آثار وإنجازات برنامج المساعدات الأوربي.

دبلوماسية الغاز الطبيعي في إسرائيل: يتناول هذا الصندوق السياسات الإسرائيلية المستجدة بالعلاقة مع الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي. ويتطرق الصندوق إلى سعي الشركة صاحبة امتياز الإنتاج والتسويق إلى توقيع "صفقات بيع كبيرة لضمان بدء الإنتاج في العام 2018. كما يتناول الصندوق صفقة الغاز التي تم توقيعها بالأحرف الأولى بين إسرائيل والأردن.

البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية: معقدة وتعاني من التجزئة السياسية والجغرافية: يستعرض هذا الصندوق تقريراً للبنك الدولي يهدف إلى تقييم البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. يعتمد التقرير على مسحين، واحد للمنشآت في القطاع المنظم، وآخر للمنشآت في القطاع غير المنظم. ويهدف الوصول إلى آراء هذه المنشآت حول أهم المعيقات التي تؤثر على نشاطها وعلى البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. وجاء عدم الاستقرار السياسي والقيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع على رأس هذه المعيقات. هذه النتيجة العامة ذاته توصل لها تقرير العام 2006، وجاء التقرير الحالي ليؤكد عليها مرة أخرى، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعيقات التي يستعرضها الصندوق.

المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين: يسعى الصندوق إلى تناول وتحليل المعلومات القليلة المتوفرة حول "دعم" المشتقات النفطية في الأراضي الفلسطينية. ويقدم الصندوق أولاً توضيحاً لمفهوم "الدعم" على أرضية خصوصية سوق المشتقات النفطية في فلسطين. كما يدرس الصندوق فوارق أسعار هذه المشتقات في السوق الإسرائيلية والفلسطينية وقيمة الدعم الذي تزايد بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وينوه الصندوق أيضاً إلى أن قيمة الدعم يبدو انها تزيد على المبالغ الضرورية لتغطية فرق السعر بين إسرائيل وفلسطين وهو ما يدعو للاعتقاد بوجود عدم فاعلية في أداء هيئة البترول الفلسطينية.

تحويلات المغتربين والعمال تسد 75% من عجز ميزان المدفوعات: يتناول هذا الصندوق تقريراً للبنك الدولي يغطي موضوع الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين في 210 دول في أنحاء العالم. يقدم التقرير ثلاثة تعريفات مختلفة للتحويلات الخارجية هي: التحويلات الأهلية/ الاسرية، وتعويضات العمل، والتحويلات الرأسمالية. ويوفر التقرير والموقع الإلكتروني للبنك الدولي معلومات عن التحويلات من وإلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2003–2012. ويشير التقرير أيضاً أن عدد المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة وصل إلى 3 ملايين شخص في 2010، وأن قيمة التحويلات النقدية إلى الأراضي الفلسطينية تضاعفت أربع مرات خلال الفترة 2003–2012، ووصلت إلى 2 مليار دولار في عام 2012. في المقابل بلغت التحويلات الخارجة من فلسطين 50 مليون دولار في نفس العام. ويؤكد الصندوق على الدور المهم الذي تلعبه تحويلات المهاجرين إلى فلسطين، إذ غطت هذه التحويلات ما يقرب 75% من عجز ميزان المدفوعات في 2011.

1- الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة لعام 2004[1]، ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام 2014 بنسبة 5.1% مقارنة بالربع الأول من العام 2014. ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية، فإن الاقتصاديين يحبذون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد على معدل 3.9% في الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع المناظر 2013 (أنظر الجدول 1-1). ويلاحظ أن الزيادة هذه جاءت بمجملها في الضفة الغربية، ذلك لأن الناتج الإجمالي انخفض في قطاع غزة بمقدار 7.1% تقريباً. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الثاني 2014 ارتفاعاً بمقدار 4.3% مقارنة بالربع السابق، وبمقدار 0.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وكما في السابق فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفع بنسبة 5.2% تقريباً في الضفة، في حين انخفض بنسبة 10.2% في قطاع غزة بين الربعين المتناظرين.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

المؤشر	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,765.9**	**1,899.6**	**1,893.1**	**1,897.0**	**1,878.5**	**1,973.8**
- الضفة الغربية*	**1,269.6**	**1,381.8**	**1,385.9**	**1,397.8**	**1,404.2**	**1,493.0**
- قطاع غزة	**496.3**	**517.8**	**507.2**	**499.2**	**474.3**	**480.8**
ن.م.ج للفرد (دولار)	428.3	457.4	452.4	450.0	442.2	461.3
- الضفة الغربية*	519.7	561.9	559.8	560.8	559.5	591.0
- قطاع غزة	295.4	305.6	296.8	289.7	272.9	274.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2014 والربع المناظر من العام 2013 فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة التعدين والصناعة التحويلية بمقدار 2.4 نقطة مئوية، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 3.1 نقطة، بالمقابل ارتفعت حصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بمقدار 2.5 نقطة والخدمات بمقدار 0.7 نقطة مئوية (أنظر الجدول 1-2).

[1] نشرنا في العددين السابقين من المراقب أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010. ولكن مركز الإحصاء عاد ثانية لاعتماد الأرقام بالأسعار الثابتة لعام 2004 بسبب بعض الإشكالات التقنية المتعلقة بالمنبطات السعرية، أي (price deflators).

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة
في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**3.8**	**4.3**	**4.0**	**4.5**	**3.6**	**4.1**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**15.6**	**16.3**	**16.8**	**14.2**	**14.0**	**13.9**
التعدين واستغلال المحاجر	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3
الصناعات التحويلية	12.5	13.5	13.5	11.9	11.0	11.1
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.8	1.6	1.9	1.3	2.1	1.8
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	1.0	0.8	1.0	0.6	0.6	0.7
الإنشاءات	**11.0**	**11.4**	**9.7**	**10.9**	**7.9**	**8.3**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية	**16.7**	**16.7**	**17.7**	**17.7**	**20.6**	**19.2**
النقل والتخزين	**1.6**	**1.8**	**1.8**	**1.6**	**1.6**	**1.5**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.7**	**3.5**	**3.6**	**3.6**	**3.7**	**3.6**
المعلومات والاتصالات	**6.0**	**5.9**	**6.1**	**5.7**	**5.6**	**5.4**
الخدمات	**19.0**	**19.4**	**18.9**	**19.7**	**20.2**	**20.1**
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	0.9	1.1	0.9	1.4	1.1	1.3
الأنشطة العقارية والايجارية	3.3	3.6	3.6	3.4	3.8	3.5
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.1	1.1	0.8	1.0	1.0	1.0
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.8	0.7	1.0	1.4	1.1	1.3
التعليم	7.1	7.1	7.0	6.8	7.1	7.1
الصحة والعمل الاجتماعي	3.5	3.3	3.3	3.3	3.4	3.4
الفنون والترفيه والتسلية	0.3	0.4	0.4	0.6	0.5	0.5
أنشطة الخدمات الأخرى	2.0	2.1	1.9	1.8	2.2	2.0
الإدارة العامة والدفاع	**13.1**	**11.8**	**11.9**	**11.9**	**11.9**	**12.1**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	**-2.5**	**-2.3**	**-2.3**	**-2.4**	**-2.4**	**-2.4**
الرسوم الجمركية	**5.4**	**5.1**	**5.6**	**5.2**	**5.4**	**5.7**
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**6.5**	**6.0**	**6.1**	**7.3**	**7.8**	**8.4**
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2013 والربع الثاني من العام 2014. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع الثاني 2013 هي كالتالي:

مليار دولار (أسعار ثابتة 2004)	الربع الثاني 2013	الربع الثاني 2014
الاستهلاك الخاص	1.69	1.79
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	0.46	0.40
الاستهلاك الحكومي	0.48	0.58
الصادرات	0.34	0.36
الواردات (-)	1.07	1.14
صافي السهو والخطأ	0.003-	0.0102-
الناتج المحلي الإجمالي	**1.89**	**1.97**

يلاحظ من الأرقام، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتناظرين (بمقدار 3.9%) جاء أساساً من نمو الاستهلاك الخاص (بما فيه إنفاق المؤسسات غير الربحية) بمقدار 5.4% وفي الاستهلاك الحكومي (20.2%)، ونمو أقل في الصادرات (5.5%). ويعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالتفصيل.

جدول 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

فئة الاستخدام	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**2,019.1**	**2,174.3**	**2,200.7**	**2,140.8**	**2,209.4**	**2,361.7**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,469.6	1,620.9	1,623.6	1,607.6	1,637.3	1,708.6
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	474.1	479.5	516.2	462.2	495.9	576.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	75.4	73.9	60.9	71.0	76.2	76.9
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**365.3**	**457.7**	**398.8**	**424.3**	**356.8**	**401.1**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	414.7	508.1	447.5	471.3	399.7	443.0
- المباني	326.5	392.9	349.7	371.1	293.9	329.4
- غير المباني	88.2	115.2	97.8	100.2	105.8	113.6
التغير في المخزون	-49.4	-50.4	-48.7	-47.0	-42.9	-41.9
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-638.2**	**-729.7**	**-719.5**	**-637.2**	**-675.5**	**-778.8**
الصادرات	313.7	340.5	318.4	365.2	344.5	359.2
- السلع	268.9	292.9	273.3	318.5	301.2	310.3
- الخدمات	44.8	47.6	45.1	46.7	43.3	48.9
الواردات	951.9	1,070.2	1,037.9	1,002.4	1,020.0	1,138.0
- السلع	847.0	959.3	938.6	883.0	933.5	1,022.4
- الخدمات	104.9	110.9	99.3	119.4	86.5	115.6
صافي السهو والخطأ	**19.7**	**-2.7**	**13.1**	**-30.9**	**-12.2**	**-10.2**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,765.9**	**1,899.6**	**1,893.1**	**1,897.0**	**1,878.5**	**1,973.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1–3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 19.7% في الربع الثاني 2014 مقارنة مع 14.5% في الربع المناظر من 2013.
- ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني بين 72.3% للأسر المعيشية، و24.4% للحكومة، و3.3% للمؤسسات غير الهادفة للربح. ولقد ازدادت حصة استهلاك الأسر المعيشية بمقدار نقطتين مئويتين، وارتفعت حصة الحكومة بنفس المقدار مقارنة بالربع المناظر.
- ✧ ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 5.4% بين الربعين الثاني من العام 2014 والثاني 2013، في حين ازداد استهلاك الحكومة بمقدار 20.2% والمؤسسات غير الربحية 4.1%.
- ✧ انخفاض التكوين الرأسمالي بنسبة 12.4% بين الربعين المتناظرين. ولكن حصة المباني في التكوين الرأسمالي انخفضت من 85.8% إلى 82.1% خلال الفترة.
- ✧ ارتفاع قيمة الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الثاني من العام 2014 والثاني 2013 بنسبة 5.5%. كذلك ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بمقدار 6.3% خلال نفس الفترة.

صندوق 1: برنامج إعادة إعمار قطاع غزة والتعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة

قامت الحكومة الفلسطينية، عبر اللجنة الوزارية المشتركة لإغاثة وإعادة إعمار غزة وبالتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية، بوضع جردة بالخسائر المادية التي أصابت قطاع غزة إبان العدوان الإسرائيلي الأخير. وقامت أيضاً على ضوء ذلك بصياغة برنامج لإعادة الإعمار.[2] وتم تقديم هذا البرنامج إلى المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في 12 تشرين الأول 2014 . يتكون برنامج إعادة التأهيل من ثلاث مراحل تدخل: مرحلة الإغاثة الأولية (Relief)، ثم مرحلة الإنعاش المبكر (Early recovery) وأخيراً مرحلة إعادة الإعمار والبناء (Reconstruction). ويمتد البرنامج على أفق السنوات 2014–2017.

فهرست الخطة الخسائر ومتطلبات إعادة الإعمار والتعويض تحت أربعة عناوين/ قطاعات رئيسية (أنظر الجدول 1): القطاع الاجتماعي، قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي، وأخيراً قطاع الحوكمة. وتم تفصيل الخسائر ومتطلبات إعادة البناء تحت عدد من العناوين الفرعية في كل قطاع من القطاعات الأربعة المذكورة. ووصلت تقديرات الكلفة الإجمالية لبرنامج إعادة الإعمار إلى ما يزيد عن 4 مليار دولار. وهذا المبلغ الضخم يعادل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، كما يعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذي طلبته السلطة الوطنية لإعادة الإعمار اثر العدوان الإسرائيلي السابق على قطاع غزة في 2008.

يتوزع المبلغ الإجمالي المطلوب على القطاعات الأربعة بنسبة 17% للقطاع الاجتماعي، 47% للبنية التحتية (خصص الجزء الأكبر منها لإعادة بناء وتأهيل المساكن المدمرة)، 31% للقطاع الاقتصادي، وأخيراً 15% لقطاع الحوكمة. والى جانب هذا المبلغ المخصص للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار خلال (2014–2017) طلبت السلطة الفلسطينية من المجتمع الدولي دعم الموازنة الحكومية بمبلغ 4.5 مليار دولار خلال ذات الفترة (2014–2017)، أي أن إجمالي المبلغ المطلوب بات 8.5 مليار دولار.

أبدى المجتمع الدولي استجابة محدودة للمطالب المادية للحكومة الفلسطينية. وتعهدت الدول والمنظمات المشاركة في مؤتمر القاهرة (51 دولة وهيئة دولية) بتوفير مبلغ 5.4 مليار دولار لتمويل برنامج إعادة إعمار غزة. أي نحو3 مليار دولار اقل من تكاليف برنامج إعادة الإعمار ودعم الموازنة خلال 2014–2018. ويوضح الجدول (2) المساهمات التي تعهدت بها الدول المختلفة في المؤتمر.

يجدر التنويه أن مسار منح المساعدات والهبات الدولية يتكون من ثلاث مراحل:

[2] The National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza. State of Palestine, October 2014. http://www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/National%20Early%20Recovery%20and%20Reconstruction%20Plan%20for%20Gaza%202014-2017_FINAL....pdf

- ✧ مرحلة التعهد بتقديم المساعدة (to pledge): وهذه المرحلة عادة ما تكون على شكل إعلان تعهد سياسي من دولة ما بتقديم مساعدة أو دعم مالي إلى دولة أو إلى غرض معين وبقيمة معينة.
- ✧ مرحلة الالتزام (to commit): هنا ينتقل التعهد إلى مرحلة أعلى تترافق مع موافقة الهيئات التشريعية في البلد المعني. والالتزام غالباً ما يكون على شكل وثيقة خطية تحدد المبلغ الذي سيتم الالتزام بدفعه وخط الموازنة الذي سيتم سحب المبلغ منه.
- ✧ أخيرا هناك مرحلة التسديد أو الصرف (to disburse): نظرا لان وثيقة الالتزام لا تنص في اغلب الحالات على تاريخ معين لصرف مبالغ المساعدة فان هناك عادة فجوة زمنية بين مرحلة الالتزام ومرحلة التسديد الفعلي للمساعدات والمنح.

تدلل التجارب التاريخية الماضية العديدة، سواء في فلسطين أو في العديد من الدول الأخرى، انه غالباً ما يكون هناك فارق كبير بين المبالغ التي يتم "التعهد" بها والمبالغ التي "تسدد" فعليا. ونظرا إلى أن المبالغ التي تعهدت الدول بها في مؤتمر القاهرة هي "تعهدات" ذات دوافع إنسانية وسياسية في المحل الأول فان هناك احتمال قوي أن تكون المبالغ التي سيتم تسديدها فعليا أقل بشكل ملحوظ من التعهدات. على ذلك يتوجب التعامل بحذر مع الأرقام وتوفير خطط إعادة إعمار بديلة حالماً يتبين أن التسديد الفعلي اكثر تواضعاً بكثير من التعهدات.

جدول 1: متطلبات البرنامج الوطني لإنقاذ وإعادة إعمار غزة

		مليون دولار			
		إغاثة	إنعاش	إعادة بناء	المجموع
القطاع الاجتماعي (701 مليون دولار)	– حماية اجتماعية : 30 ألف عائلة بحاجة إلى حماية اجتماعية	230	8	80	317
	– صحة ودعم نفسي: تدمير كامل أو جزئي: 9 مستشفيات، 28 عيادة ، 25 سيارة إسعاف و370 ألف طفل بحاجة لدعم نفسي	14	159	45	218
	– تعليم: تدمير كلي او جزئي: 148 مدرسة، 8 جامعات، 113 مدرسة تستخدم كملاجئ	1	45	75	121
	– المجتمع المدني: تدمير أو تخريب 222 مكاتب منظمات غير حكومية وخيرية، 296 مسجد، 3 كنائس	0	4	41	45
البنية التحتية (1,911 مليون دولار)	– ركام وقذائف غير متفجرة: نحو 2.5 مليون طن من الركام و5 ألاف قذيفة غير منفجرة	0	20	14	34
	– الطاقة: تدمير محطة كهرباء غزة، وشبكات توزيع الطاقة وتدمير محطة الطاقة الفرعية الشمالية و المحولات	0	32	153	185
	– المياه والمجاري: تدمير 26 بئر و16 خزان مياه عام و46.8 كم من شبكات الماء و 17.5 كم من شبكات تصريف الماء	40	80	116	236
	– المساكن: تدمير كامل لنحو 10 ألاف مسكن وتدمير كبير لنحو 10 ألاف اخر وتدمير جزئى 40 الف مسكن	129	143	910	1,182
	– مبانى ومنشأت حكومية : تدمير 106 مبنى حكومى جديد وتخريب منشأت تعود لهيئة الاونروا	0	51	97	148
	– بوابات عبور وطرق وبيئة: تخريب وتدمير	0	6	120	126
الاقتصاد (1,235 مليون دولار)	– الزراعة: تخريب اراضى زراعية ومناطق صيد الاسماك وضياع محاصيل	0	194	257	451
	– الصناعة: تدمير كامل 297 منشأة وتمدير جزئي 693 منشأة صناعية وخسارة إنتاج	0	75	284	359
	– تجارة وخدمات: تدمير كامل 1,255 منشأة تجارية وجزئي 2,928 منشأة وخسارة انتاج	0	130	77	207
	– تشغيل: زيادة حادة فى البطالة والفقر	0	62	7	69
	– استثمار: تدهور فى القدرة على، وفى الرغبة، فى القيام بالاستثمار	0	20	130	150
الحوكمة (183 مليون دولار)	– طاقة تشغيلية لمؤسسات الحكومة المركزية : ضعف وتدهور طاقة	0	113	0	113
	– طاقة تشغيلية للهيئات المحلية : ضعف وتدهور طاقه	0	31	0	31
	– سيادة القانون وحقوق الانسان: زيادة الحاجة لخدمات الحماية وتطبيق القانون	0	1	6	7
	– تنفيذ وتنسيق : تدمير واسع وضعف فى الطاقات العملياتية	0	12	20	32
المجموع الكلى		**414**	**1,184**	**2,432**	**4,030**

جدول 2: إجمالي تعهدات تمويل برنامج إعادة بناء غزة في مؤتمر القاهرة
12 تشرين أول 2014

	الدولة	الف دولار		الدولة	الف دولار
1	النرويج	362,443	27	بولندا	2,220
2	الاتحاد الاوروبي	596,517	28	البرتغال	32
3	فرنسا	50,660	29	هنغاريا	130
4	ايطاليا	62,900	30	سلوفاكيا	44
5	الولايات المتحدة	414,000	31	بلجيكا	7,920
6	هولندا	228,000	32	النمسا	8,800
7	الكويت	200,000	33	سلوفينيا	190
8	السويد	300,000	34	جمهورية التشيك	3,750
9	الامارات العربية المتحدة	200,000	35	رومانيا	50
10	روسيا الاتحادية	9,900	36	قطر	1,000,000
11	المانيا	63,300	37	السودان	103,000
12	اليابان	200,000	38	الجزائر	61,400
13	اسبانيا	45,590	39	البحرين	6,500
14	المملكة المتحدة	32,000	40	الارجنتين	2,100
15	تركيا	200,000	41	جنوب افريقيا	1,000
16	كندا	13,430	42	سنغافورا	100
17	استراليا	35,150	43	الصين	1,600
18	السعودية	500,000	44	الهند	4,000
19	كرواتيا	1,200	45	برازيل	5,000
20	اليونان	1,266	46	اندونيسيا	1,000
21	الدنمارك	186,174	47	سويسرا	130,000
22	لوكسمبورج	37,740	48	تشيلى	250
23	بلغاريا	63	49	كوريا الجنوبية	12,000
24	استونيا	1,013	50	البنك الدولى	62,000
25	ايرلندا	3,166	51	بنك الاستثمار الاوربى	69,656
26	فنلندا	29,570		**المجموع الكلى**	**5,400,000**

صندوق 2: جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (للفترة 1994–2012) والأسعار الجارية (للفترة 1994–2011). وتزيد الأرقام الجديدة المنقحة للناتج المحلي على الارقام القديمة بمعدل يتراوح بين 1% و8% في السنوات المختلفة. سوف نسعى في هذا الصندوق الى توضيح دواعي تعديل الارقام ودرجة التغير التي طرأت على قيم الناتج المحلي وعلى بنيته.

يكتسب الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبرى عند الاقتصاديين والسياسيين، وهو المؤشر الاقتصادي الأوسع استخداماً على كافة المستويات لتقييم حالة الاقتصاد في الدول المختلفة. ويعود هذا الى قدرته على إعطاء صورة شاملة عن الاقتصاد من خلال رقم واحد. ويقيس الناتج المحلي الاجمالي قيمة السلع والخدمات التي يقوم اقتصاد ما بانتاجها خلال فترة زمنية معينة. وعلى الرغم من النواقص المتعددة التي يعاني منها هذا

المؤشر الا انه، كما يقول الاقتصادي البارز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "بول ساموبلسون"، يستطيع اعطاء صورة شاملة وعامة عن الاقتصاد تشبه قدرة ـــالقمر الاصطناعي على مسح حالة الجو في قارة كاملة.[3]

تسعى أجهزة الإحصاء في العالم إلى تطوير ومراجعة قيم الناتج المحلي الإجمالي في بلدانها بشكل مستمر، سواء من خلال توسيع دائرة الأنشطة التي يغطيها، أو من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة على طرق القياس. وعلى سبيل المثال قام جهاز الإحصاء الوطني في إيطاليا في العام 1987 بتضمين قيم "النشاطات السوداء" (أي النشاطات التي لا يتم إعلام مصلحة الضرائب عنها) في حساب الناتج المحلي، وهو ما أدى إلى رفع قيمة الناتج المحلي في إيطاليا بمقدار 18% آنذاك. وقام الجهاز ذاته في تشرين الأول من العام الماضي باتخاذ قرار جديدً اخر يقضي بتضمين قيم المخدرات والكحول والسجائر المهربة والدعارة والسمسرة غير الشرعية في حساب الناتج المحلي الإجمالي[4]. وفي شهر آب من العام الماضي، أدرج مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة بنداً جديداً تحت أنواع الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي أطلق عليه اسم "منتجات الملكية الفكرية". ويتم تحت هذا البند تسجيل تقديرات الدخول الإضافية التي يمكن للإنفاق على البحث والتطوير والإنفاق على الأعمال الفنية توليدها في المستقبل. وهو ما أدى إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمقدار 3.6%. ولقد تبنى جهاز الاحصاء المركزي للاتحاد الاوربي هذه التعديلات مؤخرا وهو ما ادى الى تغيرات ملحوظة ومتباينة في قيم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد. ولقد نتج عن هذا تغيرات مهمة في مساهمات الدول في موازنة الاتحاد وفي ما يستحقونه من مساعدات من برامج الدعم الختلفة.

تأتي المحاولة الحالية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتعديل قيم الناتج المحلي ضمن الجهود التي تبذلها أجهزة الإحصاء في العالم الرامية إلى تدقيق وتحسين ارقام الناتج المحلي على ضوء تحسن اساليب القياس والارشادات التي تضعها اللجنة المتخصصة بالحسابات القومية والتابعة إلى هيئة الامم المتحدة.

أسباب تنقيح قيم الناتج المحلي الإجمالي

هناك عدد من الاسباب المحددة وراء قيام الجهاز المركزي للاحصاء بتعديل بيانات الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية للفترة 1994-2012:

أولاً: قام جهاز الإحصاء في العام 2012 بتنفيذ تعداد جديد للمنشآت في الضفة والقطاع. ويشكل هذا التعداد الإطار الرئيسي الذي تسحب منه عينة المسوح الاقتصادية التي هي بدورها مصدر أساسي لبيانات الحسابات القومية. ولقد قام الجهاز بتنقيح بيانات المسوح الاقتصادية لتتلائم مع مستوى التغطية التي عكسها تعداد المنشآت الجديد.

ثانياً: قام جهاز الإحصاء أيضاً بتنقيح ومراجعة عدد من البيانات الاخرى التي تؤثر على قيم الانتاج. ومن بين هذه البيانات الحكومية حيث تمت مراجعة وتحديث كافة البيانات التي توفرها وزارة المالية للتأكد من أنها تطبق "طريقة حساب التكاليف (Cost) Method لقياس الإنتاج الخاص بالحكومة المركزية، والتأكد من اعتماد "مبدأ الالتزام (Accrual Basis)" في تسجيل كافة المعاملات الخاصة بالحكومة، بما فيها البيانات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية. كما قام الجهاز بتحديث بيانات التكوين الرأسمالي الإجمالي (من أبنية وغير أبنية) على ضوء توصيات فنية من لجنة متخصصة.

ثالثاً: أوصت اللجنة الإحصائية المتخصصة بالحسابات القومية في الأمم المتحدة في العام 2008 بالانتقال إلى "التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC-4) [5] وبدأت الدول بتبنيها تباعاً في حساب الناتج المحلي لديها. وقد انتقل الجهاز المركزي للإحصاء للعمل بالتصنيف الرابع في العام 2010. وعليه قرر الجهاز تنقيح بيانات الناتج المحلي الإجمالي منذ نشأتها في 1994 حتى العام 2012 لتعكس هذا التصنيف الجديد.

رابعا: وبالعلاقة مع ارقام الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قرر جهاز الاحصاء استخدام "مثبطات" (deflators) سعرية مختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لاخذ الاختلاف في تطور الأسعار بينهما بعين الاعتبار. ولقد تطرقنا في عدد ماضٍ من

[3] مكتب التحليل الاقتصادي. وزارة التجارة الأمريكية. https://www.bea.gov/scb/account_articles/general/0100od/maintext.htm

[4] أنظر "المراقب الاقتصادي والاجتماعي"، العدد 37، أيلول 2014.

[5] لمزيد من المعلومات حول التصنيف المقترح من الأمم المتحدة أنظر: http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/isic-4.asp

المراقب إلى هذه الإشكالية وإلى أهمية استخدام "مثبطات" مختلفة للوصول إلى تقديرات أكثر دقة لمعدل التضخم.[6] هذا التعديل، إلى جانب تعديل القيم الاسمية، استوجب بدوره تعديل أرقام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

نسب التباين والتغير في بنية الناتج المحلي الاجمالي

يعرض الجدول 1 ارقام الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية قبل وبعد التعديل بالأسعار الجارية والثابتة. يوضح الجدول أن القيم الجديدة للناتج المحلي الإجمالي، سواء بالاسعار الجارية أو الثابتة، هي اعلى من القديمة في كل السنوات وبنسب تتراوح بين 1-8%. كما يلاحظ ان نسبة الزيادة ترتفع مع تقدم السنوات من 1994 الى 2012. من ناحية أخرى، وعند المقارنة بين المساهمات القطاعية في الناتج المحلي في الارقام الجديدة والقديمة، يتضح أن مساهمة الأنشطة المختلفة في الناتج المحلي تغيرت أيضاً. على سبيل المثال، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 بالاسعار الجارية بنسبة 7%. وفي الوقت ذاته ازدادت حصة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي من 11% إلى 12%، وحصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات من 15% إلى 18%. بالمقابل، انخفضت نسبة مساهمة الإنشاءات من7% إلى 5%، وكذلك انخفضت نسبة الخدمات من 20% إلى 19%.

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة قبل وبعد التعديل

(مليون دولار)

	بالاسعار الجارية			بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)		
السنة	القيم قبل التنقيح	القيم بعد التنقيح	نسبة التغير	القيم قبل التنقيح	القيم بعد التنقيح	نسبة التغير
1994	2,828.4	2,843.3	1%	3,038.4	3080.7	1%
1995	3,220.2	3,282.8	2%	3,212.4	3300	3%
1996	3,365.5	3,409.6	1%	3,292.8	3340.1	1%
1997	3,701.6	3,759.8	2%	3,744.0	3830	2%
1998	3,944.3	4,067.8	3%	4,197.7	4379	4%
1999	4,178.5	4,271.2	2%	4,534.9	4741.6	5%
2000	4,194.7	4,313.6	3%	4,146.7	4335.9	5%
2001	3,897.2	4,003.7	3%	3,810.8	3932.2	3%
2002	3,432.6	3,555.8	4%	3,301.4	3441.1	4%
2003	3,840.9	3,968.0	3%	3,800.5	3923.4	3%
2004	4,198.4	4,329.2	3%	4,198.4	4329.2	3%
2005	4,634.4	4,831.8	4%	4,559.5	4796.7	5%
2006	4,619.1	4,910.1	6%	4,322.3	4609.6	7%
2007	5,182.4	5,505.8	6%	4,554.1	4913.4	8%
2008	6,247.3	6,673.5	7%	4,878.3	5212.1	7%
2009	6,719.6	7,268.2	8%	5239.3	5663.6	8%
2010	8,330.6	8,913.1	7%	5724.5	6122.3	7%
2011	9,775.3	10,465.4	7%	6421.4	6882.3	7%
2012				6,797.30	7,314.80	8%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

ينطبق الأمر ايضا على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث طرأ تباين على المساهمات القطاعية قبل وبعد التعديل. اذ ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (من 8% إلى 12%) ونسبة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (من 14% إلى 18%) في 2012، في حين انخفضت نسبة مساهمة الإنشاءات (من14% إلى 10%) وحصة الخدمات في الناتج المحلي (من 20% إلى 19%).

سوف نعمد في "المراقب" إلى استخدام أرقام السلسلة الجديدة التي نشرها مركز الاحصاء ونستبدل بها الأرقام القديمة بدءا من العدد الحالي.

[6] أنظر الصندوق رقم 11 في عدد المراقب الاقتصادي والاجتماعي رقم 34 بتاريخ تشرين ثاني 2013

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

ارتفعت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) في الربع الثاني من العام 2014 في الضفة الغربية وقطاع غزة الى 46.0% مقارنة مع 43.0% في الربع امناظر من 2013 (أنظر الجدول 2-1). كما ارتفعت قوة العمل (أي العاملين والعاطلين) بنسبة 10.7% بين الربعين المتناظرين. اما عدد العاملين فلقد ازداد بمقدار 26 ألف عامل خلال الفترة. ولقد شهدت مشاركة الإناث في قطاع غزة زيادة ملحوظة بين الربعين (من 15.4% إلى 20.8%) ولكنها ظلت أدنى بكثير من مشاركة الذكور في قوة العمل في غزة وفي الضفة (69% و73.4% على التوالي). وتوزع العاملون خلال الربع الثاني 2014 على 61.1% في الضفة الغربية، و27% في قطاع غزة، و11.9 في إسرائيل والمستعمرات (أنظر الجدول 2-2).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2013- 2014 (%)

المنطقة والجنس	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	45.5	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2	46.4
قطاع غزة	40.1	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8	45.2
الضفة والقطاع	**43.6**	**43.4**	**43.0**	**43.6**	**44.5**	**43.6**	**46.3**	**46.0**
ذكور								
الضفة الغربية	71.4	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8	73.4
قطاع غزة	65.0	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5	69.0
الضفة والقطاع	**69.1**	**69.0**	**68.7**	**69.5**	**70.0**	**69.3**	**71.9**	**71.8**
إناث								
الضفة الغربية	18.9	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8	19.0
قطاع غزة	14.7	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5	20.8
الضفة والقطاع	**17.4**	**17.1**	**16.6**	**17.1**	**18.3**	**17.3**	**20.1**	**19.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014.رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013- 2014

مكان العمل	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
القوة البشرية(ألف)	2,557	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708	2,728
القوى العاملة	1,114	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254	1,254
عدد العاملين (ألف)	858	862	900	886	893	885	926	926
الضفة الغربية (%)	60.4	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9	61.1
قطاع غزة (%)	29.9	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2	27.0
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2014، مستوعباً 66.4% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.6%. وفي قطاع غزة أيضاً، فإن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف العاملين هناك. إلا أن البيانات تشير إلى حدوث انخفاض في نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بـــ 4.5 نقطة مئوية، مقابل ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار ـــ4.4 نقطة مئوية بين الأرباع المتناظرة. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات بـــ 1.2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2012- 2014 (%)

القطاع	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
فلسطين								
قطاع عام	22.6	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9	22.4
قطاع خاص	64.5	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2	62.7
قطاعات أخرى	3.2	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0	3.0
إسرائيل ومستوطنات	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
قطاع عام	15.8	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9	15.6
قطاع خاص	68.5	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7	66.4
قطاعات أخرى	1.9	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7
إسرائيل ومستوطنات	13.8	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6	16.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
قطاع عام	38.8	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5	40.7
قطاع خاص	55.0	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6	52.8
قطاعات أخرى	6.2	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9	6.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014،رام الله- فلسطين.

أما بالنسبة إلى الحالة الوظيفية للعاملين تشير البيانات إلى انخفاض نسبة العاملين بأجر خلال الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع المناظر من 2013 في الضفة الغربية بنحو2.3 نقطة مئوية مقابل ارتفاعها في قطاع غزة بنحو 3.2 نقطة مئوية. كما انخفضت نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع غزة بنحو 3.8 نقطة مئوية، في حين حافظت نسبة هؤلاء في الضفة على نفس المستوى خلال الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع المناظر في 2013 (أنظر الجدول 2-4).

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الأول 2014 والثاني 2014. ولكن مثل هذا التغير يمكن أن يكون نتيجة التحولات الموسمية وليس بتأثير التغيرات الهيكلية. أما على مستوى الأرباع المتناظرة خلال 2013 و2014 فيلاحظ تباين النزعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ في حين طرأ انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (من نحو 8.7% إلى 2.2%)، فإن النسبة ارتفعت في الضفة بمقدار نقطة مئوية تقريباً. من ناحية ثانية ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في غزة من 52.5% إلى 57% في حين انخفضت في الضفة من 28.4% إلى 27.6% (أنظر الجدول 2-5).

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2013- 2014 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
فلسطين								
صاحب عمل	6.4	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2	6.7	6.5
يعمل لحسابه	17.9	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1	18.6	19.5
مستخدم بأجر	66.9	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2	67.6	66.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.8	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5	7.1	7.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
صاحب عمل	7.6	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1	7.5	7.6
يعمل لحسابه	18.7	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4	18.8	20.2
مستخدم بأجر	63.9	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9	64.8	63.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.8	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6	8.9	8.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
صاحب عمل	3.7	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1	4.5	3.5
يعمل لحسابه	16.0	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4	18.3	17.6
مستخدم بأجر	74.1	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3	74.6	76.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2	2.6	2.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014.رام الله- فلسطين.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2012- 2014 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
فلسطين								
الزراعة والصيد والحراجة	11.5	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5	10.2	11.2
محاجر وصناعة تحويلية	11.9	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2	12.4	12.8
البناء والتشييد	14.4	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6	14.9	15.0
التجارة والمطاعم والفنادق	19.6	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6	21.1	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.5	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4	5.7	5.1
خدمات وغيرها	36.1	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7	35.7	35.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	12.8	10.3	12.2	11.2	12.1	11.5	10.6	11.7
محاجر وصناعة تحويلية	14.7	16.8	15.2	14.1	14.4	15.1	15.3	15.6
البناء والتشييد	17.2	18.6	18.9	20.5	19.2	19.3	19.7	19.8
التجارة والمطاعم والفنادق	20.5	19.0	19.3	20.4	20.4	19.8	21.5	20.5
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.7	6.0	5.2	5.6	5.6	5.3	4.8
خدمات وغيرها	29.2	29.6	28.4	28.6	28.3	28.7	27.6	27.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	8.2	9.2	8.3	8.0	8.4	9.4	10.0
محاجر وصناعة تحويلية	5.4	6.2	5.7	4.9	4.4	5.3	4.9	5.3
البناء والتشييد	7.7	6.9	8.7	7.0	5.2	7.0	2.6	2.2
التجارة والمطاعم والفنادق	17.5	17.3	18.3	21.0	20.4	19.2	20.2	19.5
النقل والتخزين والاتصالات	8.4	8.9	7.9	9.2	7.1	8.3	6.6	6.0
خدمات وغيرها	52.6	52.5	50.2	49.6	54.9	51.8	56.3	57.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014.رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

حافظ معدل البطالة في فلسطين على نفس المعدل (26.2%) خلال الربع الثاني 2014 مقارنة مع الربع الأول 2014 ولكن هذا الثبات يعكس تحولات متعاكسة بين الضفة والقطاع إذ في حين ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 3.7 نقطة مئوية (إلى 44.5%)، انخفض في الضفة بمقدار 2.2 نقطة (إلى 16.0%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في فلسطين بمقدار 5.6 نقطة مئوية، ونتج هذا عن ارتفاع المعدل في قطاع غزة بمقدار 16.6 نقطة، في حين انخفض في الضفة الغربية بنحو 0.8 نقطة مئوية (أنظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 - 2014 (%)

المنطقة والجنس	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
فلسطين								
ذكور	20.5	21.2	17.6	20.3	23.1	20.6	23.3	22.6
إناث	32.9	35.3	33.6	37.8	33.5	35.0	36.5	39.4
المجموع	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**
الضفة الغربية								
ذكور	17.3	18.6	14.9	16.8	16.9	16.8	15.9	13.2
إناث	25.3	27.4	25.1	28.2	23.2	25.9	27.1	26.9
المجموع	**19.0**	**20.3**	**16.8**	**19.1**	**18.2**	**18.6**	**18.2**	**16.0**
قطاع غزة								
ذكور	26.8	26.3	22.7	26.9	34.8	27.8	37.4	40.1
إناث	50.1	51.6	50.4	56.7	53.4	53.1	52.4	59.3
المجموع	**31.0**	**31.0**	**27.9**	**32.5**	**38.5**	**32.6**	**40.8**	**44.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثاني 2014 ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 41.2% (64.0% للإناث، 36.8% للذكور). وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر الجدول 2-7).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012- 2014 (%)

الفئات العمرية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
كلا الجنسين								
15-24	38.8	40.9	37.0	42.6	43.2	41.0	42.1	41.2
25-34	24.9	25.2	22.0	25.5	27.9	25.2	29.4	31.0
35-44	12.2	13.1	11.4	11.3	12.7	12.1	14.9	14.4
45-54	13.3	14.5	10.0	10.5	13.4	12.1	13.9	14.1
55+	9.2	9.9	6.8	10.1	10.9	9.4	12.7	12.0
المجموع	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**
ذكور								
15-24	34.5	36.9	32.4	37.7	40.5	36.9	38.9	36.8
25-34	19.2	18.1	14.9	17.8	21.4	18.1	21.8	23.0
35-44	12.0	12.8	11.0	11.0	12.8	11.9	13.9	12.6
45-54	14.9	16.8	10.9	11.8	15.0	13.6	15.3	15.6
55+	11.1	11.5	8.1	12.0	13.3	11.2	15.3	13.9
المجموع	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**	**23.3**	**22.6**
الإناث								
15-24	62.2	64.4	65.2	69.3	59.5	64.7	60.1	64.0
25-34	43.3	48.1	45.8	50.8	47.3	48.0	51.0	54.8
35-44	12.8	14.3	12.9	12.7	12.6	13.1	18.9	20.7
45-54	6.0	4.1	6.1	4.4	6.6	5.3	8.8	8.5
55+	1.3	2.2	-	-	-	0.5	2.9	3.9
المجموع	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**	**36.5**	**39.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 22.8% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما تبلغ 18.9% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر خلال الربع الثاني 2014. ولكن هناك فرقاً جوهرياً بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم، ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 52.4%، في حين تكاد البطالة تنعدم بين الإناث غير المتعلمات (أنظر الجدول 2-8).

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية2012- 2014 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
كلا الجنسين								
0	9.4	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7	10.0
1-6	20.6	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3	24.8
7-9	21.8	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0	23.0
10-12	20.7	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5	22.8
13+	27.0	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9	32.2
المجموع	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**
ذكور								

عدد السنوات الدراسية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
0	18.2	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5	22.8
6-1	23.3	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2	28.4
9-7	23.2	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5	23.7
12-10	21.1	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1	23.0
13+	16.3	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8	18.9
المجموع	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**	**23.3**	**22.6**
				إناث				
0	1.6	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0	0.0
6-1	3.2	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8	5.1
9-7	7.2	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1	15.0
12-10	16.5	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7	20.7
13+	44.6	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7	52.4
المجموع	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**	**36.5**	**39.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجّل الجدول 2-9 توزّع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 34.6% في الربع الثاني 2014؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في الربع السابق (33.3%).

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012 -2014 (%)

التخصص	العام 2012		الربع الرابع 2013		العام 2013		الربع الأول 2014		الربع الثاني 2014	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	58.5	41.5	60.4	39.6	57.3	42.7	49.4	50.6	47.9	52.1
علوم إنسانية	69.1	30.9	61.9	38.1	66.5	33.5	65.5	34.5	62.3	37.7
العلوم الاجتماعية والسلوكية	66.4	33.6	65.1	34.9	65.7	34.3	59.2	40.8	65.1	34.9
الصحافة والإعلام	61.9	38.1	61.3	38.7	60.1	39.9	71.7	28.3	61	39.0
الأعمال التجارية والإدارية	71.8	28.2	73.2	26.8	73.8	26.2	71.8	28.2	67	33.0
القانون	86.2	13.8	89.9	10.1	91.6	8.4	97.2	2.8	94.2	5.8
العلوم الطبيعية	76.8	23.2	64.3	35.7	68.0	32.0	68.5	31.5	59.4	40.6
الرياضيات والإحصاء	70.1	29.9	61.9	38.1	69.2	30.8	57.9	42.1	61.5	38.5
الحاسوب	69.4	30.6	70.7	29.3	67.4	32.6	63.6	36.4	62.1	37.9
الهندسة والمهن الهندسية	78	22.0	72.2	27.8	75.7	24.3	74.2	25.8	77.4	22.6
العلوم المعمارية والبناء	84.6	15.4	81.4	18.6	81.2	18.8	76.5	23.5	78.1	21.9
الصحة	81.4	18.6	79.2	20.8	78.9	21.1	77.8	22.2	75.2	24.8
الخدمات الشخصية	69.2	30.8	68	32.0	65.3	34.7	60	40.0	52.9	47.1
باقي التخصصات	70.1	29.9	63.6	36.4	69.2	30.8	62.3	37.7	72.8	27.2
المجموع	**71.1**	**28.9**	**68.7**	**31.3**	**69.8**	**30.2**	**66.7**	**33.3**	**65.4**	**34.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2014.

يلاحظ من الجدول السابق أن الخريجين من تخصص القانون سجلوا أدنى معدل بطالة خلال الربع الثاني 2014. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 5.8% (أي من بين كل 100 خريج كان هنالك حوالي 6 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 52.1% خلال الربع الثاني 2014. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الرياضيات والإحصاء مرتفعة (38.5%).

2-4 الأجر وساعات العمل

طرأ ارتفاع طفيف على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بين الربع الأول والثاني 2014، بينما انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بمقدار 1.0%. أما الأجر الوسيط (وهو الأجر الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الآخر على أجر أدنى منه) فلقد ظل على حاله في الربعين المتلاحقين في الضفة والقطاع في حين ارتفع للعاملين في المستعمرات (إلى 180 شيكل) وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وفي المستعمرات (2.4% و7.1% على التوالي) مقابل انخفاض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 3.3% خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2012- 2014

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
		العام 2012		
الضفة الغربية	43.3	22.2	87.1	76.9
قطاع غزة	37.1	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.9	20.5	164.1	153.8
المجموع	**41.2**	**22.3**	**92.9**	**76.9**
		العام 2013		
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
المجموع	**41.7**	**22.3**	**97.2**	**80.0**
		الربع الأول 2014		
الضفة الغربية	44.2	21.9	90.2	80.0
قطاع غزة	38.3	23.9	61.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.1	19.8	182.6	173.1
المجموع	**42.4**	**22.0**	**99.3**	**83.3**
		الربع الثاني 2014		
الضفة الغربية	44.7	22.7	90.7	80.0
قطاع غزة	37.3	23.8	61.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.4	20.2	184.3	180.0
المجموع	**42.6**	**22.5**	**99.6**	**80.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2014.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[7]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2014 نحو 981 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 18.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (أنظر الجدول 2-11) وتجدر الإشارة أن هناك 38 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[8].

استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2014 بنسبة 46.3% (454 شاغر)، يليه قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 38.4% (377 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 15.3% (150 شاغر). وقد ارتفعت حصة القطاع الخاص من إجمالي الشواغر المعلن عنها بنحو 26.8%، وحصة القطاع العام بنحو 51.5. في حين انخفضت حصة قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 10% مقارنة مع الربع السابق (أنظر الجدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر التي تم الإعلان عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 63%، تليها كل من شمال الضفة الغربية وجنوبها بنسبة 13% لكل منهما. وأخيراً حصل قطاع غزة على نسبة 11% من الوظائف الشاغرة في فلسطين. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 76% (أنظر الجدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والرابع 2013، والربع الأول 2014

	الربع الثانى 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014			
			نيسان	أيار	حزيران	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	361	**358**	180	143	131	**454**
القطاع العام	81	**99**	28	81	41	**150**
المنظمات غير الحكومية	386	**419**	138	99	140	**377**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	110	**133**	60	43	29	**132**
وسط الضفة	498	**505**	203	194	219	**616**
جنوب الضفة	116	**107**	38	44	42	**124**
قطاع غزة	104	**131**	45	42	22	**109**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	47	**67**	29	15	19	**63**
بكالوريوس	632	**651**	260	243	238	**741**
دبلوم	62	**63**	21	40	31	**92**
أقل من ذلك	87	**95**	36	25	24	**85**
	828	**876**	346	323	312	**981**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[7] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[8] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 32%، يليه الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 22%، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 20% بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 11%، وحصلت نسبة المهن الأخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) على 14%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (62%) (أنظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2014

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	18	28	57	0	0	9	112
علوم إنسانية واجتماعية	24	48	80	1	19	24	196
علوم تطبيقية	49	92	46	1	13	13	214
علوم إدارية واقتصادية	38	146	110	1	7	16	318
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	19	101	18	0	0	3	141
المجموع	**148**	**415**	**311**	**3**	**39**	**65**	**981**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 3: تحليلات الإنتاجية وتكلفة وحدة العمل: أقل سوءا من المتوقع!

تضمن تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً عن البيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وغزة ملحقاً خصص لموضوع إنتاجية العمل وإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (TFP) وتكاليف وحدة العمل (Labor-Unit Cost) في الأراضي الفلسطينية[9]. ومن المعلوم أن هذه المؤشرات مهمة لتقدير مدى تنافسية البضائع المحلية تجاه البضائع المستوردة وتجاه البضائع المنافسة في أسواق التصدير.

وفرت الدراسة معلومات حول تباين هذه المؤشرات في الأجزاء المختلفة من الأراضي الفلسطينية (القدس الشرقية، بقية الضفة الغربية وقطاع غزة)، كما وفرت معلومات حول موقع فلسطين في هذه المؤشرات بالنسبة الى الدول المجاورة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تتعارض إلى درجة كبيرة مع استنتاجات الدراسات السابقة ومع الاعتقاد السائد تقليديا والذي يتكرر في أحاديث السياسيين ورجال الأعمال عن تدني الإنتاجية وارتفاع كلفة العمل في فلسطين.

إنتاجية العمل

تقاس إنتاجية العمل بمقدار القيمة المضافة (أي قيمة الإنتاج مطروحاً منه قيمة المدخلات) التي يولدها كل عامل. ومن الواضح أن إنتاجية العمل تتأثر بالمستوى التكنولوجي والإداري التنظيمي في المنشأة إلى جانب مهارة العامل. توصلت الدراسة الحالية إلى أن إنتاجية العمل في المنشأة الصناعية الوسيطة[10] في الأراضي الفلسطينية تبلغ 10 آلاف دولار بالسنة. مستوى الإنتاجية هذا أعلى بشكل ملحوظ من إنتاجية العمل في اليمن (2010) وفي مصر (2008) وفي تونس (2012). ولكنه أدنى من مستوى الإنتاجية في أفضل الدول في المنطقة: الإنتاجية في تركيا هي ضعف إنتاجية العمل في فلسطين، والإنتاجية في الأردن أعلى بمقدار 40% من إنتاجية فلسطين.

9 West Bank and Gaza :Investment Climate Assessment –Fragmentation and Uncertainty. The World Bank , 2014 http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/01/20189765/west-bank-gaza-investment-climate-assessment-fragmentation-uncertainty

10 المنشأة الوسيطة (Median) تختلف عن المنشأة المتوسطة (Average): يفضل استخدام الوسيط على المتوسط نظراً لأن المتوسط البسيط ينحرف بشدة عند وجود رقم واحد كبير أو صغير. المنشأة "الوسيطة" هي المنشأة الواقعة في الوسط بين النصف الأعلى والنصف الأدنى من المنشآت.

يلخص الشكل (1) نتائج التحليل الذي قامت به الدراسة عن إنتاجية العمل في الأراضي الفلسطينية. ويمكن استخلاص أربع ملاحظات من الشكل البياني:

أولاً: أن إنتاجية العمل أعلى في المنشآت الكبيرة منها في المنشآت الصغيرة. تصل الإنتاجية في المنشآت الكبيرة إلى 30 ألف دولار مقارنة مع 10 آلاف في المنشأة الوسيطة. وهذه نتيجة تقليدية نظراً لأن المنشآت الكبيرة غالباً ما تكون أكثر كثافة برأس المال.

ثانياً: إن الإنتاجية أعلى في القدس الشرقية (23 ألف دولار) مقارنة بالضفة الغربية، وأعلى بكثير من إنتاجية العمل في قطاع غزة (6,800 دولار فقط).

ثالثاً: إن إنتاجية العمل أعلى في المنشآت التي تنتج للسوق المحلية منها في المنشآت التي تنتج بهدف التصدير. وهذه نتيجة تتعارض مع ما هو مثبت في معظم الدول الأخرى حيث إنتاجية العمل في منشآت التصدير غالباً ما تكون أعلى.

رابعاً: هناك فوارق ملحوظة في إنتاجية العمل بين القطاعات المختلفة، فهي أعلى ما تكون في قطاع الأخشاب والمفروشات وأدنى ما تكون في إنتاج الملابس (أنظر شكل 1).

شكل 1: مؤشرات تتعلق بإنتاجية العمل في فلسطين (قيمة مضافة بالعامل، دولار بأسعار 2009)

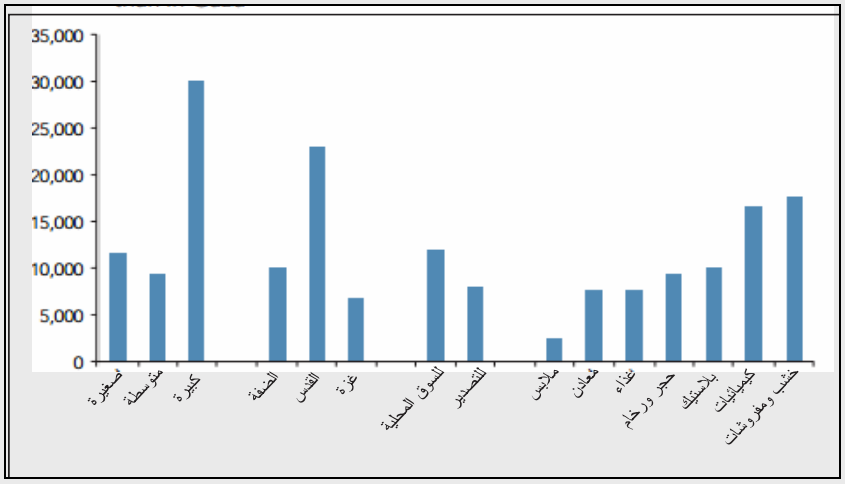

كثافة رأس المال

أحد التفسيرات الممكنة لانخفاض إنتاجية العمل في الأراضي الفلسطينية مقارنة بتركيا مثلاً هو ضآلة استخدام رأس المال في المنشآت الفلسطينية. ومن المعلوم أن قياس رأس المال عملية معقدة ومحفوفة بمصاعب جمة. ولكن الدراسة تمكنت من التوصل إلى تقديرات تقريبية. وجاءت النتائج هنا متساوقة مع تحليلات إنتاجية العمل: الكثافة الرأسمالية في المنشآت الفلسطينية منخفضة مقارنة بالمنشآت في تركيا والأردن ولبنان، وهي أيضاً أدنى من المتوقع بالعلاقة مع مستوى الدخل للفرد على المستوى الدولي. كذلك أن منشآت القدس الشرقية أكثر كثافة في راس المال من منشآت الضفة وغزة (بمقدار عشرة أضعاف). ومنشآت الإنتاج للسوق المحلي أكثر كثافة رأسمالية من المنشآت التي تنتج بهدف التصدير.

إنتاجية العوامل الكلية (TFP)

يأخذ مؤشر إنتاجية العوامل الكلية على عكس المؤشرات السابقة، في حسابه كلاً من إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال في آن واحد. ويتم حساب هذه الإنتاجية بواسطة تحليلات الانحدار (regression) ودوال الإنتاج. وقيمة هذا المؤشر نسبية، أي تقيس إنتاجية بلد (أو قطاع) ما بالنسبة إلى بلد (أو قطاع) آخر. توصلت الدراسة إلى أن إنتاجية العوامل الكلية في فلسطين أعلى من المتوقع بالعلاقة مع الدخل بالرأس على المستوى الدولي (أي أن إنتاجية العوامل الكلية في فلسطين أعلى مما هي عليه في البلدان ذات الدخل للفرد المشابه للسائد في فلسطين)

وهي أيضاً أعلى في فلسطين مما هي عليه في عدد من الدول المجاورة. يوضح الشكل (2) أن إنتاجية العوامل الكلية في المنشأة الوسيطة في مصر كانت أقل بمقدار 74% مما هي في المنشأة الوسيطة في فلسطين. وكذلك الحال مع الأردن (44%) وتونس (42%) والعراق (20%).

شكل 2: نسبة إنتاجية العوامل الكلية في عدد من الدول مقارنة مع مستواها في الأراضي الفلسطينية (%)

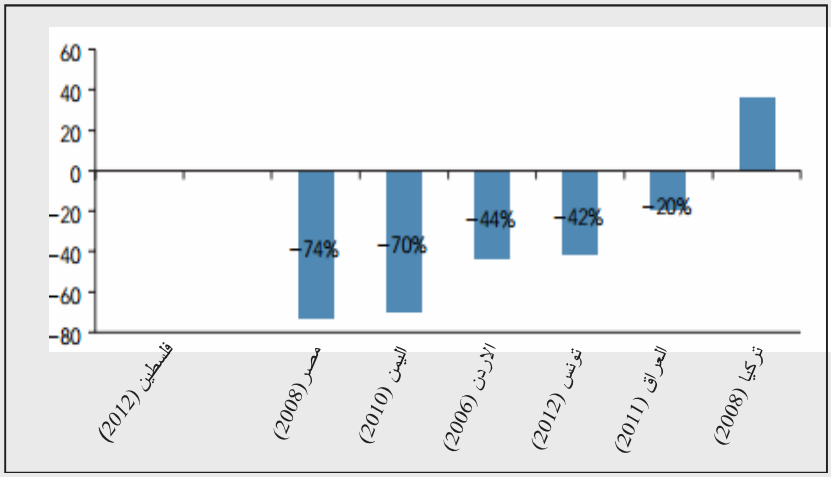

توصل التحليل أيضاً إلى وجود فوارق جغرافية مهمة. إذ أن إنتاجية العوامل الكلية في المنشأة الوسيطة في القدس الشرقية أعلى بمقدار 55% عما هي عليه في بقية الضفة الغربية. في حين أن الإنتاجية في غزة أقل بمقدار 15% عنها في الضفة. كما قدرت الدراسة "فجوة الإنتاجية" القطاعية. على سبيل المثال، ظهر ان إنتاجية العوامل الكلية المتوسطة في قطاع الملابس في الأراضي الفلسطينية تقل بمقدار 40% عن أفضل إنتاجية كلية مسجلة في أية منشأة. وتبلغ الفجوة 15% فقط في قطاع الخشب والمفروشات وقطاع إنتاج البلاستيك.

تكلفة وحدة العمل

يعبر هذا المؤشر عن الأثر الصافي لتكلفة العمل على التنافسية. ويقيس المؤشر تكلفة العمل كنسبة من القيمة المضافة. وتجدر الإشارة أن تكلفة العمل المطلقة ليست مهمة بحد ذاتها ولكنها مهمة بالعلاقة مع الإنتاجية. فاذا كانت القيمة المطلقة عالية وكانت تترافق مع إنتاجية عالية فان النسبة بينها وبين القيمة المضافة تبقى متهاودة وتنافسية. ويجدر الانتباه أيضاً إلى أن هذا المؤشر أيضاً لا يأخذ رأس المال بعين الاعتبار.

شكل 3: تكلفة وحدة العمل في فلسطين والدول المجاورة (% من القيمة المضافة)

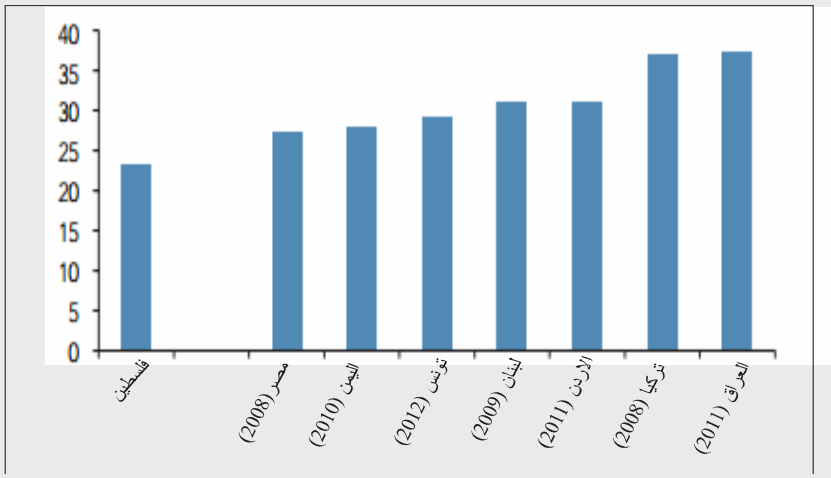

أظهر التحليل أن تكلفة وحدة العمل متدنية نسبيا في الأراضي الفلسطينية، فهي لا تزيد على 23% من القيمة المضافة. ويوضح الشكل (3) أن تكلفة وحدة العمل تتجاوز 25% في معظم البلدان المجاورة في المنطقة. كذلك أن التكلفة في الأراضي الفلسطينية أقل بشكل ملحوظ من المعدل المتوقع بالعلاقة مع مستوى الدخل الفردي على المستوى الدولي. وكما في تحليل الإنتاجية يتوصل التقرير إلى عدد من النتائج بالعلاقة مع تكلفة وحدة العمل:

أولاً إن تكلفة وحدة العمل تكاد تكون متطابقة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.
ثانياً: أن تكلفة وحدة العمل متدنية بشكل ملحوظ في القدس الشرقية عنها في بقية الضفة وفي القطاع.
ثالثاً: أن التكلفة أعلى في منشآت التصدير منها في منشات الانتاج للسوق المحلية.
رابعاً: أن التكلفة مرتفعة في قطاع الملابس والبلاستيك مقارنة بما هي عليه في قطاع إنتاج المعادن والكيميائيات.

نتائج معاكسة "للحكمة التقليدية"

كما ذكرنا سابقاً تتعارض هذه النتائج مع "الحكمة التقليدية" والانطباع العام القائل بأن إنتاجية العمل متدنية وتكلفة العمل عالية في الأراضي الفلسطينية. ولكن يتوجب بالطبع أخذ نتائج هذه الدراسة بحذر، وهو ما تؤكد عليه الدراسة ذاتها تكراراً. والسبب الرئيسي الذي يدعو للحيطة هو صغر العينة التي تم استقراء المعلومات منها (129 منشأة فقط وفرت معلومات كافية للحسابات من بين 434 منشأة تم اعتمادها في استبيان بيئة الاستثمار الذي صاغه البنك الدولي ونفذه الجهاز المركزي للإحصاء في الأراضي الفلسطينية). كذلك فإن صحة نتائج التحليل تعتمد الطبع على دقة البيانات الأولية التي وردت في إجابات العينة المدروسة. على أية حال، إن نتائج الدراسة الحالية يجب أن تشحذ الهمم لإجراء أبحاث معمقة وذات تغطية أوسع لمؤشرات التنافسية في الأراضي الفلسطينية.

3- المالية العامة

شهد إجمالي الإيرادات العامة والمنح انخفاضاً بنحو 11.3% في الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.2 مليار شيكل. ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة أساسية إلى انخفاض الإيرادات المحلية، وتحديداً الضريبية منها، التي تراجعت بنحو 44.8%. في المقابل، شهد إجمالي النفقات العامة ارتفاعاً طفيفاً (0.8%) خلال نفس الفترة. وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع العجز الكلي بعد المنح والمساعداتليبلغ115.7 مليون شيكل (على الأساس النقدي).

ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال أرباع العام 2013 والربعين الأول والثاني من العام 2014.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة
الربع الأول 2013- الربعالثاني 2014 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**3,736.7**	**2,726.1**	**3,495.9**	**3,317.0**	**3576.8**	**3171.8**
إجمالى الإيرادات العامة (صافى)	**1,842.5**	**2,191.5**	**1,965.2**	**2,361.8**	**2822.0**	**2362.4**
الإيرادات الضريبية	666.5	471.3	469.4	550.1	848.9	468.7
الإيرادات غير الضريبية	326.7	207.8	203.5	183.3	260.3	242.3
إيرادات مقاصة	1,314.6	1,533.4	1,547.6	1,693.4	1825.7	1856.2
إرجاعات ضريبية (-)	465.3	21.0	255.3	65.0	112.9	204.8
المنح والمساعدات الخارجية	**1,894.2**	**534.6**	**1,530.7**	**955.2**	**754.8**	**809.4**
لدعم الموازنة	1,814.1	461.3	1,453.6	802.2	631.5	690.1
لدعم المشاريع التطويرية	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3	119.3
إجمالي النفقات العامة	**3,180.1**	**3,071.5**	**3,159.6**	**2,931.2**	**3262.8**	**3287.7**
النفقات الجارية، ومنها:	**3,053.1**	**2,877.2**	**3,003.5**	**2,801.2**	**3046.2**	**3155.1**
الأجور والرواتب	1,823.2	1,531.9	1,593.5	1,599.6	1615.6	1662.0

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
نفقات غير الأجور	1,114.1	1,138.4	1,184.1	990.3	1218.6	1205.6
صافي الإقراض	115.8	206.9	225.9	211.3	212.0	287.5
النفقات التطويرية	**127.0**	**194.3**	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**
الرصيد الجاري	**(1,210.6)**	**(685.7)**	**(1,038.3)**	**(439.4)**	**(224.2)**	**(792.7)**
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(1,337.6)**	**(880.0)**	**(1,194.4)**	**(569.4)**	**(440.8)**	**(925.3)**
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**556.6**	**(345.4)**	**336.3**	**385.8**	**314.0**	**(115.7)**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**(613.6)**	**234.7**	**(372.3)**	**(143.8)**	**(474.9)**	**253.6**
المتبقي	**-57**	**-110.7**	**-36**	**242**	**160.9**	**137.7**
بنود تذكيرية						
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	**2,891.6**	**3,174.5**	**3,233.6**	**3,279.7**	**3,287.8**	**3,423.5**
متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)	**3.69**	**3.62**	**3.60**	**3.52**	**3.51**	**3.47**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية – جدول رقم (3).

الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

3-1 الإيرادات العامة والمنح

إجمالي الإيرادات العامة الصافية

شهد الربع الثاني من العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة الصافية بنحو 16.3% مقارنة مع الربع السابق، لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل. الجدير بالذكر أن الإيرادات الضريبية استحوذت على نحو 18.3% من إجمالي الإيرادات العامة، أما الإيرادات غير الضريبية فقد بلغت حصتها نحو 9.4%، في حين استحوذت إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنحو 72.3% من إجمالي الإيرادات العامة.

تراجعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني 2014 بنحو 44.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو0.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013، لتبلغ 468.7 مليون شيكل. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الإيراد المتحقق من كل من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. حيث انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 52.5% مقارنةً بما كانت عليه خلال الربع السابق، لتبلغ حوالي 154.7 مليون شيكل. كما انخفضت أيضاً متحصلات ضريبة القيمة المضافة بنحو 45.4% لتبلغ 206.5 مليون شيكل خلال الربع الثاني 2014. ويرتبط التراجع الكبير في الإيرادات الضريبية في الربع الثاني مقارنةً بالربع الأول، وتحديداً ضريبتي الدخل والأملاك، إلى عوامل موسمية حيث تستحق هذه الضرائب في الربع الأول.

شهدت الإيرادات غير الضريبية أيضاً تراجعاً بنحو 6.9% خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 242.3 مليون شيكل. في حين ارتفعت بنحو 16.6 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. تجدر الإشارة إلى أن هذه الإيرادات تشمل رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية. وهيرسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم، ورسوم الأراضي، ورسوم التربية وغيرها، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

بالمقابل، ارتفعت ايرادات المقاصة خلال الربع الثاني من العام 2014 بنحو 1.7% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 21.1% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013، لتبلغ نحو 1.9 مليار شيكل. وهنا تجدر الإشارة أن إيرادات المقاصة في ارتفاع مستمر منذ بداية العام 2013، وذلك نتيجة لحزمة الإجراءات والتدابير الإدارية التي تمت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي في السنوات الماضية. وقد ساهمت إيرادات المقاصة بتغطية نحو 58.8% من النفقات الجارية (على الأساس النقدي).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية (مليون شيكل)

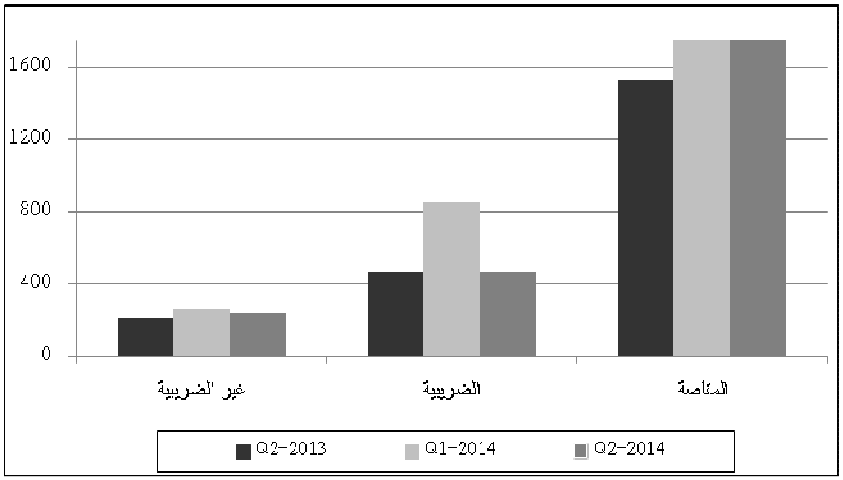

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

المنح والمساعدات الخارجية

شهدت المنح والمساعدات الخارجية ارتفاعاً بنحو 7.2% خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع السابق وبنحو 51.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013، لتبلغ حوالي 809.4 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-2). خُصِّصَ منها نحو 85.2% منها لدعم الموازنة، والباقي لدعم الإنفاق التطويري. وقد ساهمت الدول العربية (السعودية، وعُمان) بنحو 38.3% من قيمة مساعدات دعم الموازنة، فيما ساهمت كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 35.2% والبنك الدولي بنسبة 26.5%.

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
دعم الموازنة	**1814.5**	**461.3**	**1453.6**	**802.2**	**631.5**	**690.1**
منح عربية	**558.6**	**0.0**	**278.1**	**551.7**	**452.5**	**264.1**
منح دولية	**1255.9**	**461.3**	**1175.5**	**250.5**	**179.0**	**426.0**
التمويل التطويري	**80.3**	**73.3**	**77.1**	**153.0**	**123.3**	119.3
إجمالي التمويل الخارجي	**1894.8**	**534.6**	**1530.5**	**955.0**	**754.8**	**809.4**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

وتشير الأرقام أنه على الرغم من ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية إلا أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) تراجع تبنسبة 11.3% خلال الربع الثاني مقارنة مع الربع السابق، ولكنها ارتفعت بنحو 16.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل. (أنظر جدول 3-3).

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى
إجمالي الإيرادات العامةالصافية (مليون شيكل)	**1,842.5**	**2,191.5**	**1,965.2**	**2,361.8**	**2822.0**	**2362.4**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنحبالصافي (%)	49.3	80.4	56.2	71.2	78.9	74.5
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	60.3	76.2	65.4	84.3	92.6	74.9
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	17.3	19.1	16.9	20.5	24.5	19.9
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	**1,894.2**	**534.6**	**1,530.7**	**955.2**	**754.8**	**809.4**
نسبة إلى إجمالى الإيرادات العامة والمنح بالصافى (%)	50.7	19.6	43.8	28.8	21.1	25.5
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	62.0	18.6	51.0	34.1	24.8	25.7
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	17.7	4.7	13.1	8.3	6.5	6.8

المصدر: جدول رقم (3-1)

3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثاني ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 7.0% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013،لتبلغ حوالي 3.3 مليار شيكل (27.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (نحو 96%)، في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 4%من إجمالي الإنفاق العام.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الثاني 2014 بنحو 3.6% مقارنة بالربع السابق وبنحو 9.7% مقارنة بالربع المناظر 2013، لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل. ويتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض، وبنسب 52.7% و38.2% و9.1% على التوالي. ويعود الارتفاع في الإنفاق الجاري خلال هذا الربعإلى ارتفاع بند الأجور والرواتب وصافي الإقراض. (أنظر الشكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

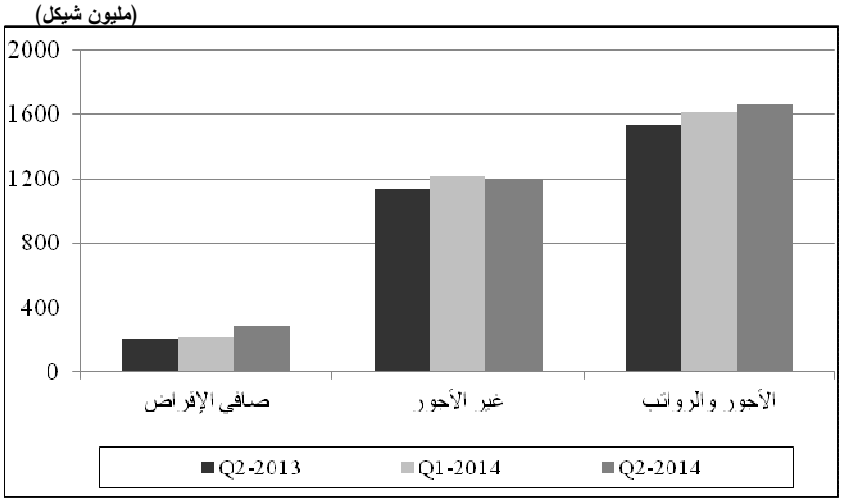

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب بنحو 2.9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 1.7 مليار شيكل. وتشير البيانات إلى استمرار حالة النقص النقدي المتكرر في تغطية هذا البند, حيث كانت قيمة فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة أقل من مستوى

الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 159.9 مليون شيكل. أما بند صافي الإقراض فقد ارتفع بنحو 35.6% خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 287.5 مليون شيكل. بالمقابل فقد تراجع الإنفاق على بند غير الأجور بنحو 1.1%، خلال نفس الفترة، ليبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل.

النفقات التطويرية

تراجعت النفقات التطويرية خلال الربع الثاني 2014 بنحو 38.8% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 132.6 مليون شيكل، على خلفية تخفيض الحكومة الدعم المخصص لهذا البند (13.3 مليون شيكل للربع الحالي مقارنةً مع 93.3 مليون شيكل للربع السابق).

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**3,053.1**	**2,877.2**	**3,003.5**	**2,801.2**	**3046.2**	**3155.1**
نسبة إلى إجمالى النفقات العامة (%)	96.0	93.7	95.1	95.6	93.4	96.0
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	28.6	25.0	25.8	24.3	26.4	26.6
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**127.0**	**194.3**	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	4.0	6.3	4.9	4.4	6.6	4.0
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	1.2	1.7	1.3	1.1	1.9	1.1

المصدر: جدول 3-1.

3-3 الفائض/العجز المالي (على الأساس النقدي)

أدى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الصافية وزيادة الإنفاق الجاري إلى ارتفاع العجز الجاري ليبلغ خلال الربع الثاني 2014 نحو 792.7 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 224.2 مليون شيكل خلال الربع السابق. وقد شكل هذا العجز حوالي 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 2014 مقارنة مع 1.9% في الربع السابق.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي الكلي نسبة الى الناتج المحلي الاسمي

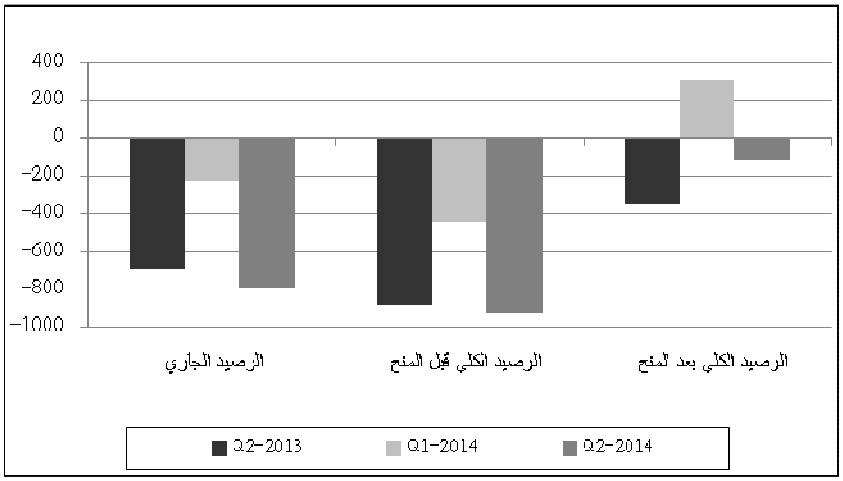

المصدر: جدول 3-1.

أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 925.3 مليون شيكل، مرتفعاً بأكثر من الضعف مقارنةً بما كان عليه في الربع السابق وبارتفاع 5.1% مقارنةً بنظيره في العام 2013. كذلك أيضاً فقد بلغ العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات حوالي 115.7 مليون شيكل خلال الربع الحالي مقارنة مع فائض بنحو 314.0 مليون شيكل

خلال الربع الأول 2014. الجدير بالذكر أنه بالرغم من ارتفاع العجز الكلي بعد المنح والمساعدات في الربع الحالي، إلا أنه بقي أقل مما كان عليه في الربع المناظر من العام 2013، نحو 345.4 مليون شيكل، والفضل في هذا يعود إلى زيادة المساعدات الدولية بشكل كبير بين الربعين المتناظرين (أنظر شكل 3-3).

3-4 تراكم المتأخرات

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات الحكومية خلال الربع الثاني من العام 2014 حوالي 864.7 مليون شيكل، توزّعت بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (633 مليون شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (159.9 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (118.7 مليون شيكل)، في حين قامت الحكومة بتسديد نحو 47 مليون شيكل من متأخرات الارجاعات الضريبية (أنظر الشكل 3-4).

وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (864.7 مليون شيكل) إلى العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (925.3 مليون شيكل) يرتفع رصيد العجز الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام إلى حوالي 1790.0 مليون شيكل. أما بعد أخذ المنح والمساعدات بالاعتبار فإن رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام ينخفض إلى 980.6 مليون شيكل (أنظر الصندوق رقم 4 في هذا العدد لمزيد من المعلومات عن المتأخرات ومخاطرها).

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات

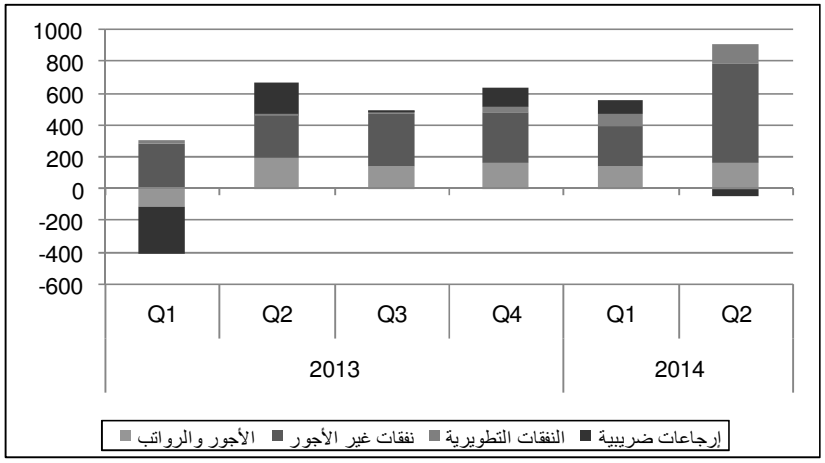

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,851.2 مليون شيكل خلال الربع الثاني من العام 2014 مرتفعةً بنحو 1.9% مقارنة بالربع السابق وبنحو 30.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تزايد ضرائب الدخل (على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات) وارتفاع ضريبة القيمة المضافة والجمارك والضرائب على المحروقات. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، الثلث تقريباً لكل بند.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيـــان	2013				2014	الربع الثاني
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
إيرادات المقاصة	**1,388.6**	**1,421.4**	**1,587.0**	**1,705.6**	**1,816.5**	**1,851.2**
الجمارك	459.3	492.5	562.0	559.5	565.9	631.7
القيمة مضافة	488.6	457.9	521.3	548.7	579.6	575.6
المحروقات	431.5	470.2	503.0	565.6	634.4	631.0
ضريبة الشراء (المبيعات)	5.5	-3.6	0.7	0.0	-1.1	7.3
ضريبة الدخل	3.7	4.4	0.0	31.8	37.7	5.6

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية

3-6 الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2014، بنحو 0.5% ليبلغ حوالي 8,082 مليون شيكل. ويعزى هذا التراجع إلى قيام الحكومة بسداد بعض مستحقات الدين الخارجي (تراجع بنحو 1.6% خلال نفس الفترة إلى 3.8 مليار شيكل)، بالاضافة إلى التطورات في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الرئيسية الأخرى[11]. ويلاحظ هنا أن كل من حجم القروض طويلة الاجل والقروض بكفالة الحكومة (قروض هيئة البترول) قد تراجعت بنحو 6.7% بين الربعين المتلاحقين، بالمقابل فقد ارتفعت القروض قصيرة الاجل (الجاري مدين) بنحو 19.2% خلال نفس الفترة.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني 2014

(مليون شيكل)

البيـــان	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
أ- الدين المحلي	**4,257.3**	**4,774.5**	**4,457.5**	**4,408.8**	**4,268.3**	**4,290.4**
قروض البنوك	2,376.8	2,345.7	2,474.6	2,300.1	2,228.8	2,079.0
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,255.1	1,666.9	1,171.7	1,274.0	1,171.1	1,396.2
قروض هيئة البترول	594.9	731.4	780.7	783.9	817.6	762.9
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	30.5	30.5	50.8	50.8	52.3
ب- الدين الخارجي	**3,989.9**	**3,956.1**	**3,892.0**	**3,856.1**	**3,854.7**	**3,791.6**
مؤسسات مالية عربية	**2,283.0**	**2,266.7**	**2,226.3**	**2,191.8**	**2,195.7**	**2,152.5**
صندوق الأقصى	1,906.0	1,890.5	1,853.0	1,822.2	1,826.9	1,774.7
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	204.6	204.7	202.0	201.4	202.2	200.2
البنك الإسلامي للتنمية	172.4	171.5	171.3	168.2	166.6	177.6
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	**1,244.1**	**1,223.8**	**1,192.9**	**1,191.3**	**1,185.2**	**1,175.8**
البنك الدولي	1,051.9	1,038.0	1,008.2	986.3	982.3	961.4
بنك الاستثمار الأوروبي	109.8	104.0	104.0	125.6	122.8	135.6
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	11.2	10.9	10.9	10.5	10.6	10.2
الأوبك	71.2	70.9	69.8	68.9	69.5	68.6
قروض ثنائية	**462.8**	**465.6**	**472.8**	**473.0**	**473.8**	**463.3**
الدين العام الحكومي	**8,247.2**	**8,730.6**	**8,349.5**	**8,264.9**	**8,123.0**	**8,082**
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	**19.3%**	**19.0%**	**17.9%**	**17.9%**	**17.6%**	**17.0%**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

[11] تجدر الإشارة إلى أن الدين العام الحكومي في معظمه مستحق بعملات أجنبية،وهو هنا مسجل بالشيكل وعليه تؤثر التطورات في سعر صرف هذه العملات وتحديداً الدولار، تجاه الشيكل على رصيد الدين العام الحكومي.

أما الدين الخارجي، فقد توزع خلال الربع الثاني 2014 بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 56.8%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31% وقروض ثنائية بنسبة 12.2%. في حين كانالدين المحلي في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 17.8% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر الجدول 3-6).

وقد تراجعت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام الحالي لتبلغ 17.0%، مقارنة بنحو 17.6% في الربع السابق، ونحو 19.0% في الربع المناظر من عام 2013. الجدير ذكره أن الفوائد المدفوعة بلغت لهذا الربع حوالي 30.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 25.6 مليون شيكل للربع السابق.

صندوق 4: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية: على مشارف الهاوية

عرضنا في العدد الماضي من المراقب إلى تقرير لصندوق النقد الدولي يذكر فيه أن الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية (بما فيها المتأخرات) وصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2013. ولقد عاد صندوق النقد الدولي ثانية إلى هذا الموضوع في التقرير الذي نشره في أواسط شهر أيلول من العام الحالي.[12]

ذكر التقرير الجديد أن الدين العام للسلطة الفلسطينية استمر بالارتفاع خلال النصف الأول من العام 2014، وأن زيادة الدين العام بلغت 838 مليون دولار منذ نهاية العام 2012 بحيث وصل إلى 4.9 مليار دولار في شهر حزيران 2014. ويعادل هذا الدين 44% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة لعام 2014. ومن المعلوم أن قانون الدين العام الفلسطيني ينص على أن نسبة الدين يجب ألا تزيد على 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

ازدادت قيمة المتأخرات (أي الفواتير غير المسددة) على السلطة الفلسطينية بمقدار 237 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2014، بحيث وصلت إلى 2.3 مليار دولار. ولقد حدثت هذه الزيادة بسبب تخلف الحكومة عن تسديد التزاماتها إلى صندوق التقاعد وإلى الموردين المحليين بحيث بات هذا أحد المصادر الأساسية لسد الفجوة المالية في الموازنة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الحكومة زادت من استخدام المتأخرات حتى تتمكن من تقليص اعتمادها على الاستدانة المكلفة من القطاع المصرفي المحلي، اذ تقلصت ديون الحكومة للمصارف بمقدار 113 مليون دولار منذ نهاية 2012 وحتى منتصف 2014. وينبه التقرير إلى أن هذه السياسة يمكن أن تقود تبعات عكسية سلبية. إذ أن تقليص الدين تجاه المصارف، والتوسع في المتأخرات تجاه القطاع الخاص، يمكن أن يضعف من نشاط هذا القطاع ويؤدي بالتالي إلى انخفاض إيراد الحكومة من الضرائب.

يوضح الجدول 1 أن المتأخرات باتت تعادل 46% من إجمالي الدين في أواسط العام 2014 مقارنة مع 33% في نهاية العام 2012. كما يلاحظ أن 12% من إجمالي الدين هو متأخرات تجاه الموردين من القطاع الخاص. أما المتأخرات تجاه المصارف المحلية (90 مليون دولار) فهي متضمنة في بند القروض من المصارف في الجدول. ومن الجدير التنبيه أيضاً أن 75% من إجمالي الدين المحلي هو دين قصير الأمد وأن معدل الفوائد على الديون من المصارف تتراوح بين 4% (على القروض) و7- 8 % (على حساب الجاري مدين).

قام صندوق النقد الدولي بتطبيق تحليل استدامة الدين (Debt Sustainability Analysis, DSA) العام للسلطة الفلسطينية في ظل مجموعة من الفرضيات أهمها التالي:

- ✧ انخفاض معدل النمو في الأراضي الفلسطينية إلى مستوى 3.7% بالمتوسط خلال الفترة 2015- 2019.
- ✧ استقرار سعر صرف الشيكل واستقرار معدل التضخم (على ضوء السياسة النقدية في إسرائيل).
- ✧ أن الفجوة التمويلية في الموازنة الفلسطينية سوف تبلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال 2014 – 2019 نتيجة توقع انخفاض المساعدات وزيادة الإنفاق العام بسبب آثار العدوان على غزة.

[12] WEST BANK AND GAZA –REPORT TO THE AD HOC LIAISON COMMITTEE. The IMF, Sept.12,2014: http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/091214.pdf

جدول1: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية

(مليون دولار)

	2012	2013	حتى حزيران 2014	
			مليون دولار	%
إجمالي الدين العام (مع المتأخرات)[13]	4,041	4,638	4,879	%100
– الدين المحلي	1,462	1,349	1,356	28
• قروض	719	661	606	12
• جاري– مدين	480	366	407	8
• قروض هيئة البترول	178	225	222	5
• قروض من صندوق الاستثمار	79	79	102	2
• غيرها	11	18	18	0
– الدين الخارجي	1,247	1,269	1,267	26
• مؤسسات مالية عربية	629	630	628	13
• مؤسسات مالية دولية	339	343	343	7
• قروض ثنائية	280	296	296	6
– متأخرات	1,327	2,019	2,256	46
– تجاه صناديق التقاعد	1,058	1,465	1,648	34
– تجاه موردين من القطاع الخاص	269	555	608	12

تحت هذه الفرضيات توصل التحليل إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي سوف ترتفع إلى 51.1% في العام 2017 قبل أن تنخفض ثانية إلى 49% في العام 2019. وأوضح التحليل أن هذه النتائج لها حساسية عالية تجاه عدد من المتغيرات. على سبيل المثال، إذا حدثت هزة على شكل ارتفاع بنقطة مئوية واحدة في سعر الفائدة فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع إلى 55% في العام 2019. أما إذا تمثلت الهزة في انخفاض في معدل النمو أو ارتفاع في الفجوة التمويلية، فإن نسبة الدين ترتفع إلى 68% و61% على التوالي في العام 2019.

يستنتج تحليل صندوق النقد الدولي أن الدين العام للسلطة الفلسطينية سوف يبقى مستداما على المدى المتوسط بظل فرضيات سيناريو الأساس، أي أنه سيظل أدنى من نسبة 60%. ولكن الدين العام، في كل الحالات، سوف يتجاوز معدل 40% من الناتج المحلي، وهي النسبة القصوى التي جاءت في قانون الدين العام. هذا التجاوز، إلى جانب نتائج تحليلات الحساسية المثيرة للقلق، يجب أن تقرع نواقيس الإنذار بشدة حول مخاطر استمرار توسع الدين العام.

[13] يضاف إلى هذا ديون المؤسسات الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية :375 مليون في 2013 و429 مليون حتى حزيران 2014.
http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/091214.pdf

صندوق 5: الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي

قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في النصف الثاني من العام الجاري بإصدار دراسة بعنوان "تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل برتوكول باريس الاقتصادي"[14]. ويمكن تعريف التسرب المالي بأنه الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة على السلع التي يستوردها ويستهلكها والتي تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية عوضاً من ذهابها إلى الخزينة الفلسطينية[15].

تقدم الدراسة شكلاً توضيحياً مفيداً لمصادر التسرب المالي، ونعرض هنا إلى هذا الشكل مع بعض التعديل عليه لمزيد من الايضاح (أنظر الشكل 1)

شكل 1: التسرب المالي عبر الواردات الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية

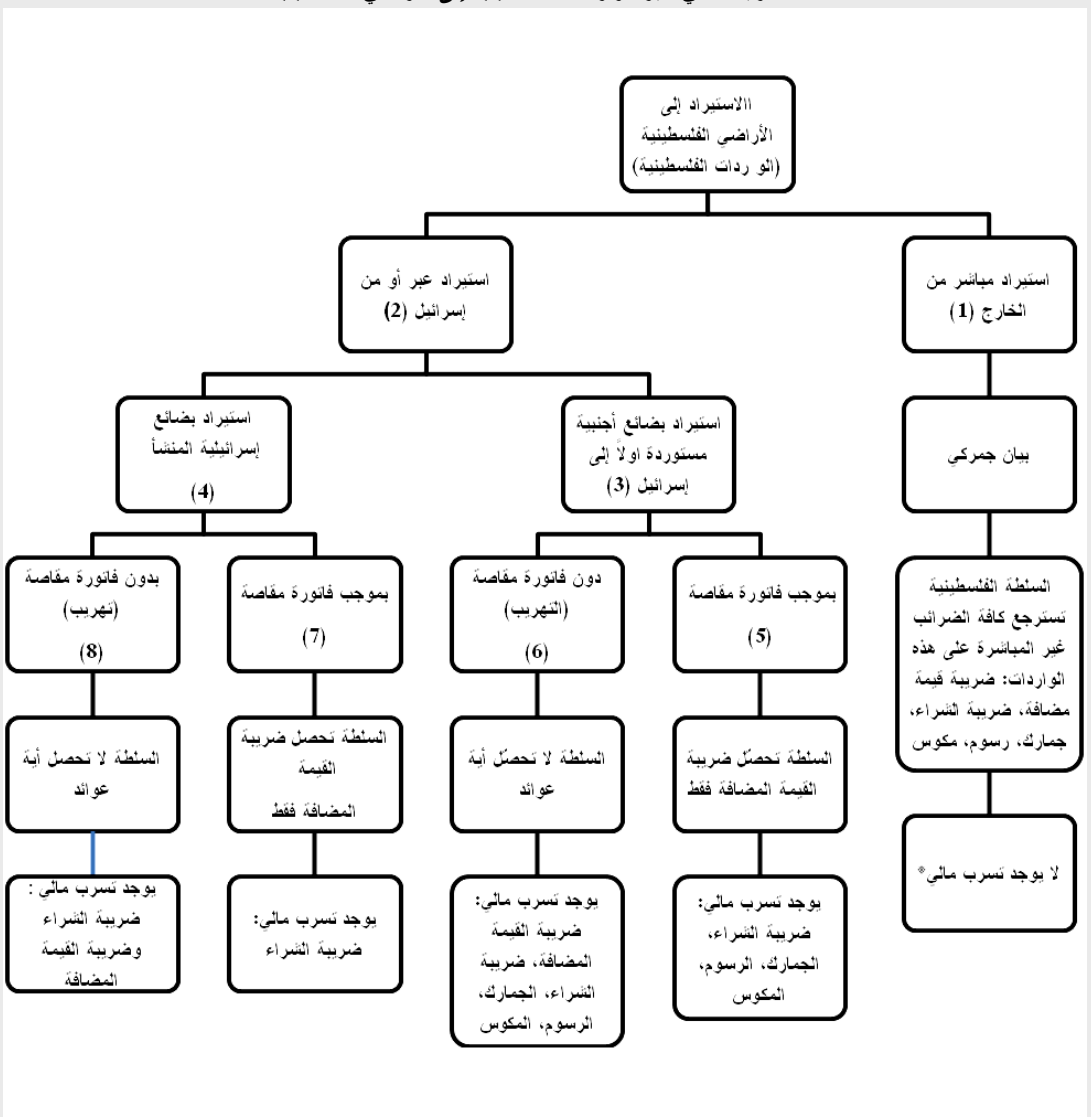

* تستقطع إسرائيل مبلغ 3% من إجمالي الضرائب غير المباشرة التي تحولها إلى السلطة الفلسطينية بدل خدمات جباية.

[14] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– الأونكتاد (2014): تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل برتوكول باريس الاقتصادي.

[15] ينص البند 15 من بروتوكول باريس على أن كافة الإيرادات المحصلة من ضرائب الاستيراد على السلع المستوردة من خارج إسرائيل عن طريق المعابر الإسرائيلية يجب أن تحول إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

بداية يتوجب التنويه إلى أن هناك خمسة أنواع من الضرائب غير المباشرة التي يتم فرضها على البضائع والخدمات المستوردة والمحلية في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية هي:

1. ضريبة القيمة المضافة: ضريبة تفرض على جميع السلع والخدمات سواء محلية أو مستوردة، ويتحمل عبئها المستهلك النهائي، وهي تعادل 16% من سعر السلعة النهائي.
2. ضريبة المشتريات: ضريبة موحدة تفرض على بعض السلع المحلية والمستوردة (على المعدات الكهربائية مثلاً).
3. الجمارك: ضريبة تفرض على البضائع المستوردة فقط.
4. رسوم (livies): ضريبة إضافية تفرض لأهداف طارئة معينة (مثل رسوم إضافية تفرضها إسرائيل على مستوردات النسيج من تركيا بدعوى محاربة الإغراق).
5. مكوس (excises): ضريبة تفرض على البضائع المحلية أو المستوردة (مثال المكوس على المشروبات الروحية والسجائر).

يوضح الشكل أن الاستيراد إلى الأراضي الفلسطينية يتم عبر طريقين، الأول استيراد مباشر من الخارج. والثاني استيراد عبر أو من إسرائيل. ويختلف مقدار التسرب المالي باختلاف طريق الاستيراد، وفيما يلي شرح سريع للتسرب حسب مسار الاستيراد:

الاستيراد المباشر من الخارج (1). في حال توفر بيان جمركي، تسترجع السلطة الفلسطينية كافة انواع الضرائب الخمسة. أي انه لايوجد تسرب مالي يرافق طريق الاستيراد هذا.[16]

الاستيراد من أو عبر إسرائيل (2): يتضمن هذا نوعين من الاستيراد، استيراد بضائع أجنبية عبر إسرائيل (3) أو استيراد بضائع إسرائيلية المنشأ (4). إذا جاء الاستيراد من الخارج عبر إسرائيل (وهو ما يعرف بالاستيراد غير المباشر 3)، فإنه إما أن يكون بموجب فاتورة مقاصة (5)، وفي هذه الحالة تسترجع السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة فقط، وتخسر الأنواع الأربعة الأخرى من الضرائب. أو يكون بدون فاتورة مقاصة (تهريب 6) حيث لا تسترجع السلطة أية عوائد، أي أنها تخسر جميع أنواع الضرائب الخمسة.

أما إذا كان الاستيراد يتعلق باستيراد بضائع إسرائيلية المنشأ، فإنه أيضاً إما أن يكون بموجب فاتورة مقاصة (7) حيث تسترجع السلطة في هذه الحالة ضريبة القيمة المضافة فقط، وتخسر ضريبة الشراء[17]. أو بدون فاتورة مقاصة (تهريب 8) حيث لا تسترجع السلطة الفلسطينية أية عوائد، وعليه فإنها تخسر ضريبة الشراء وضريبة القيمة المضافة.

حظي موضوع التسرب المالي باهتمام كبير، وقامت دراسات مختلفة بتقدير قيمة هذا التسرب. وكانت دراسة رضوان شعبان وأسامة حامد في العام 1994 أول دراسة حول الموضوع، وجاء ورائها دراسة منى الجوهري في العام 1995. كذلك قام الاتحاد الأوروبي بدراسة موضوع التسرب المالي بواسطة الباحث جان دوماس في العام 1999. وكذلك، دراسة للبنك الدولي في العام 2002. تمتاز دراسة الاونكتاد الحالية عن الدراسات السابقة بميزتين، أولاً، بالمنهجية التي اتبعتها لحساب التسرب المالي، وثانياً، بأنها قامت بحساب التسرب المالي الناجم عن التهريب وعدم توفر فواتير.

اعتمدت الدراسات السابقة على طرق تقديرية اجتهادية لقياس الاستيراد وتقدير التسرب المالي، فيما اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات الفعلية التي توفرها معلومات المقاصة والجهاز المركزي للإحصاء، حيث قامت بحصر كافة السلع القادمة من السوق الإسرائيلي إلى السوق الفلسطيني بغض النظر عن منشأ هذه السلع. ثم ميزت بين السلع إسرائيلية المنشأ عن غيرها. وأنشأت قاعدة بيانات قامت من خلالها بصياغة قواعد لحساب الضرائب التي تخضع لها كل سلعة على حدة باختلاف منشأها. وهكذا حسبت قيمة الإيرادات التي يفترض تحصيلها على كافة هذه السلع. كما قامت الدراسة أيضاً بقياس التسرب المالي الناجم عن التهريب الجمركي، والذي يحدث بسبب عدم توفر فواتير لمشتريات التجار والمستهلكين الفلسطينيين من السوق الإسرائيلي. واعتمدت الدراسة لحساب ذلك على بيانات الضابطة الجمركية لمعرفة مقدار التهريب

[16] البيان الجمركي هو الوثيقة الرسمية التي تصاحب البضائع المستوردة مباشرة من بلد ثالث غير إسرائيل. والتي تبين أن الأراضي الفلسطينية هي المآل الأخير لهذه البضائع.

[17] باستثناء الوقود حيث تسترجع السلطة ضريبة الشراء المفروضة على المشتقات النفطية التي يتم استيرادها من اسرائيل.

الضريبي المرصود وكميات السلع المهربة. وباستخدام قواعد حساب الضرائب التي صاغتها سابقاً، تمكنت من تقدير التسرب المالي الناجم عن التهريب.

توصلت الدراسة إلى أن مقدار التسرب المالي، الناجم عن المصادر المختلفة سابقة الذكر، وصل إلى 313 مليون دولار في العام 2011، ما يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. كذلك، توصلت الدراسة إلى أن 40% من التسرب المالي يعود على الاستيراد المباشر أو غير المباشر من إسرائيل، في حين يعود 60% على التهريب الجمركي والتهرب من تسليم الفواتير.

جاء تقدير دراسة "الاونكتاد" الحالي منخفضاً مقارنة مع التقديرات التي قامت بها الدراسات السابقة، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار أن التقدير الجديد ياخذ في الحسبان التسرب المالي الناجم عن الاستيراد وعن التهريب الجمركي، في حين أن الدراسات الأخرى أهملت حساب التسرب الناتج عن التهريب. قدرت منى الجوهري بأن التسرب المالي تراوح بين 126–155 مليون دولار في العام 1995، وهو ما نسبته 4–5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي دراسة الاتحاد الأوروبي، قدر دوماس أن التسرب المالي الناجم عن الاستيراد تراوح بين 90–140 مليون دولار في العام 1997، أي ما نسبته 2.6% إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي[18]. أما البنك الدولي فقدر التسرب المالي بحوالي 133 مليون دولار سنوياً، أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي[19]. كما قدرت دراسة أخرى لمعهد ماس التسرب المالي في العام 1995 بنحو 156 مليون دولار، أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام[20]. وكما ذكرنا سابقا فان التقدير في الدراسة الاخيرة يبلغ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي فقط.

لا شك أن اختلاف المنهجيات بين الدراسات يفسر جزءاً من اختلاف النسب. ويبدو أن انخفاض مقدار التسرب المالي، الذي توصلت له دراسة الاونكتاد الحالية مقارنة مع الدراسات الأخرى، يعود إلى سببين رئيسيين: الأول، زيادة نسبة الاستيراد المباشر إلى الأراضي الفلسطينية على حساب الاستيراد من أو عبر إسرائيل عبر السنوات، حيث انخفضت نسبة الواردات الفلسطينية من/عبر إسرائيل إلى إجمالي الواردات من ما يفوق 90% في التسعينات إلى 71% في العام 2011. الثاني، انخفاض التهريب الجمركي بفعل الإجراءات التي اتخذتها السلطة للحد من التهريب، وعلى رأسها تأسيس الضابطة الجمركية.

[18] Dumas, J (1999). Fiscal Leakage in the West Bank and Gaza Strip. MEDA Program of the EU.

[19] World Bank (2002). Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. West Bank and Gaza Office

[20] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس (1996). تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4- القطاع المصرفي

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين الربع الثاني 2013 والربع الثاني 2014.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهايةالربع الثاني، 2014

(مليون دولار)

البيان*	2013			2014	
	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثانى
إجماليالأصول	**10,479.3**	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,258.2	4,404.0	4,480.2	4,675.5	4,902.5
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,723.5	3,718.4	4,130.3	4,108.4	3,999.8
- أرصدة لدى سلطة النقد	*970.3*	*976.2*	*996.6*	*984.0*	*1,047.6*
- أرصدة لدى المصارف فى فلسطين	*350.7*	*348.6*	*452.6*	*472.4*	*486.3*
-أرصدة لدى المصارف فى الخارج	*2,402.5*	*2,393.6*	*2,681.1*	*2,652.0*	*2,465.9*
محفظة أوراق الدين المالية	8,27.2	8,50.8	8,57.3	7,88.4	9,01.7
النقدية والمعادن الثمينة	868.2	1,200.3	956.0	1,023.3	1,180.6
الاستثمارات	146.8	148.5	155.1	158.6	143.4
القبولات المصرفية	5.7	4.9	7.6	5.3	5.8
الموجودات الأخرى	649.7	657.6	604.7	691.3	872.2
إجمالي الخصوم	**10,479.3**	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**
إجمالى ودائع الجمهور**	7,830.9	8,181.3	8,303.7	8,454.4	8,765.3
حقوق الملكية	1,276.4	1,309.0	1,359.9	1,411.2	1,376.5
أرصدة سلطة النقد والمصارف	731.0	813.8	900.2	911.1	970.6
- ودائع سلطة النقد	*174.1*	*184.1*	*189.5*	*200.0*	*249.2*
- ودائع المصارف العاملة فى فلسطين	*330.6*	*330.7*	*445.4*	*458.6*	*470.5*
- ودائعالمصارف العاملة خارج فلسطين	*226.3*	*299.0*	*265.3*	*252.5*	*250.9*
المطلوبات الأخرى	182.9	219.4	167.5	202.7	415.6
المخصصات والاهتلاك	458.1	461.0	459.9	471.4	478.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

4-1-1 جانب الأصول (الموجودات)

بلغ إجمالي أصول المصارف حوالي 12 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2014، مرتفعاً بنسبة 4.8% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 14.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وفيما يلي مراجعة لتطور مكونات الأصول (الموجودات):

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف في نهاية الربع الثاني من العام 2014 حوالي 4,902.5 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 4.9% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 15.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وبالرغم من هذا الارتفاع بقيت حصة التسهيلات الائتمانية من إجمالي موجودات المصارف ثابتة عند مستواها 40.8%. وازدادت حصة القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية بشكل طفيف لتبلغ 71.8% (أنظر الجدول 4-2).

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 73.0%، وجاري مدين بنسبة 26.7%، وتمويل تأجيري

بنسبة 0.3%. وقد استمر الدولار بالسيطرة على النصيب الأكبر من التسهيلات في نهاية الربع الثاني من العام 2014 بنسبة 57.1%، تلاه الشيكل بنسبة 31.7%، ثم الدينار الأردني بنسبة 10.5%، وبقية العملات الأخرى بنسبة 0.8% (أنظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013				2014	
	الربع الثاني	**الربع الثالث**	**الربع الرابع**	**الربع الأول**	**الربع الثاني**
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	1,337.2	1,382.7	1,373.2	1,355.8	1,382.8
قطاع خاص مقيم	2,882.6	2,983.4	3,070.5	3,285.1	3,491.2
- الضفة الغربية	*2,428.1*	*2,501.3*	*2,577.1*	*2,775.6*	*2,954.8*
- قطاع غزة	*454.5*	*482.1*	*493.4*	*509.5*	*536.4*
قطاع خاص غير مقيم	38.4	37.9	36.5	34.6	28.5
حسب النوع					
قروض	2,975.0	3,118.8	3,207.7	3,442.5	3,577.0
جاري مدين	1,270.8	1,272.0	1,258.5	1,218.2	1,309.9
تمويل تأجيري	12.4	13.2	14.0	14.8	15.6
حسب العملة					
دولار أمريكي	2,288.0	2,426.1	2,464.1	2,696.9	2,799.7
دينار أردني	503.8	478.4	471.1	472.4	513.1
شيكل إسرائيلي	1,436.3	1,462.9	1,510.7	1,470.7	1,552.6
عملات أخرى	30.1	36.6	34.3	35.5	37.1
المجموع	**4,258.2**	**4,404.0**	**4,480.2**	**4,675.5**	**4,902.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة

(%)

القطاع الاقتصادي	**2013**			**2014**	
	الربع الثاني	**الربع الثالث**	**الربع الرابع**	**الربع الأول**	**الربع الثاني**
العقارات والإنشاءات	21.8	21.8	20.9	21.4	21.2
تطوير الأراضي	1.8	1.9	1.8	1.7	1.8
التعدين والصناعة	6.2	6.2	7.2	7.0	7.1
التجارة الداخلية والخارجية	18.3	18.1	19.8	19.3	19.2
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.2	1.2	1.9	1.9
السياحة والفنادق والمطاعم	2.1	2.0	1.9	1.7	1.7
النقل والمواصلات	0.9	0.8	0.7	0.7	0.6
الخدمات	8.4	8.0	7.8	10.3	10.6
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	1.8	1.9	1.6	1.2	1.0
تمويل شراء السيارات	4.2	4.2	4.2	3.7	3.7
تمويل السلع الاستهلاكية	28.5	29.0	28.5	26.8	26.6
أخرى في القطاع الخاص	4.8	4.9	4.4	4.8	4.6
الاجمالي (مليون دولار)	**2,921.0**	**3,021.3**	**3,107.0**	**3,319.7**	**3,519.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أما على مستوى التوزيع الاقتصادي للتسهيلات الائتمانية، استحوذ قطاع تمويل السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص بنسبة 26.6%، تلاه قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.2%، وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع التجارة (الداخلية والخارجية) بنسبة 19.2% (أنظر الجدول 4-3).

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف في نهاية الربع الثاني 2014 حوالي 3,999.8 مليون دولار، مسجلة انخفاضاً بنسبة 2.6% مقارنة مع الربع السابق، نتيجةً لتراجع أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 7%، مقابل ارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية[21] بنسبة 6.5%، وأرصدة المصارف فيما بينها بنسبة 2.9% خلال نفس الفترة. ويدلل الجدول 4-1 أيضاً على أن الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف شهدت ارتفاعاً بنسبة 7.4% في الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع المناظر من العام 2013.

✧ **النقدية والمعادن الثمينة**

شهد بند النقدية والمعادن الثمينة ارتفاعا بنسبة 15.4% نهاية الربع الثاني 2014 مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 36% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية بنسبة 24.2%، على خلفية العقبات المتعلقة بعمليات تحويل فائض الشيكل إلى إسرائيل. أما في قطاع غزة فقد انخفض بند النقدية بنسبة 7.1% خلال نفس الفترة.

4-1-2 جانب المطلوبات

بلغت قيمة إجمالي ودائع الجمهور 8,765.3 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2014 مرتفعة بنحو 3.7% مقارنة بالربع السابق وبنحو 11.9% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويوضح الشكل 4-1 التحولات في معدل نمو الودائع ويلاحظ الانخفاض في نمو ودائع القطاع العام في الربع الثاني من العام 2014 لتشكل أقل من 8% من إجمالي ودائع الجمهور.

شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور

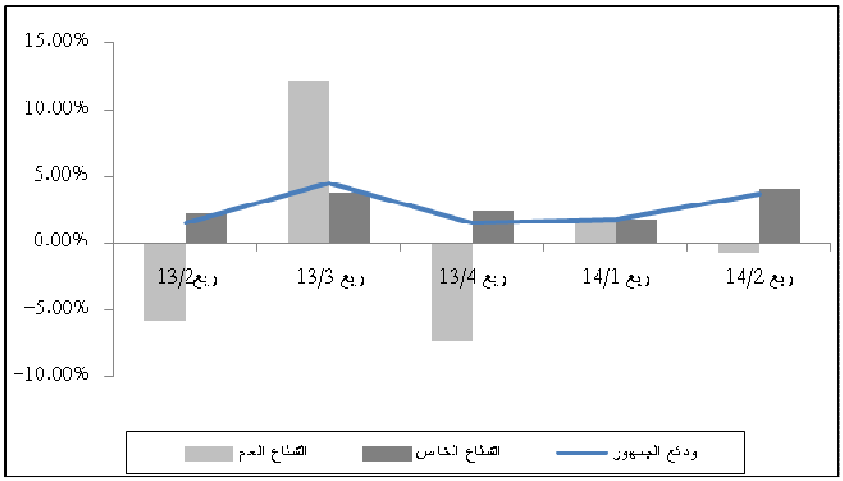

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

من جانب آخر توزعت ودائع القطاع الخاص بين المقيمين بنسبة 96%، وغير المقيمين بنسبة 4%. أما على مستوى المنطقة الجغرافية، بقيت الضفة الغربية تستحوذ على الجزء الأكبر من ودائع الجمهور بنسبة 89.8%، بينما لم تتجاوز حصة قطاع غزة 10.2%، ويبين الشكل 4-2 توزيع الودائع والائتمان الممنوح جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2014 (أنظر الشكل 4-2).

[21] تتمثل الأرصدة لدى سلطة النقد في احتياطيات إلزامية بنسبة 72.6%، وحسابات جارية بنسبة 8.1%، وحسابات أخرى بنسبة 19.3%.

شكل4-2: الودائع والائتمان الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الثاني من العام 2014

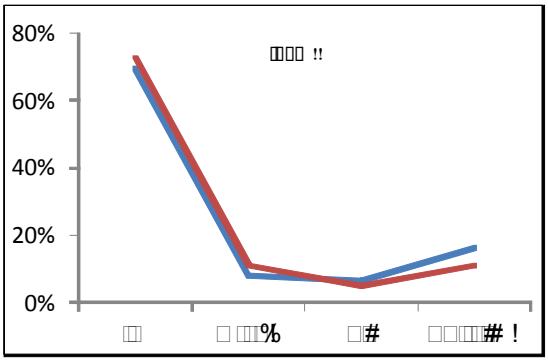

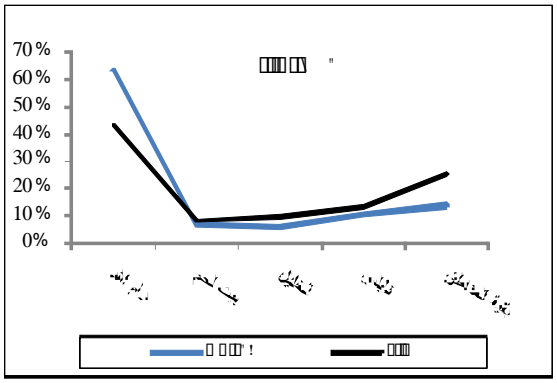

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

توزعت ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة، بنسبة 39.4%، للودائع الجارية تحت الطلب، وودائع التوفير 28.6% أما الودائع لأجل فشكلت ما نسبته 32% من إجمالي الودائع.

أما فيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب العملة، فقد انخفضت حصة كل من الودائع بعملة الدولار والدينار الأردني لصالح الشيكل، وبالرغم من ذلك استمرت سيطرة عملة الدولار على ودائع الجمهور، إذ شكلت نحو 40.0%. أما الودائع بعملة الشيكل فقد إرتفعت حصتها من إجمالي الودائع لتبلغ نحو 30.4% خلال هذا الربع مقارنة بنحو 28.8% في الربع السابق (أنظر جدول 4-4).

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013				2014	
	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	651.6	730.2	676.9	689.7	684.5
قطاع خاص مقيم	6,924.7	7,186.0	7,345.4	7,465.4	7,757.8
قطاع خاص غير مقيم	254.6	265.1	281.4	299.3	323.0
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,163.1	3,317.1	3,339.2	3,380.1	3,450.9
ودائع أجلة	2,276.2	2,380.9	2,381.6	2,410.2	2,803.2
ودائع توفير	2,391.6	2,483.3	2,582.9	2,664.1	2,511.2
حسب نوع عملة الإيداع					
دولار أمريكى	3,196.9	3,438.8	3,460.6	3,477.2	3,507.4
دينار أردنى	1,898.6	2,067.7	2,106.0	2,226.2	2,284.2
شيكل إسرائيلى	2,384.4	2,342.6	2,409.9	2,430.7	2,662.1
عملات أخرى	351.0	332.2	327.2	320.3	311.6
المجموع	**7,830.9**	**8,181.3**	**8,303.7**	**8,454.4**	**8,765.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

كما سجلت أرصدة سلطة النقد والمصارف ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 6.5% في نهاية الربع الثاني2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 970.6 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة زيادة ودائع المصارف في فلسطين بنحو 2.6%، وزيادة ودائع سلطة النقد بنحو 24.6%، مقابل انخفاض ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 0.6%. بالمقابل أدى انخفاض أرباح الاستثمارات طويلة الأجل والاحتياطات إلى تراجع حقوق الملكية بنسبة 2.5% بين الربعين الأول والثاني 2014.

4-2 مؤشرات أداء المصارف

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربعين الأول والثاني 2014 لتبلغ نحو 55.9%. كما ارتفعت نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بحوالي 0.9 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة لتبلغ نحو 43.6% (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

المؤشر	2013				2014	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حقوق الملكية/ إجمالى الأصول	12.2	11.9	12.2	12.3	11.5
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالى الدخل	76.7	74.8	73.5	75.3	74.4
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور	54.4	53.8	53.9	55.3	55.9
إجمالى تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	40.7	40.5	40.7	42.7	43.6
التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع*	37.0	35.7	38.2	36.8	34.6
التسهيلات المتعثرة/إجمالى التسهيلات	3.1	2.9	2.9	2.9	2.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

في المقابل استمر انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية[22] إلى إجمالي الودائع في الربع الثاني بنحو 2.2 نقطة مئوية لتصل إلى 34.6%. وجدير بالذكر أن هذه التوظيفات هي في معظمها أرصدة للمصارف في الخارج وبنسبة 73.2% .

أما نسبة التسهيلات المتعثرة (التسهيلات غير المنتظمة) إلى إجمالي التسهيلات فقد سجلت انخفاضاً في الربع الثاني من العام 2014 لتصل إلى 2.6% مقارنة مع 2.9% في الربع السابق. وعند مقارنتها مع الربع المناظر من العام السابق فهي أقل بحوالي نصف نقطة مئوية.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

(مليون دولار)

	2013				2014	
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثانى
صافي الإيرادات	**109.2**	**113.3**	**116.9**	**122.2**	**118.6**	**123.8**
الفوائد	81.7	86.9	87.5	89.8	**89.3**	**92.1**
العمولات	18.2	19.3	20.5	22.3	19.8	21.5
أوراق الدين المالية والاستثمارات	0.73	-0.21	1.4	3.2	3.0	2.1
عمليات تبديل وتقييم وتقييمو العملات الأجنبية	7.3	6.2	6.2	5.0	4.4	6.4
عمليات التحوط والمتاجرة	0.13	0.07	0.08	0.05-	0.6	0.2-
الدخول التشغيلية الأخرى	1.2	1.1	1.2	2.0	1.5	1.9
النفقات	**69.3**	**80.9**	**76.7**	**91.9**	**78.1**	**89.2**
النفقات التشغيلية	57.2	60.8	63.8	69.7	64.7	75.3
المخصصات	1.4	4.5	1.7	1.4	1.6	0.3
الضريبة	10.7	15.6	11.2	20.8	11.8	13.6
صافى الدخل	**39.9**	**32.4**	**40.2**	**30.3**	**40.5**	**34.6**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

[22] تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة المصارف في الخارج، والاستثمارات في أدوات الاستثمار الخارجية، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

✧ **أرباح المصارف المرخصة**

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة في نهاية الربع الثاني من العام 2014 حوالي 34.6 مليون دولار، مقارنة بنحو 40.5 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 32.4 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2013. وبلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف حتى منتصف العام 2014 حوالي 75.1 مليون دولار. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الأول 2013 وحتى الربع الثاني 2014.

4-3 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

شهدت معدلات الفائدة على الودائع خلال الربع الثاني من العام 2014 ارتفاعا لكل من الودائع بعملة الدينار الأردني بنحو 0.06 نقطة مئوية لتصل إلى 2.19%، والودائع بعملة الدولار بنحو 0.08 نقطة مئوية لتصل إلى 0.85% قياسا على ما كانت عليه في الربع السابق، في حين بقيت معدلات الفائدة على الودائع بعملة الشيكل ثابتة عند 1.4%. أما معدلات الفائدة على القروض فقد انخفضت خلال الربع الثاني من العام 2014 على كل من الشيكل والدينار الأردني، بينما ارتفعت لتصل إلى 6.18% للتسهيلات الممنوحة بعملة الدولار (أنظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

(%)

الفترة		الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل	
		الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2013	الربع الأول	1.70	8.69	0.45	7.33	1.09	11.65
	الربع الثانى	2.40	9.50	0.80	7.90	1.40	11.50
	الربع الثالث	2.11	9.53	0.49	7.73	1.38	11.19
	الربع الرابع	2.09	8.98	0.75	7.06	1.40	11.97
المتوسط		**2.08**	**9.17**	**0.62**	**7.51**	**1.32**	**11.58**
2014	الربع الأول	2.13	9.38	0.77	6.01	1.40	11.35
	الربع الثاني	2.19	8.71	0.85	6.18	1.40	11.05

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية

4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة[23]

بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة 67 فرع ومكتب في نهاية الربع الثاني من العام 2014، موزعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل بها حوالي 531 موظف. وبلغ عدد العملاء نحو 57,876 منهم حوالي 62% في الضفة الغربية و38% في قطاع غزة. كما شكلت الإناث نحو 43.7% من إجمالي عدد العملاء في نهاية الربع الثاني من العام 2014.

بلغ إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات حوالي 101.9 مليون دولار في نهاية الربع الثاني 2014، موزعة بين 68% في الضفة الغربية والنسبة الباقية في قطاع غزة. وتوزعت القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث كان لقطاع الإسكان حصة الأسد بنحو 28.8%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 24.9%، ثم القطاع الاستهلاكي بحوالي 14.8 (أنظر الشكل 4-3).

[23] مصدر البيانات الواردة في هذا البند هو من الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة). وتتكون الشبكة من6 مؤسسات إقراضوهي: أصالة، وأكاد، وفاتن، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية .(CHF)، والأونروا.

شكل 4-3: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة

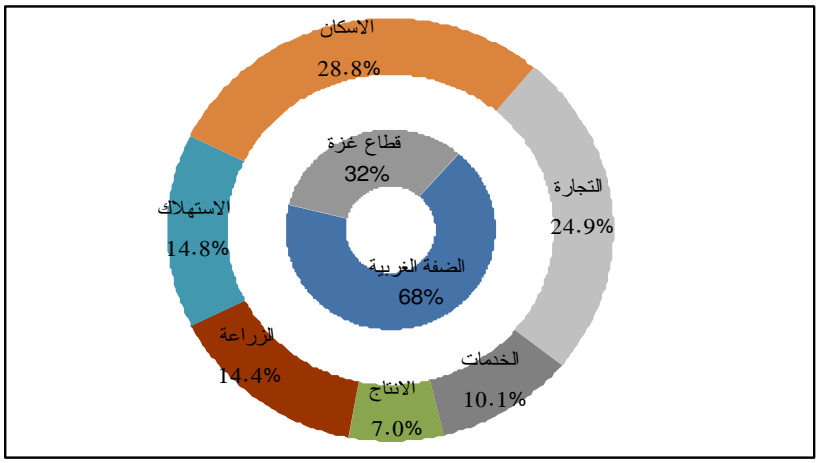

4-5 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2013 نحو 24% مقارنة مع 28% في العام 2012.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربعالأول من العام 2014، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الأول من العام 2013 نحو 2% مقارنة مع 3% خلال الربع الرابع من العام 2012 (النسب محسوبة على اساس قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة).
- الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم. ويقاس بنسبة قيمة الأسهم المتداولة على قيمة الأسهم المدرجة. بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2014 نحو 2%، مقارنة مع 5% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 3%، قطاع البنوك والخدمات المالية 2%، فيما بلغت نسبة كل من قطاع الخدمات وقطاع التأمين وقطاع الصناعة 1% لكل قطاع.

✧ درجة التركيز:

يقيس هذا حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 88% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 2014، وهذه الشركات هي فلسطين للتنمية والاستثمار-باديكو (30%)، الاتصالات الفلسطينية (29%)، بنك فلسطين (18%)، بنك الاستثمار الفلسطيني (14%)، والعربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (6%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2014 حوالي 3.1

مليار دولار مقارنة مع 3.3 نهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 44%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% .

بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني 57.2 مليون دولار، بانخفاض مقداره 66% بالمقارنة مع الربع السابق (أنظر الشكل 4-4).

شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول والربع الثاني 2014

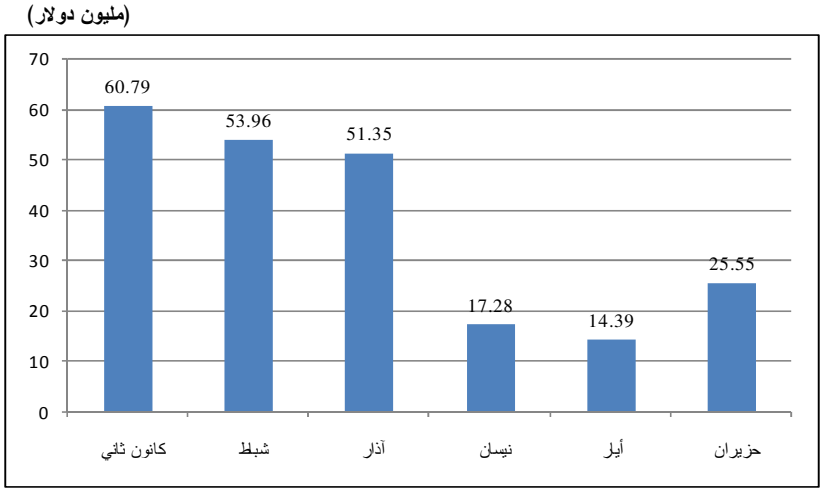

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ كل من البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر بنسبة 34% في الربع الثاني من العام 2014، يليه من قطاع الاستثمار بنسبة 33%، ومن ثم قطاع الخدمات بنسبة 29%.

4-6 مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2014 عند 502.81 نقطة، متراجعاً بـ 45.56 نقطة عن إغلاق الربع السابق (أنظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: مؤشر القدس لأشهر الربعين الأول والثاني 2014

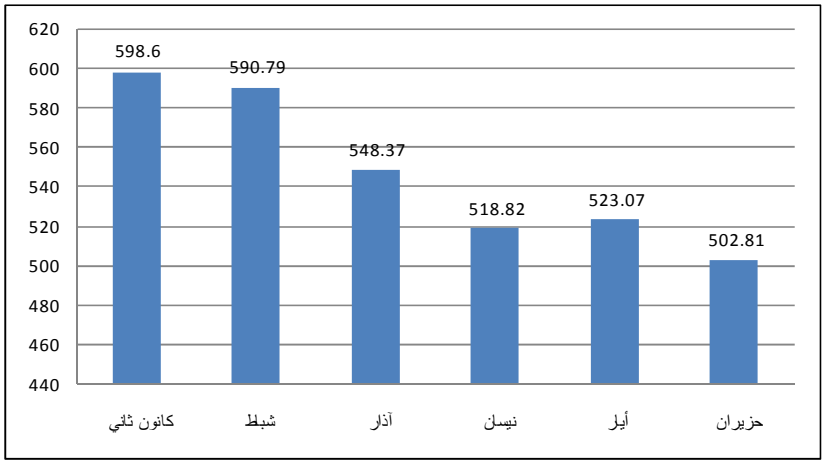

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 6: المدقق المالي في الاتحاد الأوربي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات إلى فلسطين

أصدر مكتب المدققين الماليين في الاتحاد الأوربي تقريراً عن المساعدات المالية المباشرة التي يقدمها الاتحاد إلى السلطة الفلسطينية[24] . ويهدف التقرير إلى تقييم تصميم وتنفيذ ترتيبات المساعدات المباشرة، بما فيها تقييم:

- ما إذا كان الإطار الاستراتيجي وأهداف المساعدات تمت صياغتها بشكل واضح وجرت مراجعتها دورياً.
- ما إذا كانت المبالغ المخصصة تعكس الحاجات.
- ما إذا كان قد تم وضع مؤشرات مناسبة لقياس الأداء.
- ما إذا كان برنامج المساعدات الأوربي تم تنسيقه بشكل مناسب مع برامج المانحين الآخرين.
- ما إذا كانت مخاطر المساعدات على الأداء المالي السليم للسلطة الفلسطينية تم تقيمها بشكل كامل وجرى وضع آليات للحيلولة دون ظهورها.
- ما إذا كانت آليات الإدارة والرقابة اقتصادية بما فيه الكفاية.
- ما إذا كان هناك إجراءات شرطية وإطار للحوار السياساتي بين الطرفين.

يشير التقرير في البداية إلى أن مساعدات الاتحاد الأوربي للشعب الفلسطيني بلغت أكثر من 5.6 مليار يورو بين 1994–2013، وأن الهدف الدائم لهذه المساعدات هو تجسيد الحل السياسي القائم على تأسيس دولتين لانهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

تتمثل أهم قناة للمساعدات الأوربية للفلسطينيين في قناة المساعدات المالية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وتعرف هذه القناة، منذ العام 2008، باسم آلية "بيغاس"[25]. ويدلل الجدول رقم 1 على أن المساعدات المباشرة عبر برنامج "بيغاس" استقطعت ما يقرب من نصف اجمالي المساعدات المقدمة من الموازنة العامة للاتحاد الأوربي إلى فلسطين، وان قيمتها بلغت نحو 1.4 مليار يورو خلال الفترة 2007–2012.

يفصّل الجدول 2 توزيع المساعدات المالية المباشرة عبر الية "بيغاس" على بنود الانفاق الخمسة خلال الفترة 2008–2012. ويوضح الجدول ان ما يزيد على 77% من موارد هذا البرنامج ذهبت لتسديد رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين. من ناحية أخرى يوضح الجدول 3 مصادر تمويل خط الانفاق المخصص لدعم الرواتب والمعاشات التقاعديه في برنامج "بيغاس". ويدلل الجدول ان المبالغ المخصصة لهذا البند تماوجت بشدة خلال السنوات الخمس، وان حصة الموازنة العامة للاتحاد الأوربي في تمويل خط الانفاق هذا كانت تزداد سنة بعد أخرى وبالتوازي مع انخفاض المساهمات الفردية المباشرة لدول الاتحاد.

توصل تقرير المدققين الى جملة من النتائج نقتطف منها التالي:

- أن المفوضية الأوربية نجحت في تنفيذ برنامج الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية في ظروف صعبة وهو ما ساهم في الحفاظ على بقاء السلطة والأمل بحل الدولتين.
- على الرغم من هذا النجاح الا ان هناك مكونات عديدة في منهج الدعم المالي هي الآن بحاجة إلى إعادة نظر وإلى تجديد. إن استدامة المنهج الحالي للمساعدات ستكون موضع شك دون إجراء الإصلاحات والتعديلات الضرورية. إن الانخفاض في قيمة المساعدات وزيادة أعداد المحتاجين انعكس بانخفاض المدفوعات لكل فرد على حدة، وهذا ما عرض كامل المنهج إلى ضغط شديد. وفوق هذا كان هناك تأخير في التحويلات الربع سنوية من موازنة الاتحاد. كل هذا يساهم في ارتفاع درجة الانحباس والتوتر في الأراضي الفلسطينية.
- على الرغم من المساعدات الكبيرة من الاتحاد الأوروبي إلا أن الموازنة الفلسطينية ما زالت تعاني من عجز كبير يهدد جدياً إصلاحات الإدارة المالية التي قامت بتطبيقها. إن التهديد الجدي للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية يعود بدرجة كبيرة على العقبات العديدة التي

[24] The European Court of Auditors: European Union Direct Financial Support to the Palestinian Authority. Special Report No. 14/2013 http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR13_14/SR13_14_EN.pdf

[25] تم تأسيس برنامج "بيغاس" في العام 2008. ولقد حل برنامج المساعدات هذا محل "الآلية الدولية المؤقتة" (TIM) التي خلقها الاتحاد الاوربي في العام 2006 لمساعدة الشعب الفلسطيني اثر الحصار الذي تم فرضه ابان نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

تضعها حكومة إسرائيل في وجه التطور الاقتصادي في الأراضي المحتلة. وإن هذه العقبات تحول دون فعالية الدعم المالي الأوروبي. لذلك يتوجب استنباط الطرق الكفيلة بأن تقوم إسرائيل بإزالة ما يحول دون فعالية المساعدات الأوروبية.

- ✧ إن المفوضية الأوربية وأجهزتها لم تستخدم المساعدات الكبيرة التي تقوم بتقديمها كرافعة لدفع السلطة الفلسطينية لإجراء الإصلاحات اللازمة، وبشكل خاص إصلاح نظام الوظائف العامة. إن المفوضية الأوروبية لم تقم بتطوير استراتيجية واضحة للكيفية التي سيتم بها تقليص اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأوروبية المباشرة عبر الزمن.
- ✧ على الرغم من أن المساعدات وصلت إلى مستحقيها، وأن فاتورة رواتب السلطة تم تسديدها بشكل عام، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الموظفين في غزة يحصلون على رواتب دون ممارسة أي عمل. هذا طبعاً نتيجة للظروف السياسية هناك. ولكن المفوضية الأوروبية لم توجه اهتماماً كافياً لهذه القضية التي تتعارض كلياً مع أهداف "بيغاس". يتوجب على المفوضية الأوروبية الآن إجراء تقييم على الأرض لهذه المسألة واتخاذ اللازم للحيلولة دون الفساد ودون سوء استخدام الأموال.
- ✧ إن مساعدات "بيغاس" هي موازنة سنوية يتم اقرارها تحت ضغط زمني شديد، وهي في ذلك لا تتساوق مع برامج التنمية الفلسطينية التي تؤطر في حزم من 3 سنوات. هذا الأمر يضعف من فرص التخطيط السليم والناجح.
- ✧ ليس هناك مؤشرات أداء للمساعدات المباشرة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية وهذا يجعل من عملية تقييم أثر المساعدات امراً صعباً. وهو أمر مخالف بشكل واضح لشروط وبنود برنامج "الجوار والشراكة الأوروبية" (ENPI). إن غياب مؤشرات الأداء قد يكون السبب وراء إحجام الأطراف الأخرى عن المساهمة في تمويل المساعدات المباشرة للسلطة، إذ أن نسبة المساهمة في تمويل البرنامج، من خارج الموازنة العامة للاتحاد، هبطت من 33% في العام 2008 الى 15% في 2012 (كما يوضح الجدول رقم 3).

جدول 1: إجمالي المساعدات من الموازنة العامة للاتحاد الأوربي إلى فلسطين خلال 2007-2012

(مليون يورو)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
المساعدات من الموازنة العامة للإتحاد الأوربي:	563.3	501.5	525.2	446.8	452.7	451.7	2,941.1
- مساعدات مالية مباشرة[26]	370	258	219.1	237.7	145	166	1,395.8
- دعم إلى الأونروا	100.6	120.0	175.9	104.6	142.9	146.0	789.9
- غيرها(مساعدات إنسانية وبنى تحتية وسيادة قانون)	92.7	123.5	130.2	104.6	164.8	139.6	755.4

http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR13_14/SR13_14_EN.pdf

- ✧ تقوم المفوضية الأوروبية أحياناً، وبسبب الأزمات المتكررة في الأراضي الفلسطينية، بإلزام بعض المهام إلى متعهدين دون إجراء المناقصات التنافسية اللازمة. إن إجراء المناقصات المفتوحة يمكن أن يؤدي إلى تقليص التكاليف الإدارية للمساعدات المباشرة.
- ✧ لم تستطع المفوضية أن تفسر كيف ولماذا استقطعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية مبلغ 90 مليون يورو من موازنة "بيغاس" لتسديد الضرائب غير المباشرة والمكوس على المحروقات، التي تم شراءها من مخصصات البرنامج نفسه، لتشغيل محطة توليد الطاقة في غزة.

توصل تقرير التدقيق المالي، بعد التحليل المفصل لبرنامج المساعدات المباشرة للاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية- "بيغاس"، إلى جملة من التوصيات يمكن تلخيصها بالتالي:

ضرورة وضع مؤشرات أداء (في مجال الصحة والتعليم وغيرها) لإتاحة الفرصة أمام تقييم آثار وإنجازات برنامج المساعدات الأوروبي. كما أوصى التقرير بضرورة إجراء مناقصات تنافسية مفتوحة لتنفيذ مهام إدارة المساعدات ومراقبتها. كذلك ضرورة التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لايقاف معاشات موظفي قطاع غزة الذين لا يقفون على رأس أعمالهم. وأوصى التقرير بضرورة وضع شروط تجعل المدفوعات المستقبلية مرهونة بتحقيق السلطة الفلسطينية للإصلاحات، خصوصاً في مجال الخدمة المدنية والإدارة المالية. وأخيراً أكد التقرير على ضرورة قيام المفوضية الأوروبية، ضمن إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية- الإسرائيلية، بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية لتقرير ما هي الخطوات التي يتوجب على إسرائيل اتخاذها لضمان زيادة فعالية مساعدات "بيغاس" للسلطة الفلسطينية.

[26] هذا البند هو ما بات يعرف منذ العام 2008 باسم برنامج "بيغاس". اجمالي هذا المبلغ مسحوب من خط موازنة "برنامج الجوار الأوروبي والشراكة الأوروبية" (ENPI). يشير التقرير إلى أن 20% من إجمالي موازنة هذا البرنامج تذهب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جدول 2: توزع مخصصات آلية "بيغاس"

	2012-2008	
	مليون يورو	%
دعم لتسديد رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين	726.9	72.5
مساعدات للعائلات الفلسطينية المكشوفة	137.5	13.7
دعم لتوفير الخدمات العامة الاساسية (وقود لمحطة كهرباء غزة)	106.6	10.6
تسديد متأخرات الحكومة الفلسطينية	10.0	1.0
اعادة اعمار تاهيل القطاع الخاص فى غزة	22.0	2.2
المجموع[27]	**1,003.0**	**%100.0**

http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR13_14/SR13_14_EN.pdf

جدول 3: تمويل خط تسديد رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين في آلية "بيغاس"

(مليون يورو)

	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
من الموازنة العامة للاتحاد الاوربى	**159.0**	**150.5**	**171.4**	**116.0**	**130.0**	**726.9**
- % من الاجمالى	%67	%78	%81	%80	%85	%77
مساهمات مباشرة من دول الاتحاد	**76.8**	**42.5**	**41.3**	**29.1**	**22.7**	**212.3**
- % من الاجمالى	%33	%22	%19	%20	%15	%23
• الدنمارك	-	-	-	-	6.0	6.0
• ايرلندا	1.5	1.5	0.5	1.0	1.0	5.5
• اسبانيا	20.0	25.0	30.0	20.0	4.0	99.0
• اللوكسمبورج	0.5	0.5	0.5	0.5	-	2.0
• هولندا	19.8	8.9	5.1	-	6.5	40.3
• فنلندا	3.0	2.0	-	1.0	-	6.0
• السويد	10.6	4.6	5.2	6.6	5.1	32.1
• المملكة المتحدة	20.8	-	-	-	-	20.8
المجموع الكلى	**235.8**	**193.0**	**212.7**	**145.1**	**152.7**	**939.2**

http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR13_14/SR13_14_EN.pdf

[27] اجمالي انفاق بيغاس خلال الفترة هو 1,025 مليون يورو (أي هناك 22 مليون يورو غير محصصة في الجدول).

صندوق 7: دبلوماسية الغاز الطبيعي في إسرائيل

وقعت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة "نوبل" للطاقة، في مطلع شهر أيلول الماضي، "رسالة نوايا" تقوم بموجبها شركة نوبل بتوريد نحو 8.5% من الغاز الطبيعي في حقل "ليفياثان" الإسرائيلي إلى الأردن (300 مليون متر مكعب يومياً) على أفق 15 سنة وبقيمة تبلغ 15 مليار دولار. وسوف يتم نقل الغاز بواسطة أنبوب يتحمل الطرف المصدّر تكاليف إنشاءه (70 مليون دولار). وذكرت صحيفة هآرتس أن جهود السفير الأمريكي في الأردن، ستيوارت جونز، ساهمت في إنجاح الصفقة وإن الاتفاق يحظى بدعم وزير الخارجية جون كيري[28]. وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، السيد محمد حامد أن من المتوقع أن يتم إبرام الاتفاقية رسميا في شهر تشرين الثاني من العام الحالي، وأن تنفيذها سيبدأ في العام 2017[29].

تواجه "رسالة النوايا" معارضة شعبية وبرلمانية في الأردن خصوصاً وأنها ستجعل الأردن رهينة لتوريد الطاقة من إسرائيل. ولكن أنصار الصفقة يؤكدون على أهميتها بالنسبة للاقتصاد الأردني نظراً لتكرار انقطاع توريد الغاز من مصر، والإشكالات السياسية المترافقة مع توريد الغاز والنفط من العراق والسعودية. كما يؤكد انصار الصفقة على انها يمكن أن تضمن استقرار توريد الغاز لسنوات طويلة قادمة وبأسعار تبدو على أنها تنافسية[30]. ومن الملفت للنظر هنا أن صفقة الغاز الحالية تبدو على أنها أكثر أهمية للطرف الإسرائيلي منها للطرف الأردني. وهذا ما سوف يسعى الصندوق إلى إيضاحه.

حقل "الحوت"

يقع حقل غاز "ليفياثان" (وتعني الحوت بالعبرية) على عمق 1,500 متر تحت الماء ومسافة 130 كم إلى الغرب من حيفا. وتقول المصادر الإسرائيلية أن هذا واحد من أضخم حقول الغاز التي تم اكتشافها خلال العقد المنصرم. وتقدر كمية احتياطيات الغاز في هذا الحقل بنحو 622 مليار متر مكعب. تأمل إسرائيل أن يقود الغاز الطبيعي لحقل "ليفياثان"، إلى جانب موارد الغاز في حقل "تامار" المجاور له، إلى تطوير جذري في الاقتصاد الإسرائيلي وإلى تحسين علاقات إسرائيل الإقليمية وجعلها لاعباً رئيسياً في مجال الطاقة في الشرق الأوسط.

يعود امتياز استغلال الحقل إلى كونسورتيوم من ثلاث شركات: مجموعة ديليك (Delek) الإسرائيلية التي تمتلك 45% من الإجمالي، شركة نوبل للطاقة (Nobel Energy) الأمريكية التي تمتلك حصة تبلغ 40%، وأخيراً شركة نفط راتيو للتنقيب (Ratio Oil Exploration) الإسرائيلية أيضاً والتي تملك الحصة المتبقية، 15%. وتبلغ مدة الامتياز 30 سنة.

من الواضح أن احتياطيات الغاز الضخمة في حقل "ليفياثان" تفوق حاجة السوق المحلية الإسرائيلية. ولقد قررت الحكومة الإسرائيلية السماح بتصدير 50% من كميات الغاز المكتشفة، مع ضمان حصول إسرائيل على كمية لا تقل عن 9 مليار متر مكعب سنوياً، وضمان تشييد أنبوب لنقل الغاز إلى إسرائيل بطاقة 12 مليار. كما ضمنت إسرائيل الحق بتحويل كامل إنتاج حقول الغاز إلى السوق المحلية في أوقات "الطوارئ الوطنية"[31].

تحدي العقود طويلة الامد

يواجه الكونسورتيوم صاحب امتياز استغلال حقل "ليفياثان" ضغوطاً شديدة لضمان عقود ملزمة وطويلة الامد لبيع كميات غاز كبيرة قبل نهاية العام الحالي. إن توفر مثل هذه العقود هو أحد شروط الحكومة الإسرائيلية للموافقة على خطة تطوير الحقل. وتقول المصادر أن توفر عقود بيع ملزمة وطويلة الأمد قبل نهاية العام ضروري حتى يمكن الحصول على رؤوس أموال كافية للمباشرة بعمليات التنقيب والتشييد ولضمان لبدء الإنتاج كما هو مخطط في العام 2018[32]. من ناحية أخرى، يسعى الكونسورتيوم إلى ضمان عقود بيع ضخمة الآن وقبل أن يغرق السوق في المستقبل القريب بكميات هائلة من الغاز التي سوف تتدفق نتيجة مشاريع التطوير التي تعمل قطر وروسيا واستراليا عليها[33].

---

28 http://www.haaretz.com/business/.premium-1.614781

29 جريدة "الغد" الاردنية. 18 أيلول 2014

30 المرجع السابق

31 http://www.reuters.com/article/2014/04/03/idUSL5N0MV2V020140403

32 http://www.haaretz.com/business/1.616093

33 http://www.haaretz.com/business/.premium-1.614781

لاح في أواخر العام 2012 وكأن أمل الكونسورتيوم بضمان سوق واسعة للغاز الإسرائيلي في أسواق آسيا قد تحقق. وجاء هذا بالعلاقة مع الاتفاق مع مجموعة "وودسايد" (Woodside) الاسترالية العملاقة المتخصصة في نشاطات تسييل الغاز الطبيعي. نص الاتفاق بين الطرفين على أن تستحوذ الشركة الاسترالية على 30% من امتياز حقل "ليفياثان" مقابل 1.5 مليار دولار، وأن تقوم الشركة بتشييد محطة عائمة لتحويل الغاز إلى غاز مسيل يحمّل بعدها على السفن إلى الأسواق الأسيوية.

لكن آمال الكونسورتيوم ذهبت أدراج الرياح عندما أعلنت شركة "وودسايد" انسحابها من الصفقة في شهر نيسان الماضي. وجاء هذا نتيجة خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب الإسرائيلية. إذ أصرّت الأخيرة على أن يتم اهتلاك أول 1.2 مليار دولار من استثمارات الشركة خلال 30 سنة عوضاً عن السنوات العشرة التي طالبت بها الشركة. وجاء هذا أيضاً إثر الخلاف على حصة الشركة من أرباح بيع الغاز في الأسواق الآسيوية والخلاف على معدل الارباح على الاستثمارات التي تعهدت الشركة القيام بها.[34]

البديل الاقليمي

جاء انهيار الصفقة مع الشركة الاسترالية لمصلحة الجناح الذي دافع عن وجهة النظر القائلة بأن سوق الغاز الإسرائيلي يجب أن يكون في الشرق الأوسط وأوروبا وليس شرق آسيا. حاجج هذا الفريق بقوة أن كلفة النقل هي المكون الأكبر في سوق تصدير الغاز المسال. ونظراً للمسافة البعيدة بين البحر المتوسط وأسواق شرق آسيا، فإن الغاز الإسرائيلي لا يستطيع منافسة الغاز القطري أو الاندونيسي أو الاسترالي[35]. على ذلك اكد أنصار وجهة النظر هذه على ضرورة التركيز على الاسواق داخل المنطقة وفي المحيط القريب لإسرائيل.

لاح في البداية وكأن الحظ يحالف أنصار استراتيجية "السوق الإقليمية" اذ جرى الحديث انذاك عن فرص عقد صفقات بيع ضخمة للغاز الاسرائيلي مع كل من تركيا و مصر. يتعلق موضوع الصفقة مع تركيا بالمحادثات التي جرت بين "الكونسورتيوم" وشركة توزيع المحروقات التركية "توركاز". وتمثلت الخطة بينهما في تشييد أنبوب تحت الماء لنقل الغاز من حقل "ليفياثان" إلى تركيا (470 كم) بطاقة 8–12 مليار متر مكعب سنوياً، وهو أيضا ما يفسح المجال أمام التصدير إلى الأسواق الأوربية. على أن الآمال بتحقيق هذا المشروع تضاءلت كثيراً نتيجة تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل على خلفية القضية الفلسطينية، فضلا عن معارضة قبرص مرور انبوب الغاز في مياهها الاقليمية. أما بالنسبة للصفقة مع مصر فإن الأمر يتعلق باتفاق مبدئي مع مجموعة BG البريطانية (التي تمتلك حصة في امتياز حقل "ليفياثان") لتوريد 7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الإسرائيلي إلى محطة إسالة الغاز المصرية (التي تمتلك المجموعة البريطانية 35% من الاسهم فيها أيضا) بقيمة اجمالية تصل الى 30 مليار دولار. ومن المخطط أن يتم التصدير عبر أنبوب تحت الماء من حقل "ليفياثان"إلى محطة الإسالة المصرية في "إدكو" على الشاطئ المصري على البحر المتوسط. ولكن هذا العقد مايزال يراوح في مرحلة "الاتفاق المبدئي" منذ مدة. وتقول المصادر أنه لم يتم حتى الان الاتفاق على أحد أهم البنود في المشروع، وهو من سوف يتحمل كلفة تشييد الأنبوب لنقل الغاز.[36]

صفقة واحدة مؤكدة

ضمن هذا السياق يتوجب النظر الى الاتفاق الجديد بين "الكونسورتيم" الاسرائيلي وشركة الكهرباء الاردنية. اذ على الرغم من انه مازال في مرحلة الاتفاق المبدئي غير الملزم، وعلى الرغم من انه لم يشتمل على الاتفاق على الاسعار، الا انه يبدو الاكثر مدعاة للتفاؤل بين انصار استراتيجية التسويق الاقليمي للغاز الاسرائيلي. واذا ما تحققت امال الكونسورتيوم الاسرائيلي بتوقيع الاتفاق النهائي الملزم مع الطرف الاردني في نهاية العام فان هذا سيكون ثاني اتفاق بيع مهم للشركة مع احد الاطراف الاقليمية. ذلك لان الاتفاق الملزم الوحيد الذي تمكن الكونسورتيوم الإسرائيلي من توقيعه حتى الآن هو اتفاق يغطي كمية ضئيلة نسبياً من الغاز الطبيعي: اتفاق على أفق 20 سنة بقيمة إجمالية تبلغ 1.2 مليار دولار. هذا الاتفاق تم توقيعه في العام 2013 مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن من المهم ملاحظة ان إجمالي الكميات المتضمنة في الصفقتين مع الاراضي الفلسطينية والاردن ما تزال متواضعة بالنسبة لحجم الاحتياطيات المثبتة في حقل الغاز الإسرائيلي، وهو ما يعني ان جهود "الكونسورتيوم" الإسرائيلي للتوصل إلى صفقات بيع إضافية في المنطقة وجوارها سوف تتصاعد في المستقبل.

34 http://www.reuters.com/article/2014/04/03/idUSL5N0MV2V020140403
35 http://www.globes.co.il/en/article-forget-gas-exports-1000973891
36 http://www.haaretz.com/business/.premium-1.601980

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[37]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2014 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2014 من هذا العام 367 شركة، بانخفاض بـ 73 شركة (16.6%) مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بـ 50 شركة (15.7%) مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2014)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440
الربع الثانى	334	412	428	373	278	317	367
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	**1.172**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني، 2014

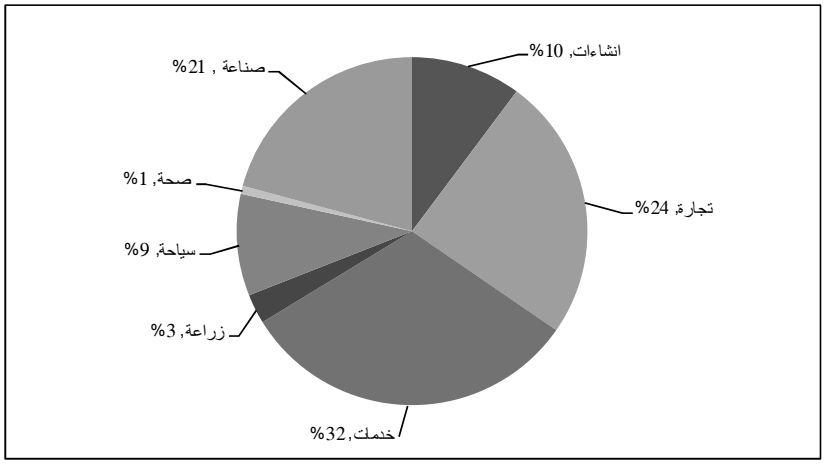

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

[37] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2014 حوالي 58 مليون دينار أردني[38]، بانخفاض مقداره 2% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2014، بنسبة 32% (18 مليون دينار أردني)، يليه قطاع التجارة الذي استحوذ على 24% (14 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 21% و10% على التوالي (12 و5.9 مليون دينار) (أنظر الشكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2014 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (123 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (237 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (7 شركات)، واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على 51% من إجمالي رأس المال المسجل، بينما استحوذت كلاً من الشركات العادية العامة والمساهمة الأجنبية على 29% و20% على التوالي (أنظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2013 والربع الأول والثاني 2014

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.628
الربع الثاني 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
الربع الثالث 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708
الربع الرابع 2013	11.555	36.713	2	50.133	100.402
2013	**51.081**	**119.846**	**2**	**169.268**	**342.195**
الربع الأول 2014	**20.882**	**38.295**	**0**	**0.672**	**59.244**
الربع الثاني 2014	**16.743**	**29.534**	**0**	**11.345**	**57.627**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

5-2 استيراد الإسمنت

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2014 بمقدار 20.3% مقارنة مع الربع الأول من العام 2014. بالمقابل، ارتفعت هذه الكمية بنسبة 5.2 % مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويلاحظ أن استيراد الاسمنت إلى قطاع غزة ارتفع في الربع الثاني بنحو 66% مقارنة مع الربع السابق وانخفض بنحو 33% مقارنة مع الربع المناظر في 2013 (أنظر الجدول 5-3).

[38] تم تسجيل الشركات في الربع الأول من العام 2014 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، واليورو. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7085) للدولار و(0.9774) لليورو.

جدول 5-3: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2013-2014

(ألف طن)

المؤشر	2013				2014	2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الضفة الغربية	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6	419.2
قطاع غزة	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6	9.3
فلسطين	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2	428.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2014. رام الله- فلسطين.

5-3 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 4,402 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة مع الربع السابق وبنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 36% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و13% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي. ويجدر التنويه أنه لا يسمح باستيراد السيارات الجديدة من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية (أنظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثاني 2013	1,311	1,928	644	3,883
الربع الأول 2014	1,259	1,903	601	3,764
نيسان	580	723	233	1,536
أيار	445	702	127	1,274
حزيران	576	816	200	1,592
الربع الثاني 2014	1,601	2,241	560	4,402

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-4 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2014 مقارنة مع 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2014. وكما بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2014 ما مجموعه 207,083 نزيلاً، أقاموا 493,104 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2013 ارتفع عدد النزلاء بنسبة 35.3%، في حين كان هناك ارتفاعاً بنسبة 38.5% مقارنة مع الربع الأول 2014 (أنظر الجدول 5-5).

جدول 5-5: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2012-2014

المؤشر	2012	2013					2014	
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني
عدد الفنادق العاملة	98	101	107	111	113	113	116	113
متوسط عدد العاملين	2449	2,635	2,793	2,794	502,9	2,797	3,035	3,010
عدد النزلاء	575,495	120,441	153,085	135,808	190,893	600,362	149,526	207,083
عدد ليالي المبيت	1,336,860	279,591	376,848	321,264	489,517	1,467,709	361,711	493,104
متوسط إشغال الغرف	1,513.7	1,212.0	1,539.2	1,374.1	1,703.3	1,458.5	1,527.4	2,029.4
متوسط إشغال الأسرة	3,652.6	3,106.6	4,141.2	3,492.0	5,320.8	4,021.1	4,019.0	5,418.7
نسبة إشغال الغرف %	29.1	22.0	26.2	22.9	28.0	24.8	23.0	30.6
نسبة إشغال الأسرة %	30.7	24.6	30.7	25.5	38.3	29.9	27.3	36.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

صندوق 8: البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية: معقدة وتعاني من التجزئة السياسية والجغرافية

صدر عن البنك الدولي في أيلول الماضي تقرير "تقييم البيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وغزة". ويهدف التقرير إلى تقييم الظروف التي يعمل القطاع الخاص الفلسطيني في ظلها والى تحديث البيانات التي جاءت في التقرير السابق عن البيئة الاستثمارية والذي وضعه البنك الدولي في العام 2006.[39]

تم إعداد التقرير على أرضية مسحين، الأول والأساسي هو مسح المنشآت وهو مسح قياسي موحد يقوم به البنك الدولي بطريقة تسمح بإجراء المقارنات بين خصائص البيئة الاستثمارية في الدول المختلفة. وشمل المسح 434 منشأة من القطاع المنظم توظف 5 عمال أو أكثر في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. أما المسح الثاني فهو مسح القطاع غير المنظم. وقد تمت إضافة القطاع غير المنظم للتقرير بسبب أهميته في الاقتصاد المحلي من جهة توفير الدخل والتشغيل.
تم سؤال المنشآت المستطلعة عن اهم المعيقات التي تؤثر على نشاطها وعلى البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. وسوف نقوم هنا بعرض أبرز ما جاء في التقرير حسب تسلسل أهمية العوائق التي توصل لها الاستبيانان:

- **عدم الاستقرار السياسي وغياب الأفق الاستثماري**

جاء الاستخلاص العام الرئيسي للتقرير ليؤكد أن القيود المفروضة على حرية حركة الافراد والبضائع، وحالة عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن عدم حل الصراع، والتجزئة المتواصلة للفضاء الاقتصادي تبقى المقيد الأساسي للنمو الاقتصادي. فقد وضعت 30% من منشآت القطاع المنظم المستطلعة حالة عدم الاستقرار السياسي على رأس سلم المعيقات. فيما جاءت حالة عدم الاستقرار السياسي في المرتبة الثانية بالنسبة لمنشآت القطاع غير المنظم. هذا المعيق الأساسي، وجوانب أخرى كثيرة مرتبطة به، رفع من تكلفة القيام بالأعمال وخلق بيئة يحكمها عدم اليقين الاستثماري كما يحكمها عدم اليقين السياسي.

- **البيئة الإجرائية والقانونية**

ولّدت سنوات الاحتلال والفصل الطويلة وسنوات الانقسام السياسي بيئة إجرائية وقانونية بالغة التعقيد، فالشركات تواجه ظروفاً وأنظمة قانونية وإجرائية مختلفة تبعاً لموقعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يمكن أن تخضع للقوانين العسكرية الإسرائيلية أو لقوانين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أو لقوانين حكومة الأمر الواقع التابعة لحماس في غزة، أو للقوانين الإسرائيلية. كما قام الرئيس بإصدار عدد من المراسيم الرئاسية التي لها صفة القانون. إن وجود بيئات قانونية وإجرائية متعددة تحكم الفضاء الاقتصادي الفلسطيني. وعليه فإن هناك فروقاً كبيرة في الإنتاجية بين الشركات في المناطق المختلفة الأمر الذي يعكس ضعف قوى المنافسة بسبب تجزئة السوق الفلسطيني.

[39] West Bank and Gaza - Investment climate assessment : fragmentation and uncertainty. The World Bank , 2014
http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/01/20189765/west-bank-gaza-investment-climate-assessment-fragmentation-uncertainty

أنظر أيضاً تقرير تقييم البيئة الاستثمارية 2006
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/294264-1166008938288/ICA2007.pdf

✧ **الوصول إلى الأسواق**

نظرياً مازال بروتوكول باريس الوثيقة القانونية التي تحكم النظام التجاري الفلسطيني. لكن على أرض الواقع تتحكم إسرائيل بمجريات الأمور فإنها فرضت مجموعة من الإجراءات (الامنية) والعوائق غير الجمركية التي أدت إلى رفع تكلفة التبادل التجاري. فالتجار الفلسطينيون عرضة لمجموعة إضافية من الإجراءات التي لا تواجهها الشركات في مكان آخر، حيث تستغرق عملية التصدير بالمعدل 4 أيام بدل يومين، فيما تستغرق عملية الاستيراد 24 يوم بدلاً من 17 وهو أسوء وضع مقارنة بكل الدول المنافسة القريبة. هذا عدا عن النتائج الكارثية التي سببها منع الشركات في قطاع غزة من الاستيراد والتصدير.

✧ **الوصول إلى الأراضي**

تمثل القيود على استخدام الأراضي أبرز وأهم تجليات الوضع السياسي. تكفي الإشارة إلى أنه وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي، فأن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزداد بمقدار 3.4 مليار دولار في حال أزيلت القيود في المنطقة (ج). بالرغم من ذلك فإن 3% من المنشآت القائمة فقط وضعت القيود على استخدام الأراضي على رأس قائمة المعيقات، فيما إعتبرتها 27% من المنشآت معيقاً أساسياً، مما يشير إلى أن هذا القيد يشكل عائقاً امام دخول منشآت جديدة إلى السوق أكثر من كونه عائقاً أمام المنشآت القائمة والتي وجدت لنفسها مكاناً في هذا السياق المقيد. وتجدر الإشارة إلى اختلافات الردود بين المناطق، إذ في حين ذكر 6.2% من المنشآت في القدس الشرقية أن القيود على استخدام الأراضي تشكل العائق الأكبر لها، لم تتطرق الشركات في غزة إلى هذا المقيد.

✧ **قوة العمل**

على الرغم من أن فلسطين تمتاز بمستويات عالية من التحصيل العلمي مقارنة بدول المنطقة (معدلات الأمية منخفضة جداً للجنسين، ما يقارب ربع القوة العاملة حاصلة على التعليم العالي). إلا أن ذلك لم ينعكس في نوعية وجودة التعليم اذ يسجل الطلبة الفلسطينيون أداء منخفضاً في الرياضيات والعلوم مقارنة بدول المنطقة الأخرى. إلا أن نسبة ضئيلة من الشركات (5.9% فقط) ذكرت أن توفر العمالة الماهرة هو أحد المعيقات التي تواجهها.

✧ **التمويل**

على الرغم أن 54% من المنشآت العاملة وضعت الوصول إلى التمويل كأحد أهم المعيقات التي تواجهها، إلا أن واحدة فقط من بين كل 10 منشآت ذكرت أن الوصول إلى التمويل هو المعيق الأكبر أمامها. وذكرت 69% من المنشآت في القطاع الرسمي أنها تمول معظم نشاطاتها من خلال عوائدها، كما ذكرت 77% من المنشآت أنها لم تسع للحصول على قروض لأنها لا تحتاجها وهو ما يدلل على أن المشكلة تكمن ربما في إيجاد الفرص الاستثمارية لا في توفير التمويل لهذه الفرص الاستثمارية. وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة ومنشآت القطاع غير المنظم تعاني بشكل أكبر فيما يتعلق بالحصول على التمويل، حيث أن 4% فقط من الشركات الصغيرة حصلت على قروض مقارنة مع 40% للشركات الكبيرة.

✧ **قصور البنية التحتية**

إن توفر خدمات ومنشآت البنية التحتية (بما فيها الطرق، وشبكات المياه والكهرباء ومنشآت معالجة المياه العادمة والنفايات) محدود بشكل كبير في الاراضي الفلسطينية، ليس فقط بسبب عدم توفير الاستثمار العام ولكن أيضاً بسبب القيود على استخدام الأراضي في مناطق (ج) في الضفة الغربية. إضافة لذلك فإن توفر مصدر دائم وموثوق للطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتضائل بشكل مستمر منذ عدة سنوات. ولقد وضعت المنشآت الصغيرة في غزة نقص توفر الكهرباء على رأس سلم المعيقات الأساسية.

النتيجة العامة والتوصيات

توصل تقرير البنك الدولي لتقييم البيئة الاستثمارية في الاراضي الفلسطينية 2006 إلى أن تقلص الوصول إلى الأسواق وعوائق الحركة والمرور امام الناس والبضائع هي المقيد الرئيس امام التوسع الاستثماري وهو ما يحول دون توسع المنشات، على الرغم من بعض العوامل الايجابية في المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية (مثل الانخفاض النسبي للفساد والكفاءة النسبية للبيروقراطية الحكومية وانخفاض تكلفة وحدة العمل)[40]. ولقد جاء تقرير العام الحالي ليؤكد النتائج ذاتها ويدلل على أن مناخ عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين ازدادت سوءا. إن البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية هي بيئة معقدة وتعاني من التجزئة السياسية والجغرافية، في ظل استمرار الاحتلال وعدم الالتزام بتطبيق بنود اتفاق أوسلو، واستمرار عزل القدس عن باقي الضفة الغربية، واستمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني. أوصت الدراسة السلطة الوطنية وحكومة إسرائيل والمجتمع الدولي بأن يعملوا على تحسين فرص الوصول إلى الموارد والأسواق، وعلى تقليص المخاطر السياسية وعدم اليقين الذي تعاني منه الأعمال والاستثمارات في الأراضي الفلسطينية.

[40] أنظر الصندوق رقم 3 في هذا العدد من المراقب

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً ملحوظاً مقداره 1.31% خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2014، في حين ارتفاعاً بنسبة 1.25% في الربع الثاني من العام 2014 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويعود السبب الرئيسي لانخفاض الأسعار خلال الربعين المتلاحقين إلى انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 3.56%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.29%، ومجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.24%. ولقد انخفض الرقم القياسي العام على الرغم من ارتفاع أسعار مجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 0.59%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 0.31%، السبب يعود في هذا إلى ضآلة الأهمية النسبية للأثاث والمشروبات الكحولية والتبغ مقارنة بمجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة والتي تستحوذ على حوالي 35% من الوزن الكلي لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أنظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الأول 2014	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الثاني 2013
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(3.56)	(0.66)
المشروبات الكحولية والتبغ	0.31	7.37
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.42)	(1.59)
المسكن ومستلزماته	(0.29)	4.20
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.59	(2.17)
الخدمات الطبية	0.15	8.46
النقل والمواصلات	(0.24)	(2.63)
الاتصالات	0.10	(1.77)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.03)	(1.95)
خدمات التعليم	(0.07)	0.67
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.41	4.59
سلع وخدمات متنوعة	(0.52)	8.09
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	(1.31)	1.25

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2014. انخفضت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بمقدار 17.58%، حيث انخفضت أسعار الخيار بمقدار 29.90% (وصل سعر خيار بيوت بلاستيكية – محلي إلى 2.26 شيقل/ 1 كغم خلال شهر حزيران 2014)، وانخفضت أسعار البندورة بمقدار 20.56% (وصل سعر بندورة بيوت بلاستيكية – محلي إلى 1.89 شيقل/ 1 كغم خلال شهر أيار 2014). كما انخفضت أيضاً أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 7.41%، (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش – محلي إلى 15.04 شيقل/ 1 كغم خلال شهر أيار 2014)، كما انخفضت أسعار منتجات الألبان والبيض بمقدار 3.51%، (وصل سعر بيض الدجاج الطازج – محلي إلى 14.77 شيقل/ كرتونة – 2 كغم خلال شهر أيار 2014).

طرأ أيضاً انخفاض على أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 1.23%، (وصل سعر سولار – إسرائيلي إلى 6.67 شيقل/ 1 لتر خلال شهر حزيران 2014، كما وصل سعر بنزين نوع 95 بدون رصاص – إسرائيلي إلى 7.23 شيقل/ 1 لتر خلال شهر نيسان 2014). بالمقابل ارتفعت أسعار مجموعة الأرز بنسبة 7.44%، حيث ارتفعت أسعار الأرز حبة قصيرة بنسبة 10.37%، (وصل سعر أرز حبة قصيرة – شقحة – صن وايت – استراليا إلى 128.29 شيقل/ 25 كغم خلال شهر أيار 2014). كما ارتفعت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بنسبة 2.72%، حيث ارتفعت أسعار الليمون بنسبة 23.51% (وصل سعر الليمون الأصفر الإسرائيلي إلى 3.93 شيقل/ 1 كغم خلال شهر حزيران 2014).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الأول 2014
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(1.23)
أسعار الوقود المنزلي	(0.52)
الخضروات الطازجة	(17.58)
اللحوم الطازجة	(0.60)
السكر	(1.51)
الأرز	7.44
الدواجن الطازجة	(7.41)
الطحين	(1.46)
منتجات الألبان والبيض	(3.51)
الفواكه الطازجة	2.72

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار الجملة والمنتج

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المحالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 0.78% خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2014، وارتفاعاً بنسبة 1.95% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. نتج هذا الانخفاض بصورة رئيسية عن انخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 3.80% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة). كما انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 3.43%، وانخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.56%. في حين ارتفعت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.56% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). جاء الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الجملة على خلفية انخفاض أسعار السلع المحلية بمقدار 0.79%، وانخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.33%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 2.02% خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2014، وبنحو 0.20% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار5.38% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجمبري انخفاضاً مقداره 6.60%. في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين

واستغلال المحاجر خلال الربع الثاني من العام 2014 بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2014. جاء الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار المنتج على خلفية انخفاض أسعار السلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 2.14% وانخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 0.84%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.35%، كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.43% خلال الربع الثاني من العام 2014 مقارنة مع الربع الأول من العام 2014، ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثاني من العام 2014 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.02% مقارنة بالربع الأول من العام 2014. وهنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (أنظر الجدول 6-3).

جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	الرقم القياسي			نسبة التغير الربعية		
	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف الطرق
	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	شهر الأساس كانون أول 2008 = 100			
كانون ثاني 2014	100.15	100.10	117.03	0.12	0.04	(0.05)
شباط 2014	100.37	100.32	117.19	0.23	0.23	0.14
آذار 2014	100.53	100.50	117.75	0.16	0.17	0.47
الربع الأول 2014	**100.35**	**100.31**	**117.32**	**0.32**	**0.24**	**0.21**
نيسان 2014	100.71	100.68	117.63	0.17	0.18	(0.10)
أيار 2014	100.63	100.63	117.09	(0.08)	(0.05)	(0.46)
حزيران 2014	100.77	100.91	117.31	0.14	0.28	0.19
الربع الثاني 2014	**100.70**	**100.74**	**117.34**	**0.35**	**0.43**	**0.02**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[41]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2014 بنسبة 1.31% مقارنة بالربع السابق، كما شهد هذا الربع أيضاً تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.9% (إلى 3.47 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). وبذلك فان القوة الشرائية للدولار تحسنت بنحو 0.4% خلال الربع الثاني 2014 مقارنة بالربع السابق.

[41] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وهي تعتمد قيمة الدخل الاسمي وعلى التغير في معدل الأسعار المحلية والتبدل في سعر صرف العملة. وعلى هذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

وهذا التحسن في القوة الشرائية ينطبق على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. بالمقابل ومقارنة بالربع المناظر من عام 2013 تراجعت القوة الشرائية لهاتين العملتين بنحو 5.4%، وقد جاء هذا نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة 1.25% وانخفاض سعر الصرف بنحو 4.1% خلال نفس الفترة. وبعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم (دخلهم) بالدولار أو الدينار، ويصرفونه بالشيكل، قد انخفضت بمقدار 5.4% خلال الربع الحالي من عام 2014 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، في حين بلغ هذا الانخفاض بالنسبة لمن يتلقون دخلهم بالشيكل 1.3% فقط وهو ما يعادل قيمة التضخم المحلي خلال السنة. ويجدر التنبيه أن هذه الأرقام تفترض أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيـــان		دولار/شيكل				دينار/شيكل		
		معدل التضخم*	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2013	الربع الأول	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	5.22	(3.68)	(4.12)
	الربع الثانى	(0.40)	3.63	(2.00)	(1.61)	5.12	(2.00)	(1.61)
	الربع الثالث	0.93	3.58	(1.25)	(2.18)	5.05	(1.31)	(2.24)
	الربع الرابع	1.01	3.53	(1.64)	(2.65)	4.97	(1.57)	(2.58)
2014	الربع الأول	0.64	3.50	(0.85)	(1.48)	4.93	(0.85)	(1.49)
	الربع الثانى	(1.31)	3.47	(0.87)	0.43	4.89	(0.81)	0.49
	نيسان	(0.78)	3.48	(0.01)	0.77	4.91	0.03	0.81
	أيار	(0.80)	3.46	(0.37)	0.43	4.89	(0.31)	0.50
	حزيران	0.36	3.46	(0.23)	(0.59)	4.87	(0.34)	(0.69)

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل.

صندوق 9: المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين!

هل هناك دعم للمحروقات في الأراضي الفلسطينية؟ المبرر وراء هذا السؤال، وراء ما يجب أن يكون خارج نطاق التساؤل، هو الشكل الخاص والفريد لسوق المشتقات النفطية في الأراضي الفلسطينية.

أنشأت السلطة الوطنية الهيئة العامة للبترول في العام 1994 ومنحتها قوة احتكارية كمستورد وحيد، وكموزع حصري، للمنتجات البترولية في الأراضي الفلسطينية. وتم في العام 2000 دمج هيئة البترول في وزارة المالية الفلسطينية وأدخلت جميع عائداتها في حسابات الوزارة.

تستورد الأراضي الفلسطينية (هيئة البترول) كامل احتياجاتها من المشتقات النفطية من مورد إسرائيلي واحد (شركة "دور الون" حتى 2006 ثم شركة "باز" منذ تلك السنة). وتقوم الهيئة بدفع أسعار لهذه المستوردات قريبة من/أو مطابقة للأسعار في السوق الإسرائيلية. هذا يعني أن الهيئة تدفع للشركة الإسرائيلية الموردة أسعار المشتقات النفطية مضافاً إليها كافة الضرائب والرسوم التي تفرضها إسرائيل على هذه المشتقات. وتقوم السلطة الفلسطينية، في وقت لاحق، باسترجاع هذه الضرائب والرسوم من إسرائيل عبر معاملات "المقاصة" بين الطرفين.[42]

يشير السطر الأول في الجدول (1) إلى مبالغ الضرائب والمكوس المفروضة على المستوردات النفطية للأراضي الفلسطينية والتي استرجعتها الحكومة الفلسطينية من إسرائيل. وتبلغ هذه نحو ثلث إيرادات السلطة الفلسطينية من إجمالي حسابات المقاصة سنوياً. وتشير الأرقام أن قيمة ضرائب البترول المسترجعة ارتفعت بنسبة 20% تقريباً بين 2011 و2013 ووصلت إلى ما يقرب من 2 مليار شيكل.

[42] من اجل معلومات إضافية عن أنواع الضرائب على المشتقات النفطية في إسرائيل انظر:
http://energy.gov.il/English/Subjects/Subject/Pages/GxmsMniPricesAndTaxes.aspx

جدول (1): إيرادات المقاصة من ضرائب المشتقات البترولية وقيمة دعم النفط

(مليون شيكل)

	2011	2012	2013
إيرادات الضرائب على مشتقات النفط فى حساب المقاصة	1,637.5	1,758.3	1,970.3
دعم المشتقات النفطية	365	502	650
دعم المشتقات النفطية/إيرادات المقاصة من النفط %	%22	%28	%33

المراجع: أعداد مختلفة من "المراقب الاقتصادي والاجتماعي". مبالغ الدعم مأخوذة من "بيان توضيحي من وزارة المالية" بتاريخ 11 تشرين أول 2013.

ما هو "الدعم"؟

تقوم الهيئة العامة للبترول بتوزيع المشتقات التي تستوردها على محطات البيع في الأراضي الفلسطينية وبتحديد أسعار البيع لكل نوع من أنواع المشتقات البترولية. وهذه الأسعار هي دائماً أدنى من الأسعار التي تدفعها الهيئة للشركة الإسرائيلية المورّدة. يعبر الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع عن الخسائر التي تتحملها الهيئة العامة للبترول. وهي الخسائر يتم في وقت لاحق تغطيتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية. وهذه "الخسائر" هي المبالغ التي يطلق عليها صفة *"دعم البترول"*. على ذلك فان دعم البترول في الأراضي الفلسطينية يعادل تقريبا الفرق بين مستوى الضرائب والمكوس على مشتقات النفط التي تفرضها إسرائيل ومستوى الضرائب والمكوس التي تفرض عليها في الأراضي الفلسطينية. الدعم، بكلمات أخرى، هو الحصة من ضرائب النفط التي "تتنازل" وزارة المالية عنها حتى تجعل أسعار مشتقات النفط أمام المستهلك في الأراضي الفلسطينية اقل من مثيلها في إسرائيل.

إن إطلاق صفة "الدعم" على المبلغ الذي تعيده وزارة المالية إلى المستهلك يعني ضمنياً أن معدلات الضرائب التي تفرضها إسرائيل على المشتقات النفطية هي أيضاً المعدلات المناسبة والمثلى التي يتوجب فرضها في الاراضي الفلسطينية أيضا. ولكن هذا الامر موضع شك كبير أقله لان دخل الفرد في فلسطين لا يتجاوز 1 على 15 من الدخل الفردي في إسرائيل.

فرق الأسعار

يشير الجدول (2) إلى الفرق في أسعار المشتقات النفطية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ويتضح أن سعر البنزين (95 اوكتان) في الأراضي الفلسطينية يتراوح بين 95–94% من سعره في إسرائيل، علماً بأن بروتوكول باريس يعطي السلطة الفلسطينية صلاحية وضع السعر على مستوى أدنى يصل الى 85% من سعر البنزين في السوق الإسرائيلية. أما سعر السولار فهو "مدعوم" بدرجة أعلى، إذ أن سعر الليتر منه يتراوح بين 92–88% من سعره في إسرائيل. ولكن فرق سعر الغاز هو الأعلى، إذ أن سعر أسطوانة الغاز في الأراضي الفلسطينية لا يزيد على نصف سعرها في إسرائيل إلا بمقدار ضئيل.

جدول (2): متوسط أسعار المشتقات النفطية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية

(شيكل)

	بنزين/ليتر (95 اوكتان دون رصاص)			سولار/ليتر			أسطوانة غار (12 كغ)		
	فلسطين	إسرائيل	النسبة %	فلسطين	إسرائيل	النسبة %	فلسطين	إسرائيل	النسبة %
2010	6.28	6.60	95.1	5.84	6.60	88.5	73.01	132.59	55.1
2011	7.09	7.40	95.8	6.90	7.62	90.5	75.99	142.60	53.3
2012	7.47	7.76	96.3	7.30	7.92	92.2	77.99	154.10	50.6
2013	7.18	7.64	94.0	6.75	7.62	88.6	83.07	156.38	53.1

مركز الإحصاء الإسرائيلي ومركز الإحصاء الفلسطيني

يعرض الجدول 3 أسعار البنزين والسولار في عدد من دول المنطقة. ومن الواضح أن الأسعار في إسرائيل (والأراضي الفلسطينية) هي الأعلى، إذ أن سعر ليتر البنزين في الأردن يعادل نحو 75% من سعره في إسرائيل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن سعر البنزين في إسرائيل هو أعلى بنسبة 49% عن متوسط سعره في أنحاء العالم (وأن النسبة تبلغ 66% بالعلاقة مع السولار).[43]

جدول (3): متوسط أسعار البنزين والسولار في بعض دول الجوار 2014

(دولار/ ليتر)

	بنزين (دون رصاص)	سولار
إسرائيل	1.86	1.86
فلسطين	1.79	1.65
الأردن	1.42	0.97
لبنان	1.08	0.92
مصر	0.86	0.25

www.mytravelcost.com

زيادة كبيرة في "الدعم"

يشير السطر الثاني في الجدول (1) إلى قيمة دعم البترول في الأراضي الفلسطينية حسب ما جاء في نشرة توضيحية أصدرتها وزارة المالية بتاريخ 4 تشرين أول 2013.

شهدت تكاليف "دعم" المشتقات النفطية ارتفاعاً كبيراً، بلغ الضعف تقريباً، بين 2011 و2013، ووصل إلى 650 مليون شيكل. ولقد جاء هذا على خلفية ازدياد كمية الاستهلاك (نمو بنحو 14% خلال الفترة)، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وانعكست زيادة قيمة الدعم في ارتفاع نسبة دعم النفط إلى عوائد ضرائب النفط من المقاصة، من 22% في 2011 إلى 33% في 2013. هذا يعني أن الحكومة الفلسطينية باتت تعيد ثلث الضرائب التي تحصلها من إسرائيل على المشتقات النفطية إلى المستهلك الفلسطيني. ولقد أصبح هذا المبلغ، الى جانب ديون هيئة البترول، مصدر اهتمام وأرق كبير مع تصاعد الازمة المالية للسلطة الفلسطينية.[44]

لم نتمكن للاسف من اجراء حسابات أكثر تفصيلا للعلاقة بين مبالغ الدعم من جهة وفوارق الاسعار بين اسرائيل والاراضي الفلسطينية من جهة أخرى. ويعود السبب في ذلك الى النقص الشديد في المعلومات وصعوبة الحصول على الارقام القليلة المتوفرة. وعلى الرغم من أن مبالغ الدعم لا تغطي فوارق السعر فحسب بل أيضا التكاليف الإضافية التي تتحملها هيئة البترول، مثل تكاليف التأمين ونقل الوقود وكلفة الفاقد (بسبب التبخر)، وتكاليف الفوائد المترتبة على فترة السماح الممنوحة لمحطات التوزيع (تسديد القيمة بعد 35 يوم من توريد الوقود). ولكن نظرة سريعة على الارقام توحي بأن الدعم يزيد بشكل كبير على ما تبرره فوارق اسعار المشتقات النفطية في السوقين. وهذا بدوره يشي بأن جزءا مهما من الدعم يذهب لتعويض الهدر وضعف الانتاجية ونقص الكفاءة في الادارة.

يذكر تقرير أخير لصندوق النقد الدولي أن كلفة دعم المشتقات النفطية في الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، وأن الحكومة الفلسطينية تعهدت في موازنة العام 2014 على تخفيض النسبة إلى المستوى الذي كانت عليه في 2011، أي إلى 0.7% فقط.[45] وربما سيكون باستطاعة الحكومة، على ضوء الانخفاض الحالي في أسعار النفط في السوق الدولية، إنجاز هذا الهدف دون أن تضطر إلى رفع الأسعار، وهو الاجراء الذي قاد إلى اضطرابات واحتجاجات شعبية قوية عندما لجأت الحكومات في الدول المجاورة اليه خلال السنوات الماضية. ولكن من الواضح ان مشاكل سوق المشتقات النفطية في الاراضي الفلسطينية بحاجة الى دراسات متعمقة والى اجراءات مدروسة ابعد من انتظار التحولات في سوق النفط الدولية.

---

43 http://www.mytravelcost.com/petrol-prices/

44 تقوم هيئة البترول بالاقتراض من المصارف المحلية لسد ثغرة نقص السيولة. وبلغت ديون الهيئة في نهاية شباط 2014 نحو 878 مليون *شيكل للمصارف المحلية، إلى جانب 700 مليون دين لصالح شركة التوريد الإسرائيلية. أنظر*

West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014-11-09
http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf

45 المرجع السابق.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

خلال الربع الثاني من عام 2014 فقد بلغت حوالي 221 مليون دولار، مرتفعة بنحو 4.9% مقارنة مع الربع السابق، ومنخفضة بنحو 1.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وعند طرح الواردات من الصادرات يتبين أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,167 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2014 وهذا يزيد بنسبة 12.6% عن العجز في الربع السابق وبمقدار 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013.

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة[46] خلال الربع الثاني من عام 2014 حوالي 1,388 مليون دولار ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 11.3% في الربع الثاني من العام 2014 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. كما ارتفعت الواردات المرصودة بمقدار 4.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013. أما الصادرات السلعية المرصودة

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2012 - 2014

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثانى 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	إجمالى عام 2013	الربع الأول 2014**	الربع الثانى 2014**
واردات سلع	4,697.4	1,175.0	1,333.2	1,338.1	1,317.6	5,163.9	1,246.7	1,387.9
واردات خدمات*	119.0	31.2	36.3	32.6	36.3	136.3	43.6	45.4
صادرات سلع	782.4	204.2	224.9	214.6	256.9	900.6	210.7	221.0
صادرات خدمات*	157.8	42.2	48.3	46.6	48.7	185.8	37.1	38.5

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2014 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

ملاحظة : تم استبدال البيانات الأولية لعام 2013 بالبيانات الفعلية المرصودة في تقرير التجارة المرصودة لعام 2013

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، ارتفعت واردات الخدمات بمقدار 4.1% تقريباً مقارنة بالربع السابق كما ارتفعت بنسبة25.1% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. بالمقابل، ارتفعت صادرات الخدمات بنحو 3.8% خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق، في حين أنها انخفضت بنحو 20% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ونتج عن هذا عجز ميزان التجارة بالخدمات بنحو 6.9 مليون دولار وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 6.2% مقارنة مع الربع السابق (أنظر الجدول 7-1).

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الثاني من العام 2014 بلغ حوالي 614.6 مليون دولار، (ما نسبته 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وقد ارتفع هذا العجز بنسبة 35.2% عن الربع السابق، وبنسبة 3.2% مقارنة مع الربع المناظر.

[46] يقصد بالمرصودة الصادرات والواردات المسجلة في حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الوطنية (بما فيها التجارة المسجلة مع العالم الخارجي).

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. أما الميزان الجاري في ميـــزان المدفوعات فيتكون من ثلاثة بنود: الميزان التجاري، وميزان دخل عوامل الإنتاج وأخيراً ميزان التحويلات الجارية.

جاء العجز في الميزان الجاري الفلسطيني خلال الربع الثاني نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,628.8 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (401.9 مليون دولار). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 612.3 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 452.6 مليون دولار (أنظر جـــدول 7-2).

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الثاني 2014

	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	عام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-1203.2**	**-1326.7**	**-1271.2**	**-1264.8**	**-5065.9**	**-1387.9**	**-1628.8**
- صافي السلع	-1106.1	-1226.9	-1174.6	-1125.7	-4633.3	-1293.1	-1540.7
- صافي الخدمات	-97.1	-99.8	-96.6	-139.1	-432.6	-94.8	-88.1
2. ميزان الدخل	**292.9**	**310.5**	**340.8**	**361.4**	**1305.6**	**411.2**	**401.9**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	292.5	306.7	337.7	349.4	1286.3	388.1	398.0
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	28.6	30.2	33.9	36.8	129.5	35.9	37.4
- الدخل المدفوع للخارج	28.2	26.4	30.8	24.8	110.2	12.8	33.5
3. ميزان تحويلات الجارية	**670.1**	**420.5**	**677.7**	**538.1**	**2306.4**	**558.2**	**612.3**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	314.1	134.1	402.2	226.7	1077.1	189.9	208.8
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	393.1	326.1	316.4	362.1	1397.7	492.0	529.3
- تحويلات مدفوعة للخارج	37.1	39.7	40.9	50.7	168.4	123.7	125.8
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-240.2**	**-595.7**	**-252.7**	**-365.3**	**-1453.9**	**-418.5**	**-614.6**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**191.9**	**646.8**	**136.3**	**479.5**	**1454.5**	**355.4**	**452.6**
- صافي التحويلات الرأسمالية	144.2	59.1	59.7	87.0	350.0	80.0	80.3
- صافي الحساب المالي	47.7	587.7	76.6	392.5	1104.5	275.4	372.3
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	71.3	13.2	34.2	67.8	186.5	49.1	18.7
- صافي استثمار الحافظة	-72.1	-38.0	-24.9	24.9	-110.1	15.1	110.4
- صافي الاستثمارات أخرى	69.3	595.1	34.5	350.5	1049.4	115.3	425.6
- التغير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)	-20.8	17.4	32.8	-50.7	-21.3	95.9	38.4
6. صافي السهو والخطأ	**48.3**	**-51.1**	**116.4**	**-114.2**	**-0.6**	**63.1**	**161.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2014. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي .

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً يقدر ميزان المدفوعات التجارة الفلسطينية بالخدمات مع المصادر المختلفة وليس مع إسرائيل فقط.

ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الـــوطني، طالمـــا كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو

والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 161.9 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2014.

3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثاني من العام 2014 نحو 5,875 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 3.0%، واستثمارات الحافظة 18.9%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 76.7% (أنظر الجدول 7-3).

بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,895 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.0%، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 14.5%، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 33.7%.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 980 مليون دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في الأراضي الفلسطينية. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. إذ أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,265 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,743 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 63.4%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 32.9%.

3-7: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الثاني 2014

(مليون دولار)

البند	الرصيد في نهاية الربع الثاني 2014
مجموع الأصول	**5,875**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	**179**
استثمارات الحافظة في الخارج	**1,112**
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	**4,033**
منها: عملة وودائع	3,998
الأصول الاحتياطية	551
مجموع الخصوم	**4,895**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	**2,444**
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	**712**
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	**1,739**
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	**980**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2014

صندوق 10: تحويلات المغتربين والعمال تسد 75% من عجز ميزان المدفوعات

تلعب المبالغ المالية التي يقوم المهاجرون بتحويلها من بلدان المهجر إلى البلاد الأم دوراً اقتصاديا واجتماعيا مهماً في عدد كبير من الدول. وقد بلغت قيمة هذه التحويلات إلى البلدان النامية نحو 325 مليون دولار في العام 2010. وتزيد قيمة التحويلات هذه عن مبالغ المساعدات الرسمية التي حصلت عليها تلك البلدان في ذلك العام.

قام البنك الدولي مؤخراً بإصدار مجلد يغطي موضوع الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين من وإلى 210 دولة في أنحاء العالم[47]. وهذا المجلد هو تحديث للمجلد الذي أصدره البنك عن الموضوع ذاته عام 2008. ولقد تم الحصول على بيانات التحويلات من عدة مصادر منها الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، وبيانات البنوك المركزية، والهيئات الوطنية للإحصاء، والمكاتب القطرية التابعة للبنك الدولي. يؤكد المجلد في البداية على ضرورة أخذ الحيطة في التعامل مع بيانات التحويلات والهجرة، حيث أن أعداد المهاجرين وتقديرات التحويلات تقل عن الأرقام والأعداد الحقيقية. ويعود هذا إلى استخدام المهاجرين لقنوات التحويل غير الرسمية، وإلى الهجرة غير الشرعية، والغموض الذي يلف تعريف المهاجرين.

يقدم الكتاب ثلاثة تعريفات مختلفة للتحويلات الخارجية بناء على وضع المهاجر من حيث الإقامة في البلد المضيف والغاية أو الغرض من التحويلات. التعريف الأول: "تحويلات أهلية" (Workers Remittances) وهو ما يقوم المهاجرون المقيمون في البلد المضيف بتحويله إلى أسرهم في البلد الأصلي. وهذا يشمل على سبيل المثال المبالغ المالية التي يقوم مهاجر فلسطيني مقيم ويعمل في الكويت بتحويلها لأسرته في الأراضي الفلسطينية. ثانياً، "تعويضات العمل" (Compensation of Employees) وتشتمل على الدخل الذي يحصل عليه العمال غير المقيمين في البلد المضيف، وهذا ينطبق على تحويلات العمال من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل. أما النوع الثالث من التحويلات فهو "تحويلات رأسمالية" يقوم بتحويلها المغتربون للاستثمار في بلادهم الأصلية.

يوفر المجلد معلومات عن التحويلات من وإلى الأراضي الفلسطينية وتطورها خلال الفترة من 2003 – 2010، كما كان بالإمكان الحصول على أرقام التحويلات في العامين 2011 و2012 من الموقع الالكتروني للبنك الدولي الخاص بهذا الكتاب. يلخص الجدول (1) هذه البيانات.

جدول 1: تحويلات المهاجرين والعمال من وإلى الأراضي الفلسطينية (2003– 2012)

مليون دولار

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التحويلات الداخلة:	572	638	705	928	1,085	1,220	1,261	1,509	1,666	2,060
* أهلية	115	199	156	346	475	468	–	–		
* عويضات العمل	428	421	487	579	599	738	–	–		
* رأسمالية	29	17	62	3	12	14	–	–		
التحويلات الخارجة:	22	13	8	9	9	9	9	19	52	50
* تحويلات أهلية	21	12	7	8	8	8	–	–		
* تعويضات عمل	1	1	1	1	1	1	–	–		

المصدر: البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات، 2011. http://go.worldbank.org/092X1CHHD0

يقدر المجلد أن عدد المهاجرين من الضفة والقطاع، تحت التعريفات الثلاثة سابقة الذكر، بلغ 3 مليون شخص في 2010. ويلاحظ من الجدول (1) الارتفاع الذي حدث على قيمة التحويلات النقدية الداخلة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة، حيث تضاعفت بمقدار أربعة أضعاف، من 572 مليون في العام 2003 إلى أكثر من 2 مليار في 2012. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة المستمرة في المكونين الأكبر من التحويلات وهما التحويلات الأهلية وتعويضات العمل.

[47] "حقائق عن الهجرة والتحويلات" ، البنك الدولي، 2011.
http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/Factbook2011Arabic.pdf –
http://go.worldbank.org/092X1CHHD0 –

تشكل تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ما يزيد عن 80% من تعويضات العمل الداخلة إلى الأراضي الفلسطينية، كما يظهر من خلال بيانات الإحصاء الفلسطيني والتي تتطابق مع بيانات البنك الدولي لهذا التقرير[48]. ان ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بين عامي 2004 و2008 بنحو 48% يفسر الزيادة الكبيرة في تعويضات العاملين الواردة في الجدول.[49]

بلغت نسبة تحويلات المغتربين الفلسطينيين في الخارج إلى الضفة والقطاع نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 ، وارتفعت إلى 16% في عام 2011. وتساهم هذه التدفقات بسد جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني. بلغ العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني حوالي 2,193 مليون دولار في لعام 2011 في حين بلغ مجموع التحويلات الخارجية من المهاجرين 1,666 مليون دولار، وهو ما سد حوالي 75% من العجز. كما تلعب التحويلات بمجموعها دورا مهما في تقليص الفقر ورفع المستوى المعيشي للأسر التي لها أقارب أو يعمل أبناؤها في الخارج.

أما التحويلات المالية إلى خارج فلسطين فهي أقل بكثير من التحويلات الداخلة إلى فلسطين. ويعود السبب في ذلك على الأرجح إلى أن المهاجرين الوافدين إلى الضفة والقطاع، والذين يبلغ عددهم حسب المجلد 2 مليون مهاجر عام 2010، هم لاجئين مهجرين من الأراضي الفلسطينية في العام 1948.

[48] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ميزان المدفوعات، 2003–2012. بيانات غير منشورة.

[49] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2008.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2013

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)														
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421
• الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
• قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702
سوق العمل														
- عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
- نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
– معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
• الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
• قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
الحسابات القومية**														
– الناتج محلي إجمالي (مليون دولار)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,579.4
• الإنفاق الأسري	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,890.9
• الإنفاق الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,295.7
• إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	477.6
• التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,775.4
الناتج المحلي للفرد (دولار)														
• بالاسعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	3,015.8
• بالاسعار الثابتة (اسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
ميزان المدفوعات (مليون دولار) *														
• الصادرات السلعية		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
• الواردات السلعية		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
• صافي الميزان السلعي		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
• الصادرات الخدمية		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
• الواردات الخدمية		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
• صافي الميزان الخدمي		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)
• الحساب الجاري		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)
أسعار الصرف والتضخم														
• سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
• سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
• معدل التضخم (%)	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)														
• صافي الإيرادات المحلية (مع المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,320
• النفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047	3,250
• النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310			275.1	296	211	168
• فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)
• إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
• فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259
• الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
القطاع المصرفي (مليون دولار)														
• موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,195
• حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
• الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
• التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في شهر أيلول 2014 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل أنظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

*** أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

**** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2014

Economic & Social Monitor

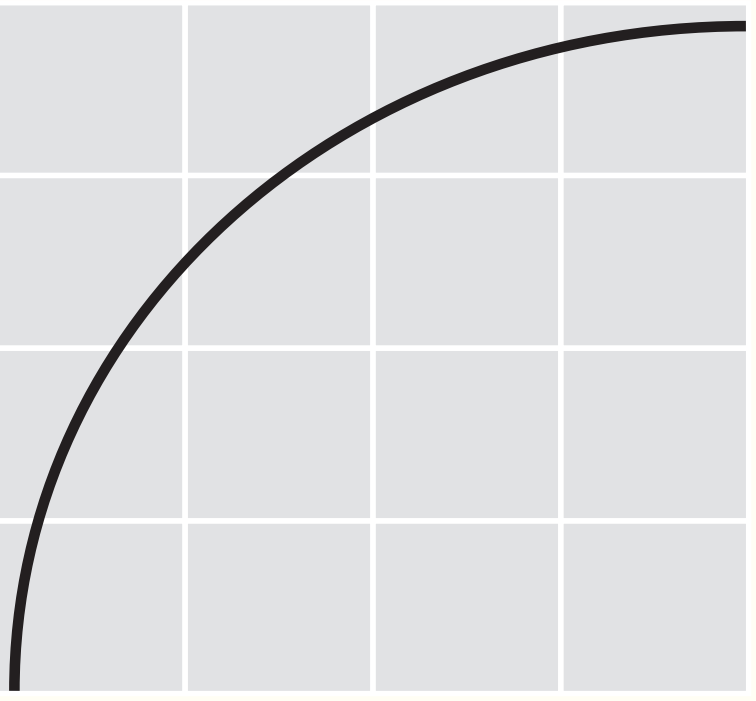

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

38

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

2014

Economic & Social Monitor

Volume 38
November

FOREWORD

With the publication of Vol. 38 of the *Quarterly Economic and Social Monitor*, we have issued all the volumes of the *Monitor* planned for 2014. Because of the time lag between the end of a quarter and the availability of the data pertaining to it, whence analysis is commenced, to be followed with technical production and printing, we see that the quarterly *Monitor* lags behind the quarter that it covers. Indeed, this volume covering the second quarter is issued in the fourth quarter of the year. We have tried in the past to narrow this gap to the minimum possible, but it turned out that it is not feasible to obtain some of the essential statistical data before two months after the end of the quarter, in particular the National Accounts. Editing and production need additional two months, which means a lag of four months.

This issue of the *Monitor* is one month behind schedule for reasons beyond our control. We shall endeavor in the future to keep the time gap between the quarter and its *Monitor* to within the routine four months but would like to stress that the quality of the contents of the *Monitor* remains a top priority for our three institutions while we do our utmost to make the publication available for users as early as possible so as to provide maximum benefit to them.

Nabeel Kassis
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
President
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

Executive Summary

Gross Domestic Product (GDP). GDP in the second Quarter (Q2) of 2014 was USD 1,973.8 million, recording a rise of 5.1% in comparison with Quarter 1 of 2014, and up 3.9% over the corresponding quarter a year earlier. The share of per capita GDP in Q2 saw a rise of 4.3% compared to the previous quarter, and a rise of 0.9% over the 2013 corresponding quarter. In relation to the expenditures on GDP, the final consumption expenditure in Q2 accounted for about 119.7% of GDP.

The Labor Market. The number of workers in Palestine in Q2 of 2014 remained the same as in Quarter 1, at about 926,000 workers. However, the number rose by 26,000 workers compared to the corresponding quarter (Q2) in 2013. With regard to place of work, 61% of the workers worked in the West Bank, 27% in the Gaza Strip and 12% in Israel and the Settlements. Meanwhile, unemployment in Palestine remained unchanged between Q1 and Q2 of 2014, at 26.2%, with a slight decrease in the West Bank and a 3.7% increase in the Gaza Strip, reaching 44.5%. Additionally, Q2 witnessed a rise in average daily wage for those working in the West Bank and the Settlements relative to Q1 2014, whereas the average daily wage fell by 1.0% for Gaza workers. The average daily wage in Q2 relative to Q2 2013 grew by 2.4 for workers in the West Bank and by 7.1% for those working in Israel and the Settlements, but declined by 3.3% for Gaza's workers.

Public Finance. Total Public Revenues and Grants declined to NIS 3.2 billion in Q2 2014, a drop of 11.3% in comparison with the previous quarter. The reason behind that is the decrease in domestic revenues, and specifically the tax-related revenues which decreased by 44.8%. Meanwhile, the total public expenditure saw a slight increase (0.8%) during the same period, leading to a rise in the overall deficit after grants and aid to NIS 115.7 million (on cash basis).

The Banking Sector. Total direct credit during Q2 2014 saw a rise of 4.9% compared to Q1 2014 and an increase of 15.1% from Q2 2013, thus reaching USD 4,902.5 million. For credit to private sector, the largest share was directed towards the funding of consumption goods (26.6%). Meanwhile, public deposits in Q2 2014 rose by 3.7% compared to the previous quarter and by 11.9% over the Q2 2013, reaching USD 8,765.3 million. Net income of banks at the end of Q2 2014 amounted to USD 34.6 million compared with USD 40.5 million in the previous quarter, i.e. a cumulative net income of USD 75.1 million in the first half of 2014.

Palestine Stock Exchange. The value of traded shares in Q2 totaled USD 57.2 million, a decline of 66% compared to the previous quarter. Al-Quds Index closed at 502.81 points at the end of Q2 2014, falling behind by 45.56 points compared to the end of the previous quarter.

Investment Indicators: The *Monitor* follows four indicators of investment in the Palestinian Territory:

- **Company Registration.** The number of companies newly registered in the West Bank during Q2 2014 totaled 367, a drop of 73 companies compared to the previous quarter and an increase of 50 companies in comparison with the 2013 corresponding quarter. The total capital of these newly registered companies amounted to JOD 58 million, a decrease of 2% from the previous quarter.
- **Cement Import.** The quantities of cement imported to the Palestinian Territory saw a growth of 5.2% compared to the corresponding quarter 2013, but the quantities of cement imported to Gaza remained very limited due to the continuing Israeli ban on import of construction materials. Gaza's cement import in Q2 amounted to 9.3 thousand tons, which is greater than in the previous quarter (5.6 thousand tons) but less than in Q2 2013 (13.8 thousand tons).
- **Vehicle Registration.** During Q2 2014, 4,402 new and used vehicles were registered for the first time in the West Bank. This shows a 17% increase compared to the previous quarter (Q1 2014) and a 13% rise over Q2 2013. 51% of the vehicles that were registered in Q2 2014 were used vehicles imported from abroad, while 36% were new vehicles imported from abroad and 13% were used vehicles imported from the Israeli market.

- **Hotel Activity.** 113 hotels were operating in the West Bank at the end of Q2 2014 compared to 116 hotels at the end of Q1 2014. The number of hotel guests reported in the West Bank in Q2 2014 totaled 207,083, lodging about 493,104 nights, which means an increase of 35.3% in the number of Hotel guests in Q2 2014 compared to Q2 2013 and of 38.5% compared to Q1 2014.

  Prices and Purchasing Power. The Consumer Price Index in the Palestinian Territory saw a decline of 1.31% in Q2 2014 compared to Q1 2014, whereas this Index recorded a rise of 1.25% compared to Q2 of the previous year. The purchasing power of the USD and JOD rose by 0.4% in Q2 2014 in comparison with the previous quarter, but it declined by 5.4% compared to Q2 2013.

Balance of Trade and Balance of Payments. The Trade Balance deficit for *reported* goods in Q2 2014 stood at USD 1,166.9 million. During the same period, the current account deficit in the balance of payments amounted to USD 614.6 million. This deficit represents 16.6% of the GDP. The current account deficit in Q2 2014 recorded a 35.2% rise compared to the previous quarter, and a 3.2% increase compared to the Q2 2013. The current account deficit is the net sum of trade balance deficit, surplus in factors-income from abroad (mainly generated by Palestinians working abroad), and surplus in current transfers (predominantly in the form of foreign aid).

International investment position and external debt. Palestinian total international assets abroad totaled USD 5,875 million at the end of Q2 2014. Direct foreign investments by Palestinians made up only 3 % of the total, while portfolio investment abroad represented 18.9%. Meanwhile, the total foreign international liabilities in Palestine totaled USD 4,895 million, 50% of which was in the form of foreign direct investment in Palestine. Palestine's external debt in Q2 2014 totaled approximately USD 1,743 million. Some 63.4% belongs to the government, while the Banking sector's share of total external debt accounted to 32.9%.

Textboxes: This issue of the *Monitor* includes 10 textboxes that bring into focus a number of critical issues:

The National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza Program and International Pledges in the Cairo Conference. This textbox summarizes the core elements in the report which was presented by the Palestinian government to the international conference, held in Cairo on 12 October 2014, for rebuilding Gaza after the recent Israeli aggression. The program for rebuilding Gaza comprised of three phases of intervention: The first focuses on relief, the second on early recovery, and the third on reconstruction. The overall cost of the program is estimated at USD 4 billion. Additionally, the Palestinian government requested from the international community to support its budget by USD4.5 billion during the period of the program implementation (2014-2017). This brings the total required amount to USD 8.5 billion. The countries and organizations participating in the conference pledged to provide $ 5.4 billion. The textbox addresses the main items of damage and categories of expenditure and lists the contributing countries with the pledged amounts. Finally the text touches upon the distinction in international aid parlance between pledges, commitments and disbursements, which explains the often-occurring gap between the pledges and disbursements and stresses the need to have safeguards to remedy the gaps once they appear.

A New Modified Time-Series for GDP. The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) issued a new modified series of data for GDP in Palestine at constant prices (for the period between 1994-2012) and current prices (for the period between 1994-2011). The difference between the new and old GDP figures was between 1% and 8% in different years. The revision was done for several reasons, including the PCBS' adoption of the new International Standard Industrial Classification which was recommended by the United Nations Statistical Commission, in addition to the PCBS' updating of some background data surveys on which the GDP figures are based. The textbox addresses the reasons behind the revisions in some details and compares the new and old data, with regard to both the volume and composition of GDP.

Productivity Analysis and Labor-Unit Cost: Not as Bad as Often Claimed. A recent World Bank report discussed the subjects of labor productivity, total factor productivity and labor-unit costs in the Palestinian Territory. The report provided information about these indicators in the three sub regions of Palestine: East Jerusalem, the rest of the West Bank, and Gaza Strip. It also provided comparative data from neighboring countries. The report reached some conclusions which are not totally in line with the prevalent 'conventional wisdom' which often claims that labor productivity is low and labor-unit cost is high in Palestine. The textbox reviews the conclusions of the study and the assumptions upon which it is based.

Public Debt in Palestinian: On the Brink of Abyss! This textbox presents a new report issued by the International Monetary Fund addressing the Palestinian Authority's Public Debt and arrears. This report shows that the PA's public debt kept rising during the first half of 2014, reaching USD 4.9 million in June 2014, which is equivalent to 44% of the GDP. The IMF undertook a Public Debt Sustainability Analysis for the PA, based on a number of assumptions. These include a relatively low growth rate in the Palestinian Territory (at 3.7% annually on average during 2015-2019), and a modest interest rate level. The analysis found that the ratio of Public Debt to GDP will reach 51.1% before declining again to 49% in 2019, i.e. public debt of the PA will remain 'sustainable' (below 60%). However, the rate is far higher than the 40% ceiling stipulated in the Law. Furthermore, the Sensitivity Analyses in the IMF exercise shows some great risks that could have the PA's Public Debt exceed 60% in the future.

UNCTAD: Fiscal Leakage is 3.6% of GDP. The textbox presents a study conducted by UNCTAD (United Nations Conference on Trade & Development) regarding the leakage of Palestinian fiscal revenues to the Israeli Treasury. Fiscal Leakage refers to the indirect taxes, paid by West Bank & Gaza's Palestinians, but seized by the Israeli Treasury instead of refunding them to the PA. The study classifies the sources of leakage in a pedagogically useful manner and estimates the leakage at USD 313 million in 2011, equivalent to 3.6% of the GDP. This covers the imports via the proper 'legal' channel as well as 'smuggling' channel. The textbox reviews the methodology applied in the study and compares it with the methodology and estimations of other studies addressing the same issue.

The EU Financial Auditors: Performance Indicators Needed for Palestine Aid. The textbox presents a report recently issued by the European Union's Office of Financial Auditors reviewing the EU's direct financial aid to the Palestinian Authority through the PEGASE mechanism. The report concluded that the European Commission has succeeded in carrying out the financial support to the Palestinian Authority under difficult circumstances, and that this contributed to the survival of the PA. Despite this success, the report cited a number of components within the financial support method that need to be reconsidered and revised. It pointed out that the sustainability of the current approach of aid will be questionable without making some necessary reforms and adjustments. The textbox reviews the critical points raised by the report and the recommendations, stressing in particular on the report's call for further fiscal reform by the PA and the need to formulate performance indicators to allow for assessing the effects and achievements of the European Aid program.

Natural Gas Diplomacy in Israel. The discoveries of huge natural gas reserves in Israel open the opportunities for new regional role for that country. The textbox discusses these new opportunities and reviews the attempts made by the company holding the concession of the "Leviathan" gas field to find long-term customers for the Israeli gas. The text addresses the company's effort to sign gas deals with Egypt, Turkey and Jordan and points out that so far the only certain deal that has been signed is the one with the Palestinian Authority.

The Investment Environment in Palestine: Complex and Suffering from Political and Geographic Fragmentation. The textbox presents a World Bank report that assess investment environment in the Palestinian Territory. The report is based on two surveys: the first for firms in the formal sector, and the second covers firms in the informal sector. The report's aim is to record the opinions of the people in these firms regarding the main impediments that affect their activity as well as the investment environment in the Palestinian

Territory. It concludes that foremost among the impediments is the political instability and the restrictions imposed on the free movement of individuals and goods. This same general finding was concluded in the Bank's survey carried out in 2006. The textbox reviews the other impediments singled out by the firms with emphasis on internal ones.

Fuel 'Subsidy': 33% of Taxes Refunded to Consumers. The aim of this textbox is to discuss and analyze fuel 'subsidy' in the Palestinian Territory, making use of the limited information available. The textbox clarifies first the concept of 'subsidy' with reference to the peculiarity of the Palestinian fuel market. It studies the price differences of petroleum products in the Israeli and Palestinian markets, along with the amount of 'subsidy' which has significantly increased in recent years, thus exacerbating the crisis in the PA's budget. The box concludes that the 'subsidy' seems to be far higher than what is needed to fill up the price differences between Israel and Palestine. This raises the suspicion that inefficiency and waste at the Palestinian Petroleum Authority may be behind the accelerated increase in petroleum products 'subsidy'.

Expats' Transfers cover 75% of Balance of Payments Deficit. A new World Bank report addresses the issue of migration and financial transfers by immigrants in 210 countries across the world. The volume puts forward three different definitions for external transfers: Workers' Remittances, Labor Indemnities, and Capital Transfers. The report, as well as the related website, provide information about transfers from and to the Palestinian Territory during 2003-2012. It reports that the amount of cash transfers to the Palestinian Territory, under the above-mentioned three definitions, quadrupled during 2003-2012, reaching USD 2 billion in 2012. Meanwhile, the amount of transfers from Palestine totaled USD 50 million only in the same year. It is also reported that the number of immigrants from the West Bank and Gaza Strip reached 3 million persons in 2010. The text emphasizes the important role played by the transfers in Palestine, which covered some 75% of the Balance of Payments deficit in 2011.

Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Population (mid year, thousands)														
- Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293	4,420
• West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
• Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644	1,701
Labor Market														
• Employment (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
• Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
• Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4
• West Bank	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
• Gaza Strip	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
National Accounts**														
• GDP **(US $ million)**	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,579.4
• ***Household Consumption***	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,890.9
• ***Public Consumption****	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,295.7
• ***Final Consumption of NGOs***	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	477.6
• ***Gross Capital Formation***	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,775.4
GDP per capita (US$)														
• ***Current prices***	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	3,015.8
• ***Constant prices (base year 2004)***	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
Balance of Payments***														
• Commodity Exports		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
• Commodity Imports		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
• ***Net Balance of Goods Trade***		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
• Services Exports		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
• Services Imports		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
• ***Net Balance of Services Trade***		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)
• ***Current Account***		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Exchange Rates and Inflation														
• ***Average US$/ NIS***	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
• ***Average JOD/NIS***	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
• ***Inflation Rate (%)******	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
Public Finance (US $ million, **on Cash Basis)**														
• ***Net Domestic Revenues***	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240	2,320
• ***Current Expenditures***	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047	3,250
• ***Development Expenditure***	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168
• ***Budget Surplus (before aid)***	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)	(931)
• ***Grants & Assistance***	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
• ***Surplus after Aid***	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)	259
• ***Public Debt***	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
Banking Sector (US $ million)														
• ***Assets/Liabilities***	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799	11,195
• ***Equity***	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
• ***Deposits***	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
• ***Credit Facilities***	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

* West Bank: excluding the part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel following its occupation in 1967 (with the exception of unemployment and population figures).

** The national accounts data are in current prices and taken from the revised time series issued by the PCBS in September 2014. For more information on the revised data see the text box no. 2 in the current volume of *the Monitor*)

*** Foreign trade figures are taken from the Balance of Payments tables prepared by the PCBS and the PMA.

**** The inflation rate is calculated as the percentage change of consumer price index relative to the average in previous year.

\- Figures in brackets are negative.